قاسيون

العدد 434
السبت 26 كانون الأول 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (11.937.261) زائراً..
زورو «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



كل عام وأنتم بألف خير ٢٠١٠

«لا يستطيع المرء أن يكون متأكداً من أن هناك شيئاً يعيش من أجله إلا إذا كان مستعداً للموت في سبيله»

تشي غيفارا

الافتتاحية

من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠.. استمرار الانتصارات

«إذا أجرينا تقييما شاملاً لمحصلة الصراع بين الإمبريالية العالمية وقوى الشعوب في هذه الفترة الزمنية القصيرة لرأينا أنه قد تم تحقيق انتصارات هامة خلالها تعكس ميلاً عاما يتسم ببداية انكفاء القوى الإمبريالية وصعود قوى الشعوب..

.. كل ذلك يؤكد ما أتى عليه الشيوعيون السوريون منذ أوائل القرن الحالي في مختلف وثائقهم حينما أكدوا أن ملامح الأزمة الإمبريالية الأمريكية تؤكد تباشير انهيار قادم لها في المدى المنظور، الأمر الذي لن يحدث دون مواجهتها بشجاعة وممانعتها بجرأة وحكمة، ما سيفضي إلى تغيير هائل في ميزان القوى العالمي، ودخول البشرية في عصر جديد رغم كل المظاهر المحبطة التي تطفو على السطح أحياناً.

من هنا، وآخذين بعين الاعتبار كل هذه المتغيرات نعتقد أن كل الظروف تتكون للانتقال من الدفاع إلى الهجوم المعاكس على كل الجبهات الوطنية العامة والاقتصادية- الاجتماعية الديموقراطية».

هذا ما جاء حرفياً في افتتاحية قاسيون نهاية عام ٢٠٠٦ «من الدفاع إلى الهجوم المعاكس» في العدد ٢٨٧ تاريخ ٧ كانون الأول.. وإذ نذكّر بما جاء سابقا، فلكي نستطيع تقدير المسافة التي قطعت منذ ذلك الحين حتى اليوم بهدف استشفاف أدق لآفاق المستقبل..

ـ لقد كان عام ٢٠٠٩ عام تعمق الأزمة الرأسمالية العظمى التي اعترف أصحابها باندلاعها في أيلول ٢٠٠٨، وهي إن أكدت على شيء فقد أكدت على أن الطريق مسدود أمام الرأسمالية، وهي غير قادرة على الخروج من أزمتها الحالية كما خرجت سابقا من أزمات شبيهة في القرن العشرين.. وهي إن كانت تبحث عن حلول جديدة، فهذه الحلول تضعها في مواجهة شاملة لم يسبق لها مثيل مع كل شعوب الأرض، وإضافة إلى ذلك هذه المرة، مع الطبيعة نفسها، وكانت قمة كوبنهاغن دليلاً ساطعاً على ذلك..

ـ لقد برزت تداعيات الأزمة الرأسمالية العظمى وتوضحت انعكاساتها من خلال حال السياسة الخارجية الأمريكية التي تعاني من تخبط شديد، وتحاول إيجاد بدائل مختلفة للخروج من الورطة العسكرية التي دفعتها إليها الأزمة الاقتصادية. وفي كل الأحوال إذا كان ما بعد ٢٠٠٦ هو بداية تراجعها، فإنها خلال هذه الفترة، وخصوصا في ٢٠٠٩، قد اضطرت إلى التراجع في مواقع عديدة، ما يعني تقدم قوى الشعوب في هذه المواقع نفسها..

والورطة التي تعاني منها الرأسمالية العالمية وطليعتها الإمبريالية الأمريكية هي أعقد وأخطر بكثير من ورطة الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث غابت شمسها، واضطرت أن تسلم راية القيادة الإمبريالية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لسبب واحد وهو أن الإمبريالية الأمريكية بتراجعها وانكفائها لا تستطيع تسليم الراية لمركز عالمي آخر، لأنه ببساطة غير موجود، نعم ليس هنالك قوة إمبريالية مركزية مؤهلة لقيادة الرأسمالية العالمية.. لذلك ليست الإمبريالية الأمريكية التي تغيب شمسها في ورطة وحسب، وإنما كل المنظومة الرأسمالية العالمية..

ـ لذلك في ظل تراجع نفوذ ودور وموارد الإمبريالية الأمريكية، يتزايد موضوعيا دور كل القوى الإقليمية في كل أنحاء المعمورة، لأن الفراغ المتزايد الذي يسببه تراجع النفوذ الأمريكي التدريجي يدفع إلى الساحة كل القوى الإقليمية التي تملك مؤهلات تعبئة الفراغات المستجدة.

وانطلاقاً من هذا الفهم تحديداً لواقع الخارطة العالمية، وآخذين بعين الاعتبار أهمية منطقتنا استراتيجيا بالنسبة للسيطرة العالمية، أهميتها من حيث الموقع الجغرافي- السياسي، وكذلك من حيث الثروات، تحاول الإمبريالية الأمريكية إضعاف، وحتى تفتيت كل القوى الإقليمية المرشحة للعب دور ما مستقبلاً في المنطقة، من خلال ضربات استباقية تمنع ملء الفراغ من أي كان، ولا يستثنى من ذلك لا الحليف ولا الصديق السابق، فكيف بالخصم والعدو؟ من هنا يمكن فهم ما يجري التحضير له على طول قوس التوتر من باكستان إلى إيران إلى السعودية إلى مصر وتركيا.. وهكذا يتبين أنه حتى الحليف السابق والحالي للولايات المتحدة لا يشفع له دوره السابق أمام الأخطار الكبرى المحدقة بالدور العالمي الأمريكي..

إن الإمبريالية الأمريكية تحاول اليوم أن تفرّغ كل من هو مرشّح موضوعياً لملء فراغها..

ـ من هنا يمكن أن نستنتج ببساطة، أن كل من يقاوم، ويواجه هذا المخطط بوضوح وشجاعة على كل المستويات الوطنية العامة، والاقتصادية- الاجتماعية والديمقراطية، سيصاب بأقل الأضرار منه، وأن كل من يمالئ، ويداري، وحتى يناور للهروب منه، سيصاب بأكبر الأضرار..

إن خريطة جديدة ترتسم معالمها اليوم، وهي تخلق تحديات كبيرة، ولكن بآن واحد، تخلق فرصا كبيرة لمن يعرف اتجاه سير رياح التاريخ..

ومن لن يعرف أن يستفيد من هذه الفرص عبر المقاومة والمواجهة، فستطحنه التحديات، والعكس صحيح، فمن سيقاوم أكثر ويواجه بشجاعة أكبر، ستكون خسائره أقل، والنصر الأكيد سيكون إلى جانبه..

في نهاية القرن العشرين قال سعد الله ونوس: نحن محكومون بالأمل، وما يجري ليس نهاية التاريخ..

واليوم يمكن أن نقول: إن ما يجري اليوم هو بداية التاريخ، ونحن محكومون بالنصر.. لأن الإمبريالية الأمريكية والصهيونية تضعانا أمام خيارين: الهلاك أو النصر.. فأيهما نختار؟!

دعوة خاصة للفريق الاقتصادي!

◄ جهاد أسعد محمد

إذا أراد «السادة» في الفريق الاقتصادي الحكومي أن يبهجوا أعينهم ويسعدوا قلوبهم برؤية بعض ملامح نجاح برامجهم وقراراتهم وخططهم الليبرالية، والانعكاسات الرائعة لرعايتهم الأبوية للمواطنين، فما عليهم جميعا، بمن في ذلك كبيرهم النائب الاقتصادي، إلا أن يتحمسوا ويتجرؤوا ويقوموا بجولة صغيرة في أحياء العاصمة وأطرافها على مراكز توزيع الاستمارات والشيكات لمستحقي الدعم، ليشاهدوا بأم العين الإقبال الشعبي الواسع على عطاياهم السخية.. هناك سيستمتعون بمشاهدة المواطنين السوريين المصطفين طوابير طويلة، طويلة جداً، للحصول على حصتهم من الكرم الحكومي والسعادة تغمر نفوسهم، سيشعرون بأن كل طفل وامرأة وعجوز يدعون لهم بطول البقاء والاستمرار فيما بدؤوا فيه وقطعوا شوطا واسعاً... سيسمعون بـ«صراصير» آذانهم كلمات المديح والشكر الطنانة واللاهبة لكل اسم منهم على حدة وإقرانه بمختلف الصفات المستعارة من الموروث الشفهي الشعبي الغني، سيتلمسون الرضى الهائل عن حلولهم الاقتصادية – الاجتماعية لحماية الفقراء من الذل والمهانة والألم والبرد من خلال نظرات الحب التي ستصدمهم أنى اتجهوا.. سيُفاجؤون بحجم الأمل، لا الألم، والنعمة، لا النقمة، على قسمات الوجوه الإنسانية المفعمة برغبة رد الجميل جميلين، والكيل كيلين، للحكومة وفريقها الاقتصادي ولو بعد حين.. سيطربون للعبارات اللطيفة التي يطلقها المصطفون الواقفون ساعات طويلة في الزمهرير وتحت المطر الجميل.. وقد يرقصون فرحاً على وقع إيعازات منظمي الدور الداعية بلطف معهود إلى الإفراط في المحافظة على النظام من دون «نعر» أو لكز أو هراوات لنتحدى السويسريين والسويديين والإنكليز في مدى الانضباط.. ولاشك أنهم في النهاية، إذا استطاعوا العودة سالمين من جلطات وخبطات وصيحات الحماس، وتمكنوا من الإفلات من سحر هذه المشاهد الآسرة، سيعودون وكلهم اندفاع للمضي قدماً نحو مزيد من ابتكار الحلول الناجعة التي تزيد المواطن السوري اعتزازا بكونه سورياً..

أيها الفريق الاقتصادي، فرداً فرداً، ووزيراً وزيراً، لماذا لا تقومون بهذه الجولة؟! فالناس بانتظار رؤيتكم على أحر من الجمر!

تهنئة.. وتنويه

تتوجه قاسيون بالتهنئة الحارة لجميع السوريين بمناسبة عيدي الميلاد ورأس السنة، وتنوه لقرائها بأنها ستحتجب عن الصدور يوم السبت ٢/١/٢٠١٠ بسبب العطلة الشتوية، على أن تعود للصدور الدوري بدءاً من ٩/١/ ٢٠١٠.

وكل عام وأنتم بألف خير..

الكيان الإسرائيلي يسرق آثار القدس

في سياق سياسات الاحتلال القائمة على تصعيد عمليات الاستيطان والتهويد في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولاسيما في مدينة القدس ومحيطها أقدمت سلطات الاحتلال على سرقة العشرات من الأحجار الأثرية من القصور الأموية في المنطقة المعروفة بـ«الخاتونية» جنوب شرق المسجد الأقصى، وتم نقلها إلى جهة مجهولة.

وحسب موقع «قدس برس» فقد أوضح عضو لجنة الدفاع عن عقارات منطقة سلوان فخري أبو دياب أن أعمال الحفر تجري في الموقع منذ أيام عدة طوال ساعات الصباح، ويتم نقل أتربة بكميات كبيرة من الموقع إلى جهات مجهولة، إضافة إلى حضور شاحنات في ساعات الفجر الأولى لنقل الحجارة.

وقال «إن أعمال الحفر تجري على بعد أمتار من أسوار المسجد الأقصى، وهذا ينذر بالخطر الشديد بأن إسرائيل اقتربت من افتتاح نفق لإيصالها إلى الأقصى».

وأعرب أبو دياب عن تخوفه من الضرر الذي قد يحدث للأقصى في أي وقت، إضافة إلى الأضرار التي قد تلحق بالمنازل بسبب هذه الحفريات.

وكانت «إسرائيل» سرقت في نيسان الماضي حجراً أثرياً ضخماً من حجارة القصور الأموية في منطقة الخاتونية ونقلته إلى مكان مجهول اتضح في ما بعد أنه حديقة أثرية افتتحتها في أيار الماضي بمبنى «الكنيست» في إطار خططها لتهويد القدس وطمس معالمها بحسب مؤسسة الأقصى للوقف والتراث.

وتضم «الحديقة الأثرية» في الكنيست نحو ٥٠ قطعة أثرية تدعي ما تسمى بـ«سلطة الآثار الإسرائيلية» أنها من موجودات الحفريات التي أجرتها في القدس خاصة تلك التي أجرتها تحت وفي محيط المسجد الأقصى المبارك، وتزعم أنها تعود إلى «عهد الهيكل الثاني» المزعوم.

وأكد رئيس مجلس الأوقاف في القدس الشيخ عبد الحفيظ سلهب أن إسرائيل ممنوعة بموجب القوانين والمعاهدات الدولية من أعمال الحفر ومن الاستيلاء على الآثار المكتشفة في مدينة القدس لأن المدينة موضوعة على قائمة التراث العالمي منذ عام ١٩٨١ بطلب من الحكومة الأردنية. وطالب السلطات الإسرائيلية التي استولت على الآثار الأموية، بإرجاعها إلى موقعها، كما طالب اليونسكو بصفتها الراعية للتراث العالمي بالتدخل لاسترجاع الحجارة المسروقة.

بصراحة

«فرمان» وزارة المالية يثير احتجاج النقابات

في قرار أشبه بـ«الفرمانات» العثمانية القديمة أصدرت وزارة المالية تعليماتها بخصوص مستحقي الدعم في دوائر الدولة والعاملين والعسكريين والمتقاعدين، وهي تعليمات تحمل في طياتها الكثير من الإجحاف بحق القطاع العام الذي يؤوي هؤلاء المواطنين، ومازال يحافظ على البقية الباقية من كرامتهم. فقد جاء في نص التعميم الذي أصدرته وأرسلته الوزارة إلى كافة الدوائر في ٢٠٠٩/١٢/٨ ما يلي:

بالإشارة إلى القانون رقم /٢٩/ تاريخ ٢٠٠٩/١١/١٩ وتعليماته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم /١٠١/م.و تاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٦ وإلى القرارات الصادرة عن السيد رئيس مجلس الوزراء (رقم /٩٧/م.و، /٩٨/ م.و، /٩٩/م.و، /١٠٠/م.و) تاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٦ أقر وزير المالية بأن يكلف محاسبو الإدارات والمدراء الماليون لدى الجهات العامة الإدارية والاقتصادية والمؤسسة العامة للتأمين والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنح كافة العاملين في الدولة والعسكريين والمتقاعدين المستحقين الدعم المبالغ المستحقة لهم، ابتداءً من ٢٠٠٩/١٢/١٥، بعد استلام الطلبات وتدقيقها وتوقيع التعهد وحفظ الأوراق المطلوبة في مغلف خاص من اللجان المشكلة لهذه الغاية، وفق التعليمات التنفيذية للقانون حين استلام رواتبهم الشهرية والتقاعدية وعلى دفعتين، وبمبلغ قدره /٥٠٠٠/ خمسة آلاف ليرة سورية لكل دفعة.

تصرف النفقة الناجمة عن تنفيذ أحكام القانون رقم /٢٩/ لعام ٢٠٠٩ من اعتمادات البند /١٥/ التعويضات الناجمة عن طبيعة العمل للجهات العامة ذات الطابع الإداري، ومن الحساب رقم /٣١١٦/ رواتب وتعويضات أخرى بالنسبة للجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي، ويسمح بتجاوز الصرف على الاعتمادات المخصصة لكل من البنود المذكورة، ويغطى هذا التجاوز من إجمالي وفورات موازنة كل جهة للسنة المالية المعلنة.

يقوم محاسبو الإدارة والمدراء الماليون بصرف المبالغ النقدية للدعم للعاملين في الدولة والعسكريين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين، وفقاً للجداول المرفوعة من اللجان المشكلة لهذه الغاية حين استلام رواتبهم الشهرية والتقاعدية وعلى دفعتين، وأن يتم اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لصرف الدفعة الأولى مع راتب شهر كانون الثاني لعام ٢٠١٠»

إلا أن الاتحاد العام لنقابات العمال في دمشق رفض حيثيات التعميم جملة وتفصيلاً، وأرسل مذكرة إلى الاتحاد العام يوضّح فيه احتجاجه على القرار «التعميم»، وقد جاء في الرسالة:

إشارة إلى تعميم السيد وزير المالية رقم ١١/٣١٩٨٧ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٨، المتضمن تكليف محاسبي الإدارات والمدراء الماليين صرف مبالغ دعم المحروقات حسب القانون رقم /٢٩/ تاريخ ٢٠٠٩/١١/١٩، والقرارات الصادرة عن السيد رئيس مجلس الوزراء ذوات الأرقام (/٩٧/م.و، /٩٨/م.و، /٩٩/م.و، /١٠٠/م.و) تاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٩ نلحظ من خلال تعميم السيد وزير المالية أنه قد تم تحميل المؤسسات والشركات المختلفة تبعات هذا الدعم بشكل مباشر، مما يحمل هذه الشركات أعباء مالية إضافية، تؤثر سلباً تجاه زيادة تكاليف الإنتاج، كما يضعف من قدرة الشركات على تسديد رواتب وأجور عمالها، علماً أن معظم هذه الشركات لا تتوفر لديها السيولة اللازمة لتسديد وشراء مستلزماتها الإنتاجية.

مع العلم بأن الدعم حسب القانون رقم /٢٩/ لعام ٢٠٠٩ يجب أن تتحمله وزارة المالية وخزينة الدولة، كما نصت المادة الثانية من القانون المذكور، مما يعني مخالفة وزارة المالية الصريحة لأحكام القانون رقم /٢٩/لعام ٢٠٠٩، ولذلك نقترح:

١ – يتم تقديم الدعم والسيولة النقدية اللازمة، بتغطية مباشرة من خزينة الدولة على شكل سلف، حسب أحكام القانون. وفصلها عن بند الرواتب والأجور رقم /٣١/ للشركات ذات الطابع الاقتصادي.

٢ – أو تأمين هذه المبالغ من الوفر الذي حققته وزارة النفط من خلال انخفاض أسعار المستوردات لهذه المادة.

يرجى التفضل بالإطلاع ومخاطبة من ترونه لتحميل وزارة المالية وخزينة الدولة أعباء هذا الدعم استناداً لمبدأ الغنم بالغرم.

وقد صرح عبد العليم بكور، أمين الشؤون الاقتصادية في الاتحاد، لـ«قاسيون» رفض الاتحاد التعميم لأن فيه مخالفة صريحة وواضحة للقانون الذي يؤكد على أن مبلغ الدعم يقطع أو يحسب من حجم الميزانية العامة لكل سنة على حدة، وليس بالاعتماد على الوفورات. وأضاف بكور أن التعميم يحمل في داخله الكثير من النوايا المبيتة، وأهمها على ما يبدو أن الحكومة ستساهم في إفلاس الشركات التي مازالت تعتمد في صرف أجور عمالها على أرباحها. وأكد أن القرار في حال العمل به سيكون ضربة قاضية أخرى للقطاع العام.

■ **علي نمر**
ali@kassioun.org

نقابة المصارف والمصرف التجاري السوري في اجتماع نوعي:

على المصارف دعم القطاعات التنموية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه



يبدو أن الشرخ الموجود والقائم بين الاتحادات النقابية وبين إدارة بعض المؤسسات سيظل قائماً في ظل تقاعس العديد منها في تأمين وتلبية المطالب التي تناضل من اجلها النقابات، ففي مجال متابعتها الدؤوبة لأحوال جميع المصارف، عادت نقابة عمال المصارف والتجارة والتأمين إلى نشاطاتها المعتادة، كإحدى أبرز نقابات عمال دمشق، من خلال اعتمادها للغة الحوار في إيجاد علاقة مثلى مع الإدارات تضمن الارتقاء بسير العمل وحل المطالب العمالية كافة، ومن هذا المنطلق فقد عقدت اجتماعا نوعيا مع د. دريد درغام، مدير عام المصرف التجاري السوري، في قاعة الاجتماعات في مبنى اتحاد عمال دمشق، بحضور حسام منصور رئيس مكتب النقابة وأعضاء مكتب النقابة ورؤساء وأعضاء اللجان النقابية في المصرف.

حسام منصور رئيس النقابة أكد أن النقابة تعمل بإخلاص وتفان ودون كلل أو ملل لحماية مصالح عمالها، من خلال متابعتها للعمال والدفاع عن حقوقهم ورعاية شؤونهم والسعي الدائم لتحسين ظروفهم الاجتماعية والصحية التي توفر لهم العمل اللائق في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

ونوه منصور إلى تكثيف الجهود واعتماد الحوار البناء لرفع شأن المنظمة النقابية وتعميق دورها ومشاركتها في عملية التقدم والتنمية، مؤكداً على ضرورة أن تتحرك المصارف العامة والخاصة لدعم القطاعات التنموية، وخاصة الزراعية والصناعية منها، وأن أهم الطرق لإنقاذها مما هي فيه الآن هو توفير الدعم اللازم.

ثم وضع منصور جملة من المطالب العمالية للعاملين في المصرف التجاري السوري أمام المدير العام وفي مقدمتها تعديل نظام الحوافز الإنتاجية.

وقدم رؤساء وأعضاء اللجان النقابية في المصرف التجاري السوري مداخلات تضمنت أهم مطالب عمال المصرف، والصعوبات التي تعترض مسيرة العمل، منها: تعديل نظام الطبابة بعد انخفاض نسبة وقيمة الوصفات، على الرغم من مرور سنوات على إصدارها، وبالتالي لعدم مراعاتها لارتفاع أسعار الدواء، وطالبوا بإبقاء النسب ٧٥٪ كما كانت سابقا.

كما طالبت المداخلات بإعادة تعويض اللباس لأمناء المستودعات، ورفع سقف بطاقة المائة ألف الممنوحة للعاملين إلى ثلاثمائة ألف، أسوةً ببعض المصارف، وتفعيل بيان رصيد المتعامل بخصوص دفاتر التوفير على الإشعارات، وضرورة تفعيل فئة ٥٠٠ ل.س في المصارف الآلية والموافقة على إلغاء العمولة أثناء منح مخصصات السفر من القطع، بسبب توجه المتعاملين لخارج المصرف.

وأكدت اللجان على توجيه كتاب للقطاع العام من أجل تصفية جميع الملفات العالقة للاعتمادات والكفالات القديمة، باستثناء المعلق منها قضائيا والذي يتم الفصل فيه عن طريق القضاء.

د. دريد درغام مدير عام المصرف التجاري السوري، وفي إجابته على التساؤلات، أكد أن المصرف سيعتمد منذ مطلع العام القادم التعاون مع المؤسسة السورية للتأمين فيما يتعلق بضمان الطبابة المرضية للعاملين.

وبخصوص تعويض طبيعة العمل، فهو قيد وزارة المالية، بعد أن قدمنا أسماء العمال كل وفق مسؤولياته، أما عن موضوع صرف الوجبة الغذائية للعاملين، فإن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لم توافق بحجة أن الوجبة من حق العاملين في المعامل وليس في المؤسسات.

وعن دراسة الملفات العالقة مع القطاع العام، أكد درغام أن إدارة المصرف قدمت وما تزال تقدم العديد من المقترحات التي من شأنها إغلاق هذه الملفات العالقة، والموضوع أصبح برسم الجهات المعنية، وبخصوص اقتصار صرافات المصرف على الأوراق النقدية من فئة الألف ليرة سورية، اعترف درغام أن ذلك عائد إلى أن المصرف لايملك سيارات مصفحة وسيارات خدمة وكوادر كبيرة، وأن ذلك يحتاج إلى جهود كبيرة لايملكها المصرف.

■■

نقابة النقل البري تخطو خطوات جريئة ضد الفساد



يبدو أن الاتحاد العام لنقابات العمال عندما يضع نصب عينه الدفاع المستمر عن أي مطلب عمالي أو نقابي يصل إلى مبتغاه بالعزيمة والإصرار، فبعد مرور ثلاثة أشهر على النقاشات والاجتماعات التي دارت بين ممثلي وزارة النقل وممثلي الاتحاد العام لنقابات العمال في الاتحاد العام، حول دراسة موضوع تسهيل إجراءات تسجيل وتوثيق العقود، وكافة الأعمال التي يتطلبها ترسيم السيارات الخاصة والعامة بنظام النافذة الواحدة، بعد مجموعة من الكتب والمراسلات طيلة هذه الفترة بين وزارة المالية ووزارة المقل ونقابة النقل البري في دمشق التي كانت مصرة على اعتماد نموذج جديد لكل أنواع العقود التي تسجل وتوثق لدى مديريات النقل ونقابة النقل البري، وتصدق من موظفي مديريات النقل المختصين، وممثلي نقابة عمال النقل البري من العاملين في مكتب توثيق العقود العائدة للنقابة بالمديريتين. على أن تنظم هذه العقود عن طريق الحاسب، وأن تتقاضى نقابة عمال النقل البري البدل المقرر على توثيق العقود، سواء أكانت بيعاً أو رهناً أو فك رهن، وكل ما يتعلق بنقل ملكية الآليات كمبلغ /٥٠٠/ ل.س يستوفى شهرياً لحساب النقابة المفتوح لدى المصارف أصولاً، ودون الحاجة إلى المطالبة بشكل مستمر.

وبعد المداولات، وبغية التسهيل على الأخوة المواطنين فقد قرر المجتمعون ما يلي:

- الأخذ بجواب وزارة المالية بكتابها رقم /٢٠٠١٥/ تاريخ ٢٠٠٩/٨/٦ بتحصيل المبالغ من أمناء الخزينة المتواجدين في مديريات النقل، وتحويل هذا المبلغ إلى حساب نقابات عمال النقل البري بشكل دوري في كل محافظة.
- تضمين هذا المبلغ ضمن إرسالية رسوم السيارات، وإصدار تعميم من وزارة النقل إلى كافة مديرياتها بضرورة الالتزام بذلك.
- يتم توثيق العقود وفق نموذج موحد في كل مديريات النقل، على أن توثق لدى تلك المديريات ونقابة عمال النقل البري، وتصدق من عمال مديريات النقل المختصين، وعمال نقابة النقل البري في المحافظات.
- تلتزم نقابة النقل البري بوضع عاملين من قبلها بجانب موظفي النقل المختصين بتوثيق العقود، ورهن وفك الرهن من أجل التسهيل على الأخوة.

وقد أكد زكريا ياغي رئيس نقابة عمال النقل البري لقاسيون أن هدف النقابة كان يصب بالإجمال في خدمة مصالح المواطنين، وقطع الطريق أمام بعض ضعاف النفوس الذين كانوا يستغلون المواطن ويطالبونه بمبالغ إضافية، وأن النقابة قد سهلت كثيراً من عملية التحصيل التي كان يتكبد المواطن فيها أعباء كبرى في التنقل من دائرة لأخرى، مؤكداً أن الإجراءات القادمة ستكون بافتتاح النافذة الواحدة لمدينة دمشق أيضاً. وبشّر رئيس النقابة المواطنين أنهم يعملون الآن لتعيين موظفين في النقابة من أجل معاملات جواز السفر أيضاً، للقضاء على الروتين السابق وبعض الفاسدين في الإدارات الذين كبلوا المواطنين بمجموعة من القيود غير المنطقية.

■■

وزارة الصناعة تنعي معمل البطاريات

الشركات المتعثرة التي ساهمت إداراتها الفاسدة في إيصالها إلى مرحلة الخسارة والتراجع، والتي كانت في يوم من الأيام إحدى أهم ركائز الصمود الوطني، وأحد أهم دعائم الاقتصاد الوطني، أصبحت الآن «ملطشة» تلك الإدارات التي لعبت دوراً كبيراً في إفلاسها، وها هي تسقط واحدة تلو الأخرى، حيث كان معمل البطاريات آخر ضحايا هذه الإدارات، من خلال الكتاب الذي أرسلته نقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية إلى إتحاد عمال دمشق بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢١ يعلمه فيها بانتقال معمل بطاريات القدم إلى ملاك وزارة الدفاع بموجب المرسوم الجمهوري رقم /٥١٩/ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١ والمتضمن:

١ – نقل الموجودات الثابتة إلى مؤسسة معامل الدفاع بصافي القيمة الدفترية دون عوض.

٢ – يشكل وزير الصناعة لجنة لدراسة واقع المخزون واتخاذ القرارات المناسبة.

٣ – ينقل العاملون الدائمون إلى مؤسسة معامل الدفاع بأجورهم نفسها وفئاتهم وقدمهم المؤهل للترفيع.

٤ – تحميل المؤسسة الهندسية كافة الالتزامات المترتبة على المعمل بما فيها المبالغ المسددة من صندوق الدين العام على حساب القرض الفرنسي (أقساط وفوائد).

مما تقدم نرى أن وزارة الصناعة والمؤسسة الهندسية قد تحملت بموجب هذا المرسوم جميع ديون والتزامات هذا المعمل، وتخلت عن الموجودات الثابتة دون عوض (أي بالمجان أو بقيمة متواضعة جداً فيما لو قيست قيمة مباني وأراضي وآلات هذا العمل بالقيمة الحالية). وجاء في حاشية الكتاب أن نقابة الصناعات المعدنية والكهربائية ترى أن هذا المعمل ممكن أن يكون حلاً لغالبية الشركات المتعثرة في المؤسسة الهندسية فيما لو استثمرت عملية النقل أو البيع بالشكل الصحيح.

وحول آخر حيثيات القضية أكد أيهم جرادة رئيس نقابة الصناعات المعدنية والكهربائية لـ«قاسيون» عن ثبات النقابة في دفاعها عن رأيها في المقترح الذي قدمته في أكثر من مناسبة، وهو انه لو تم حساب كل الموجودات الثابتة بقيمتها الحقيقية لأنقذت الشركة بهذه الأموال عدداً من الشركات المتعثرة في المؤسسة الهندسية، أو على الأقل لأوجدت حلولاً لغالبيتها، وأضاف جرادة أن قيمة الأراضي والعقارات التابعة للشركة تقدر بالملايين، إضافة للآلات التي مازالت موجودة ضمن باحات وحرم الشركة، وعن مصير العمال أكد جرادة بأن قرار نقل العمال الدائمين إلى مؤسسة معامل الدفاع لا رجعة فيه، مع احتفاظهم بأجورهم نفسها وفئاتهم وقدمهم المؤهل للترفيع، وأن أي قرار غير هذا مرفوض بالنسبة للنقابات.

■ ع.ن

أكياس النايلون في قفص الاتهام

■ إبراهيم نمر

بدأت الحملة الوطنية السورية الكبرى ضد أكياس النايلون، حيث صرحت وزيرة البيئة لوسائل الإعلام منذ فترة، بأنها ستحارب ظاهرة أكياس النايلون حتى النهاية، مشيرة إلى مدى فداحة تأثير هذه الأكياس على الصحة العامة والبيئة، وخصوصاً بعد انقراض ونفوق عدد كبير من الحيوانات البحرية والبرية.. والحقيقة أن اهتمام وزارة الدولة لشؤون البيئة بمثل هذه القضايا البيئية أمر مهم ومشجع، لكن الأهم هو أن تقترن الأقوال بالأفعال، وهذا يتطلب تضافر جميع الجهود المحلية، وفي مقدمتها الجمعيات البيئية الأهلية والحكومية في سبيل الوصول إلى الغاية المطلوبة، أي بيئة نظيفة وسليمة في سورية، أما أن تبقى هذه التصريحات في نطاق البرتوكولات والمؤتمرات الاستعراضية، فهذا يعني بأننا سنبقى في المربع الأول نراوح في مكاننا.

إن أي جهد يتم بذله لحماية البيئة السورية وجعلها نظيفة هو جهد مشكور ويستحق التقدير، لكن ذلك يتطلب العودة إلى لب المشكلة ومعرفة الأسباب الحقيقية لحالة التدهور البيئي في سورية، فالتصحر طغى على أكثر من مساحة ٦٠٪ من أراضي سورية وهو في تزايد بسبب السياسات الزراعية الحكومية المدمرة، والحرائق في الغابات مستمرة بفضل المتنفذين، والصيد الجائر لم يتوقف والذي لا يزال الهواية الأولى لبعض أفراد المجتمع المخملي، ونتيجته قد تكون انقراض ما تبقى من أنواع الطيور، علماً أن سورية ماتزال تعتبر في المقاييس العلمية الدولية ملتقى للطيور العالمية، وهذا ما أكده أيضاً مجلس الطيور العالمي: يمكن رؤية أي طير ضائع أو حتى منقرض في الجمهورية العربية السورية.. كذلك تتفشى حالة عدم الاهتمام بالحدائق العامة، كما لم يتم نقل مراكز القمامة إلى خارج المدن، ولم تقر حلول علمية وسليمة لخطوط التوتر العالي الكهربائية في المناطق السكنية...

هذه كلها قضايا بيئية ملحة تحتاج لأوسع اهتمام ممكن من جانب وزارة الدولة لشؤون البيئة التي تقول أكثر مما تفعل. وإذا كانت الخطة الخمسية العاشرة وهي الآن في نهايتها، قد قصرت في التصدي لهذه القضايا البيئية، فعلى القائمين على الخطة الخمسية القادمة أن يتصدوا لهذه المسائل بجدية وجرأة أكثر، كي لا تبقى بنود الخطط الخمسية القادمة حبراً على ورق، وعندها ستكون جبهة محاربة أكياس النايلون جبهة حقيقية غير مفتعلة، لا تخاريف بلاستكية نايلونية كما هي الآن.

إعلان: «للتبليغ عن الأكياس اتصل بأقرب مخفر للشرطة»!

وكون حكومتنا تتقن فنون عقد المؤتمرات والاحتفالات، فقد نشهد في الأيام القريبة القادمة يوماً لمحاربة أكياس النايلون على غرار كل الأيام والمناسبات التي نقيمها سنوياً، لكن ما يخيفنا هو أن يصبح هذا اليوم كارثة على الفئات المهمشة في المجتمع، فكيس النايلون الموجود في أسواقنا هو نتاج المعامل السورية عبر عملية تصنيعية معقدة، وهناك مئات الأطنان من الحبوب البلاستيكية المحلية والمستوردة لتصنيع هذه الأكياس، وتضم هذه المعامل أعداداً كبيرة من العمال المساهمين في عملية الإنتاج.. فماذا سيكون مصيرهم؟ وكيف يمكن تنظيم هذه العملية بطريقة عادلة وما هو البديل؟

ما هو معروف حتى الآن أن هذه الحملة مازالت في إطار الدعاية، وذلك عبر التأثير في الرأي العام وتوعيته بضرورة محاربة أكياس النايلون، أما كم هو عدد المعامل والعاملين في هذا القطاع، فهذا الأمر لم يتوضح بعد، ويبدو أن القائمين على الحملة لا يزالون في إطار الإعلام، ولم يطلعوا من غرفة الصناعة والتجارة على حجم الصادرات والواردات السنوية لمادة النايلون الموجودة في أسواقنا. فإذا كانت وزارة الدولة لشؤون البيئة جادة في إيجاد حل نهائي لمشكلة أكياس النايلون، فذلك يحتاج إلى قوانين وقرارات بيئية صارمة، وبالتوازي مع هذه الحملة المنظمة يجب أن تدار حملة أخرى أكثر شراسة ضد جميع الاعتداءات



اليومية على البيئة والتنوع الحيوي في سورية. وللتذكير، فهناك قضايا خطيرة على حياة الإنسان والحيوان والنبات على السواء، وهناك أرقام مخيفة عن حالة التدهور البيئي في سورية، أخطرها (مشكلة التصحر، وحرائق الغابات المفتعل، وهدر المياه، الصيد الجائر.. والقائمة تطول، أما مكبات القمامة في خاصرة المدن وبين الأحياء السكنية فهي وحدها كارثة حقيقية، وبقاؤها بين الأحياء سيؤدي إلى انتشار الأوبئة، وقد تودي بحياة مئات الآلاف من البشر.

ورغم تأخرنا في محاربة أكياس النايلون الموجودة في أسواقنا، إلا أن الحملة تعتبر من الخطوات المهمة للخلاص من بعض السموم التي تفسد حياة المواطنين السوريين منذ زمن بعيد، وما نخشاه أن تبقى هذه الحملات في إطار الإعلام فقط.

لذلك يجب العمل مباشرة والانتقال إلى مرحلة البدء بإصدار القوانين البيئية المناسبة، وتأمين جميع المستلزمات المساعدة لحماية الإنسان والبيئة، فالحفاظ على التنوع الحيوي وحمايته واجب على الجميع في الدولة والمجتمع، ولا يمكن الوصول إلى هذه الأهداف النبيلة، إلا عبر تنمية حقيقية ومستدامة. ■

صورة مجتمعية للعلاقة بين الأقوياء والضعفاء

قدّم المواطن عهد الأطرش لصحيفة قاسيون مظلمة مؤلمة، ليست في الحقيقة سوى نموذج للعلاقة غير المتكافئة التي قد تنشأ بين المتنفذين والمهمشين..

يقول المواطن «عهد»:

«ملخص قضيتي مع العميد المتقاعد (م. ر) (صاحب موقع مسؤول سابقاً) أنه في العام الألفين استخدم هذا الرجل القوي نفوذه وحصل على موقع بسطة في بلدة السيدة زينب، وأجرني البسطة بـ /٨٠/ ألف ل.س لمدة عام. وفي العام التالي قابلته في مقر عمله قبل تقاعده، وتم الاتفاق على تأجيري البسطة مجدداً بمائة ألف ل.س لمدة سنة، ولكن بعد مضي أسابيع قامت البلدية بإزالتها، عندها طالبته بالمبلغ فرفض وتنصل، فلجأتُ إلى البلدية متظلماً، فخصصت لي موقعاً ودفعت رسم الأشغال (عشرة آلاف ل.س)، وسجّلت الموقع الجديد باسمي.

وحين قامت البلدية بتصنيف الأكشاك، قمت بتحويل البسطة إلى كشك على نفقتي، ودفعت رسماً بقيمة /١٣٠/ ألف من أجل فك العلاقة بـ(م. ر) بحيث تصبح علاقتي مباشرة مع البلدية، لكنه عاد ليضغط علي باسم البسطة التي أزيلت، ووضعني أمام خيارين:

إما أن أدفع له /١٢٥/ ألف ل.س، وإما سيعمل على تشميع الكشك، فاضطرت لتسليمه المبلغ!! وفي عام ٢٠٠٤ عاد مجدداً يطالبني بمبلغ /٢٢٥/ ألف بدعوى أنه سيستخدم نفوذه لإعفائي من جميع الرسوم المستحقة للبلدية، محاولاً تجيير هذه الرسوم لحسابه، فرفضت ذلك، ودفعت للبلدية /١٩٧/ ألفاً، حينها لجأ للضغط علي عن طريق إحدى المفارز الأمنية من أجل إخلائي من الكشك وتسجيل الرسوم باسمه، واستطاع عن طريق أحد معارفه في المكتب التنفيذي للمحافظة الحصول على قرار بتسليمه الكشك، وتم تشميع الكشك بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٢.. وبعد مضي أسبوع أرغمتني البلدية على دفع /١٠٠/ مئة ألف رسوم استثمار للكشك وهو مغلق، فتقدمت بدعوى قضائية على المتنفذ (م. ر)، لكنه التف على القضاء من خلال محاسب البلدية السابق الذي زوّده بكتاب يجعل منه صاحب الكشك الفعلي، وهو ما يتعارض مع الكتب التي وجهتها البلدية للمحافظة، والتي تبين أحقيتي بالكشك.

من حيث النتيجة، تم تنفيذ قرار المحافظة بتسليمه الكشك بعد قيامه بتوجيه إنذار لرئيس البلدية السابق يتهمه فيه بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي، وتم أخيراً تلبية طلبه، بل وبقدرة قادر، استولى على ثلاثة أكشاك أخرى، ومازال يؤجرها لعراقيين وإيراني، بمبلغ يتعدى المليوني ل.س!!.

هذه هي قصتي ومظلمتي، فما العمل؟ ماذا أفعل كي أتخلص من براثن هذا الجبار؟

هذه وقائع قضيتي أضعها بين أيدي كل الشرفاء ملتمساً إنصافي..

الغش في المازوت.. مَن يقتدي بمَن؟!

◄ جيني شليل



على اعتبار أن دعم المازوت لن يمنح لجميع المواطنين، ومن ضمنهم الكثيرون من أصحاب الدخول المحدودة، الضعيفة والمتوسطة، ناهيك عن المحرومين أو المجردين من الجنسية، فقد شجّع هذا الإجحاف الحكومي عدد لا بأس به من بائعي المازوت على الغش، استقراءً لمرابح قادمة على حساب الفقراء.

فان كنا لا نريد الخوض النظري مجدداً في اعتبارات الدعم الحكومي وحسابه وأسلوب توزيعه المهينة، لأنه لم يعد مجدياً بعد تحوله إلى واقع، إلا أننا نطالب، وهو الحد الأدنى، ألا تترك الحكومة أمر التوزيع مفتوحاً على سلب المواطن حقه في مازوت قابل للاشتعال بالمدافئ، خاصة بعد أن وقع العديد من المواطنين في فخ الغشاشين الذين يبيعون الماء على أنه مازوت..

إن لم يكن ثمة دعم، فلتكن بعض الرقابة.. وهو أضعف الإيمان.. ■

قضية تقنين الكهرباء.. وجهة نظر حكومية

◄ المهندس عماد خميس

وصلت هذه المقالة التوضيحية إلى صحيفتنا مؤخراً من مكتب معاون المدير العام لشؤون الشركات في وزارة الكهرباء، رغم أنها تعالج قضية أثارتها الصحيفة قبل نحو أربعة أشهر، ومع ذلك فقد ارتأينا نشرها تحقيقاً للأمانة الصحفية.. المحرر.

يقول المهندس عماد خميس إشارة إلى المقالة التي نشرت في موقع وجريدة قاسيون تحت عنوان: (فواتير الكهرباء ـ سرقة قانونية) تاريخ ٢٠٠٩/٨/٣١:



«إن المفهوم المتعلق بانخفاض سعر الطاقة الكهربائية كلما ازداد الاستهلاك، كان سائداً في مطلع السبعينيات من القرن الماضي لدى بعض الدول التي كانت تعتمد على المصادر المائية لتوليد الطاقة الكهربائية (كالدول الاسكندينافية)، حيث تكاليف الإنتاج منخفضة، إلا أنه ومنذ منتصف السبعينيات من القرن نفسه، وفي ظل أزمة النفط التي حدثت آنذاك وارتفاع أسعار النفط والوقود، وكذلك قلة مصادره، فإن هذا المفهوم لم يعد له وجود، وأصبحت كافة دول العالم (الغنية منها قبل الفقيرة) تنصح المستهلكين وتحثهم على الحفاظ على الطاقة وترشيد الاستهلاك، وبالطبع من أحد وسائل ترشيد استهلاك الطاقة هو زيادة سعر هذه الطاقة كلما ازداد الاستهلاك، وفي هذا المجال فإننا نتمنى على كاتب المقال أن يذكر اسم دولة واحدة مازالت تطبق هذا المفهوم حالياً. وفي سورية حيث تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية أكبر بكثير من أسعار بيعها (كون الحكومة تدعم أسعار الكهرباء)، فإنه كلما ازداد الاستهلاك ازدادت الخسارات، لذلك فمن المنطقي والطبيعي أن يزداد سعر الطاقة الكهربائية كلما ازداد الاستهلاك.

إلا إننا نشير إلى أن المفهوم الصحيح والسائد حالياً في معظم دول العالم هو نظام التعرفة الثلاثية الذي يتضمن تعرفة مختلفة لكل فترة من فترات الاستجرار خلال اليوم (نهار ـ ذروة ـ ليل)، بحيث أن تعرفة الاستهلاك خلال فترة الليل أقل بكثير من تعرفة الاستهلاك خلال فترتي النهار والذروة، وذلك لدفع المستهلكين نحو استجرار الطاقة الكهربائية خلال فترة الليل، حيث الطاقة الكهربائية متوفرة وبتكاليف أقل. وفي سورية تطبق هذه التعرفة على المستهلكين الكبار لكل الأغراض (صناعي، زراعي، تجاري)، ومستقبلاً سيتم تطبيق هذه التعرفة على كل المستهلكين فور استكمال مستلزمات تطبيقها.

إن مفهوم ترشيد استهلاك الطاقة والحفاظ عليها يختلف اختلافاً كاملاً عن مفهوم التقنين، حيث أن المقصود بمفهوم ترشيد استهلاك الطاقة وعدم هدرها هو أن تستخدم الطاقة الكهربائية بالمكان المناسب والشكل الأمثل، فما معنى أن تضاء الغرف أو تشغل المكيفات دون وجود أي فعالية أو أشخاص ضمن هذه الغرف، بالتالي فإن قيام وزارة الكهرباء بحملة توعية للمواطنين لاستخدام الكهرباء بالشكل الأمثل وعند الحاجة إليها، لم يكن هدفها منع المواطنين من استخدام الوسائل الحياتية العصرية، بل على العكس كان الهدف دعوة هؤلاء المشتركين لترشيد استهلاكهم وعدم الهدر والإسراف باتباع وسائل بسيطة ودون تكلفة، وكنا نأمل بأن تشارك صحيفتكم الموقرة شأنها شأن معظم الوسائل الإعلامية في حملة التوعية هذه.

في حين أن موضوع التقنين هو حالة ناجمة عن عدم إمكانية مصادر توليد الطاقة الكهربائية في مواجهة تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية الذي يصل إلى حدود /٧ ـ ٨٪/ سنوياً، وهو من أعلى المعدلات بين الدول العالم ولاسيما المتقدمة منها، والذي لا يزيد معدل زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية فيه /٣٪/ سنوياً، إضافة إلى الظروف الجوية وحالة الجفاف التي ساهمت في زيادة الطلب على الطاقة من جهة وانخفاض مردود محطات التوليد.

وفي هذا المجال نشير إلى أن وزارة الكهرباء تسعى بشكل دائم نحو بناء المزيد من محطات التوليد لمواجهة الطلب على الطاقة الكهربائية، علماً بأن بناء هذه المحطات يحتاج إلى استثمارات كبيرة، وبالتالي تقوم الحكومة بتأمينها وفق الإمكانات المتاحة، مؤكدين على أن حالة التقنين التي تطبق في بعض الأحيان لم يكن هدفها ولن يكون إطلاقاً إظهار عجز الدولة في تأمين الطاقة الكهربائية، لتصل إلى النتيجة التي يخطط لها بإعطاء قطاع الكهرباء للقطاع الخاص (كما ذكر كاتب المقال)، مع أننا لا نرى أي خطأ في حث القطاع الخاص نحو الاستثمار في مجال توليد الطاقة الكهربائية، طالما أن الحكومة مستمرة في التحكم والسيطرة على سوق الكهرباء وليس القطاع الخاص.

نحن نستغرب ما ذكره المقال عن كون المواطن يدفع ثمن استهلاكه النظامي واستهلاك غيره من الفاقد والهدر والسرقة، عن طريق تركيب عداد رئيسي لكل قرية أو بلدة، وتوزيع الاستجرار بما في ذلك الهدر والفاقد والسرقة على أهالي البلدة، وبالتالي لا نعلم من أين أتى بهذه المعلومات ونتمنى عليه أن يذكر حالة واحدة فقد تم معالجتها على هذا الأساس.

وفي هذا المجال نؤكد بأن كل مشترك بالطاقة الكهربائية يتم محاسبته بقيمة الطاقة الكهربائية من خلال عداد خاص به وحسب قراءة هذا العداد، وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال إضافة أي كمية من الكهرباء لم يسجلها العداد.

إن العنوان الرئيسي للتعرفة السائدة حالياً هو ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية والحفاظ عليها من الهدر، وقد هدفت بشكل أساسي إلى تعزيز وتأكيد دور الدولة في دعم مستهلكي الطاقة الكهربائية للأغراض المنزلية، ولاسيما ذوي الدخل المحدود، بحيث تم رفع الشرائح المدعومة من (٦٠٠ ك.و.س/شهرين) إلى (٨٠٠ ك.و.س/شهرين)، بمعنى أن التعرفة لم تمس أو ترفع أسعار الشرائح المدعومة سابقاً، بل على العكس، بحيث أي مشترك منزلي يستهلك (٨٠٠ك.و.س/شهرين) فإن قيمة فاتورته انخفضت من /٢, ٩٨٨/ ل.س، وفق التعرفة السابقة إلى /٢, ٨٦٦/ ل.س، علماً بأن هؤلاء المستهلكين يشكلون النسبة الأعلى من إجمالي المستهلكين المنزليين، ومن الطبيعي كما أشرنا سابقاً أن كل مشترك يزداد استهلاكه على (٨٠٠ ك.و.س/شهرين) تزداد تعرفته، لاسيما إذا ما علمنا بأن تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية للأغراض المنزلية يساوي إضعاف وسطي مبيع الطاقة للأغراض المنزلية.

علماً أن نسبة المستهلكين الذي يزيد استهلاكهم عن (٨٠٠ ك.و.س/شهرين) لا يزيد عن /١٦٪/ إجمالي عدد المستهلكين للإغراض المنزلية، في حين أن نسبة استهلاكهم تزيد عن /٤٠٪/، ويمكن من خلال مقارنة نسبة عدد هؤلاء المشتركين مع نسبة استهلاكهم إدراك مدى الإسراف في استهلاكهم، وبالتالي فإن زيادة التعرفة على هؤلاء المشتركين لم يكن الهدف منه معاقبتهم أو حرمانهم من امتلاك الوسائل المنزلية الكهربائية وإجبارهم على العيش في العتمة والتقشف (كما ذكر كاتب المقال)، بل على العكس كان الهدف دعوة هؤلاء المشتركين لترشيد استهلاكهم وعدم الهدر والإسراف.

مشيرين إلى أن كاتب المقال على ما يبدو غير متابع لتطورات التعرفة حيث أنه سبق وأن صدر القرار رقم /٩٧٤/ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٣٠ الذي تم بموجبه تعديل تعرفة مبيع الطاقة الكهربائية للأغراض المنزلية، حيث لا يتم حرمان المشتركين الذين يزيد استهلاكهم عن (٢٠٠٠ ك.و.س/شهرين) من الشرائح المدعومة كما كان سابقاً». ■

عقود الإيجار خارج إطار القانون..

■ نجوان عيسى

يعيش آلاف المواطنين السوريين من طلاب جامعيين ومحدودي دخل، حالة تنقل دائم بينّ البيوت المستأجرة، وغالباً ما يقعون ضحية استغلال أصحاب المكاتب العقارية، والارتفاع الجنوني للإيجارات. ولا يبدو أن مبادرة أو محاولة حكومية جادة لإيجاد حل لهذه المشكلة التي تحولت مؤخراً إلى ظاهرة متفشية، وخاصة في العاصمة دمشق.

وربما يبدو للوهلة الأولى أن خللاً في قانون الإيجار السوري الساري، والذي جاء لينصف أصحاب البيوت، من خلال تطبيق قاعدة العقد شريعة المتعاقدين، بمعنى أن العقد هو الذي يحكم العلاقة الإيجارية سواء لجهة مدة الإيجار، أو بدله. ولكن هذه النظرة غير صحيحة، أو لنقل إنها ناقصة على الأقل.. لأنه إذا كان صحيحاً أن القانون الجديد كان يجب أن يراعي مصالح المستأجرين من خلال فرض حد أعلى لا يسمح بتجاوزه في بدلات إيجار البيوت، فإن التدقيق في حيثيات عمليات الإيجار التي تجري يبين أن أغلبها يتم خارج إطار القانون، حيث تسجل بدلات إيجار منخفضة في العقود الموثقة، وذلك لتخفيف الضريبة التي تتقاضاها خزانة الدولة عن كل عملية إيجار، وهكذا أفلتت أسعار البيوت من كل إمكانية ضبط في ظل القانون، وأخذت ترتفع بشكل جنوني، بتواطؤ ملاك البيوت مع أصحاب المكاتب العقارية من جهة، وسكوت المستأجرين على حقوقهم من جهة أخرى. إذاً فإن المشكلة ليست في نص القانون الذي أنصف المؤجر والمستأجر وأقام التوازن بينهما في العلاقة الإيجارية، بل تكمن المشكلة في الممارسة الفعلية لعملية الإيجار.

فما إن أنصف القانون ملاك البيوت من الظلم الذي كان لاحقاً بهم، حتى أخذوا بالاستقواء على المستأجرين، واستغلال حاجتهم، ومن أبرز الظروف التي ساعدتهم على ذلك كان تدفق آلاف الأسر العراقية إلى البلاد، إبان وبعد الغزو الأمريكي له، حيث رفع ملاك البيوت الإيجارات مستفيدين من بدلات الإيجار المرتفعة التي كانوا يتقاضونها من الأسر العراقية. ولم يتم إعادتها إلى ما كانت عليه بعد انحسار الفورة الكبرى، حيث تمسك أصحاب البيوت ببدلات الإيجار المرتفعة بشكل غير منطقي، وبدعم مطلق من سماسرة العقارات الذين يتقاضون أجرة شهر كامل كبدل سمسرة مناصفة من المؤجر والمستأجر، وهذا يقودنا إلى مشكلة أخرى تزيد الأمور تعقيداً، لأن بدل السمسرة يجب أن يدفعه الطرف الذي قبض مالاً، وهو المؤجِّر، ولكن أصحاب المكاتب العقارية يستغلون حاجة المستأجرين الذين لا حول لهم ولا قوة.

وعندما يسجل العقد لدى الدوائر الرسمية، غالباً ما يتحايل المؤجر على المستأجر، ويقنعه بأنه هو الذي يجب أن يدفع الضريبة المترتبة على بدل الإيجار، أو يجب أن يدفع نصفها على الأقل، بحيث يبدو تسجيل بدل الإيجار بأقل من قيمته الحقيقية منة من المؤجر على المستأجر، مع أن الأصل أن هذه الضريبة هي ضريبة مترتبة على المؤجر بحكم القانون، ويعتبر بفعلته هذه متهرباً ضريبياً، وتجب محاسبته.

المشكلة في جوهرها تكمن في ضعف الثقافة الحقوقية لدى الأفراد وفي فشل الجهات المعنية في ضبط الأمور وإنصاف الطرف الضعيف في العملية، وفي قلة حيلة المستأجرين وضعفهم وحاجتهم للاستئجار بأي ثمن.

إذاً فقبل أن نناقش قانون الإيجار بسلبياته وإيجابياته، يجب أن نناقش مستوى الوعي الحقوقي عند الأفراد، ويجب أن تعمل الجهات المعنية على التدخل بالصيغ القانونية الملائمة لحل هذه المشكلة. وقبل ذلك يجب أن تنهض الحكومة بدورها في تأمين مساكن للمواطنين، لأن وجود هذا العدد الهائل من الأسر التي لا تمتلك مسكناً ثابتاً، وهذا العدد الهائل من الطلاب خارج السكن الجامعي الذي ضاق بهم، هو ظاهرة كارثية، ودليل على فشل الحكومات المتعاقبة في حل مشكلات السوريين المستعصية، وعلى رأسها مشكلة الإسكان.

إن تأمين البيئة الاقتصادية والحقوقية الملائمة لتطبيق القوانين، هو شرط ضروري لإمكانية تطبيقها، ودراستها دراسة نقدية علمية على ضوء نتائج تطبيقها العملي، لأن القانون -أي قانون- لا يمكن تطبيقه، في ظل أوضاع اقتصادية وثقافية وحقوقية، غير ملائمة، وغير ناضجة بما يكفي لتلقيه وتطبيقه.

Najwan-i@hotmail.com

«مفارقات زراعية» بين ردّ وتعقيب



وصلنا الرد التالي من رئيس فرع إكثار البذار بدير الزور، ونحن إذ ننشره، ننوه أيضاً في البداية على سرعة تجاوبه وتقديره لقاسيون، ونؤكد أنّ هدفنا مصلحة الفلاح والوطن، وليس لنا غايات أو مصالح شخصية، وما ننشره هو بناءً على شكاوى مباشرة تصلنا من المواطنين وليس من وحي الخيال. وفيما يلي الرد .

السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون المحترم

تم نشر مقال في جريدتكم الموقرة بالعدد رقم ٤٣١، تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٥ تحت عنوان: (مفارقات زراعية متكررة الحدوث). إننا نشكر كاتب المقال على هذه الروح الوطنية والحرص الواضح على الفلاح، منطلقاً من عدة نقاط أهمها:

تخفيض مساحات الطلبات المقدمة من أجل التعاقد على إكثار بذار القمح، وضرب كاتب المقال مثلاً الذي يتقدم بطلب ٣٠ دونم يعطى بذار لـ٢٠ دونم. وهنا نوضح مايلي: إنّ طلبات التعاقد يتم تقديمها من قبل المزارع اعتباراً من منتصف الشهر الثامن مصدقة من مديرية الزراعة بالمحافظة ومن المختار الخاص بكل قرية، وبعد استقبال كافة الطلبات من المزارعين هناك لجان فنية مختصة في الفرع تكشف على مواقع الحقول وتقوم برسم مخططات كروكية للحقول المطابقة لشروط العقد (تكون الأرض بوراً أو مزروعة بالقطن وغير مزروعة بمحصول نجيلي سابق). وأحياناً يتم تخفيض مساحة الطلب لوجود قطعة أرض غير مطابقة لشروط العقد حيث يتم استبعادها حفاظاً على نوعية وجودة البذار عند الحصاد. أما القول بأن هناك مزارعين يتقدمون بطلبات التعاقد على ١٠٠ دونم وهم لا يملكون عشرة، فهو قول عار عن الصحة لأن المستند الأساسي للتعاقد هو طلب التعاقد الموقع من الوحدة الإرشادية بالقرية والشعبة الزراعية ومختار القرية ويتم توقيع الطلب بناءً على الرخصة الزراعية. إضافة إلى ذلك تقوم اللجان المختصة بتخطيط الحقل على الواقع حيث تشخص اللجان إلى كل القرى في المحافظة من أجل رسم الحدود لكافة طلبات التعاقد وهو ما يسمى بالكشف المسبق. وبعد انتهاء اللجان، هناك لجان مركزية تشكل من الإدارة العامة بحلب تقوم بزيارة المحافظة وسحب كروكيات لحقول مختلفة من عدة قرى، والقيام بزيارتها وتدقيقها من أجل عمليات المطابقة. علماً بأن اللجان الحقلية تقوم بزيارة حقول الإكثار بمعدل ٦/٥ مرات خلال الموسم من الزراعة وحتى الحصاد، وسحب عينات وإرسالها إلى المختبرات لأجل إجراء الاختبارات اللازمة عليها حيث لا يتم قبول إلاّ العينات المطابقة للمواصفات.

أما القول بعدم وجود بذار، فهذا غير دقيق أيضاً، فإنّ البذار متوفر لكن تم حدوث بعض الاختناقات أدت إلى تأخير توزيعه، ولا يوجد مزارع واحد تقدم بمذكرة استلام بذار لم يستلم بذاره، ولكن حصل بعض التأخير بسبب الإقبال الشديد على البذار لهذا الموسم الذي يعزى إلى:

- هطول الأمطار الذي يبشر بموسم وفير.
- انخفاض أسعار البذار مقارنةً مع سعر استلامه من الإخوة المزارعين، حيث يباع الطن بـ١٩٠٠٠ ل.س، وهذا السعر أقل بـ١٢٠٠٠ ل.س للطن من سعر التكلفة في مؤسسة إكثار البذار، وهذا عطاء ودعم للزراعة. علماً بأنه تم توزيع بذار لهذا الموسم لغاية ٢٠٠٩/١٢/٧ كمية ٦٥٢٩ طناً، ومن المتوقع أن يصل معدل التوزيع إلى ٨٠٠٠ طن ومقارنة مع الموسم السابق فإن البذار الموزع لكل الموسم بلغ ٥١٥٨ طناً .

لذلك نرجو من جريدتكم المحترمة عدم نشر أخبار فنية بناءً على أقاويل فقط، وباب دائرتنا مفتوح لكل وسائل الإعلام للاطلاع على آلية عملنا التي نحاول دائماً أن تكون في الطريق الصحيح حسب توجيهات الإدارة العامة والقيادة السياسية. يرجى نشر هذا الرد في جريدتكم الموقرة وشكراً..

■ **مدير فرع إكثار البذار بدير الزور**
م. ضياء محمد طه مصطفى

تعقيب

فيما يتعلق بالمساحات وتخفيضها، نحن ندرك الإجراءات الروتينية في التعاقد سواء من الوحدة الإرشادية أو الشعبة أو ختم المختار، لكن هناك البعض منها ومن الرخص الزراعية وهمي كما في خطط مديرية الزراعة التي تزرع مساحات فيها أكثر مما هو مقرر وبالتالي تكون النتائج أن الخطط نفذت وبنسب عالية، وقد أقر الرد باستبعاد بعض الأراضي بغض النظر عن الأسباب وَالمسؤولية التي تقع على هؤلاء وعلى المزارعين، ونشكركم على إيضاحكم حول كيفية متابعة حقول المتعاقدين من اللجان الحقلية، لكن هذا لن يظهر الآن وإنما في نهاية هذا الموسم.

أما حول البذار فلم نقل بعدم وجودها، وإنما (غير متوفرة)، ولم تأخذ الجمعيات كامل حاجتها، وحددنا الفترة والنوع، وقد أكدتم على حدوث اختناقات بينتم بعض أسبابها العامة، وأنكم وزعتم للآن أكثر مما وزع في العام الماضي، وهذا جهد تشكرون عليه، لكن لا شك أنّ هناك تسرباً في البذار يتم إلى السوق السوداء سواء من المصارف الزراعية أو الجمعيات أو المزارعين، والواقع يدل على ذلك، ونحن لم نتهمكم، بل اتهمنا بعض المزارعين والتجار الذين يشاركونهم في التوريد إلى مكاتب الحبوب. وأخيراً إننا ندرك أنّ من يعمل يمكن أن يخطئ ومن لا يعمل هو الذي لا يخطئ، ونود أن ننوه أيضاً أن الكميات اللازمة نتيجة الإقبال في هذا الموسم تبين حاجة الفرع إلى وجود مركز غربلة رئيسي في المحافظة بدل المغربلات الثلاث المؤقتة التي تم توفيرها بجهودكم، حيث تضطرون حالياً لإرسال البذار إلى مركز الحسكة وهذا يزيد تكلفة كل كغ ليرتين أجور نقل على الدولة والشعب عموماً!؟

وهنا نتوجه بالسؤال إلى المؤسسة العامة لإكثار البذار: لماذا لم يتم توفير مركز غربلة رئيسي في دير الزور على مرّ السنوات السابقة، ولماذا خفضت مساحة الأراضي التي تزرع من حوالي ٢٥ ألف دونم إلى ١٥ ألف ثم رُفعت إلى ١٨ ألف نتيجة مطالبة الفرع ، ولماذا لا يجهز الفرع بمستودعات أكبر مما يضطره للتخزين في العراء، أو استئجار مستودع من اتحاد الفلاحين أو استجرار البذار من محافظة أخرى، لأنّ مستودعات المصارف الزراعية مليئة بالسماد المكدس نتيجة رفعً سعره وإغراق البلاد بالسماد المستورد!؟

وإلى رئاسة مجلس الوزراء: لماذا لا توافقون على رفد الفرع بآليات حديثة لمتابعة العمل بدقة وسرعة رغم طلب الفرع وموافقة المؤسسة، علماً أنّ كلفة صيانة الآلية الواحدة القديمة تكلف نحو ٣٥ ألفاً على الأقل سنوياً . ألا يسبب ذلك هدراً كبيراً ومؤسساتنا ومعاملنا أولى من سيارات الرفاهية للمسؤولين وحاشيتهم!؟

حذار.. المرور من العَشارة!!



◄ تحسين الجهجاه

على ما يبدو أن الشارع العام في العشارة، الواصل بين البوكمال والميادين وديرالزور، قد كتب له أن يبقى منذ سنوات كأي طريق من طرق الصحراء القاحلة بائساً ومهملاً، بل إنه حتى في الصحارى لا يوجد له مثيل. وجاءت حفريات متعهد خط المياه لتزيده سوءاً على سوء، وخراباً إلى خراب، ليصبح المرور فيه للمارة والسيارات صعباً للغاية، كون المار سيخوض في بحر من المياه والأوساخ والأتربة والوحل المتراكم والمتلاطم الأمواج، وخاصة عندما تجود السماء بمطرها..

والمضحك المبكي تحول هذا الشارع نفسه إلى مسالخ موزعة على جانبيه لذبح الذبائح وبيع لحومها دون أية رقابة تذكر لا من البلدية ولا من سواها.. رغم امتلاء المكان بالأوساخ والقاذورات المتراكمة، ناهيك عن تحول أطرافه إلى سوق هال، بعد اكتظاظها بالبسطات والمحلات التي تساهم في صعوبة عبور الشارع لاقتطاع هؤلاء الباعة مساحة كبيرة منه..

فإلى متى يبقى الإهمال السمة المسيطرة على هذه المدينة المنسية، علماً أن هذا الشارع هو المدخل الوحيد لها؟ وإذا كانت واجهة المدينة على هذه الشاكلة فكيف سيكون الوضع في الأحياء المخفية؟

جرمانا نموذج للفوضى والاضطراب

انعدام التخطيط والتنسيق في تنفيذ المشاريع الخدمية

ليس فقط تَدَنّي مستوى معيشته، وحصوله على لقمة عيشه اليومية بصعوبة بالغة هو ما يقلق راحة المواطن السوري، ويشعره بالذل والقهر والاضطراب وعدم الاستقرار، بل إن الممارسات الإدارية والحكومية والخدمية وطرق تنفيذها لها دور كبير في خلق الفوضى وإثارة القرف والاشمئزاز الذي يؤثر سلباً على تعاطي المواطن السوري وتفاعله في جوانب حياته اليومية كافة.

إن هذا الكلام قد ينطبق على كل بلدة ومدينة ومحافظة على مساحة سورية مع استثناءات قليلة، ولكن نأخذ مثالاً حياً عنه مدينة جرمانا حيث نجد سلسلة متكاملة من الأخطاء والقرارات غير المدروسة تبدأ منذ القديم، فمعظم الشوارع والطرقات العامة قد تم شقها هكذا «على التجلي وبالقدرة» كما يقولون، وليس للتخطيط والدراسات أي دور في وجودها، ولا يوجد سجلات أو كشوفات أو أية خطط تَذكر عدد السيارات التي تستوعبها هذه الشوارع أو الضغط الثقلي والعددي الذي تتحمله، فجاءت الخطوة التالية في سلسلة خلق الأزمات في هذا العدد الهائل من السيارات التي تم ضخها في الشوارع، دون حساب أيضاً لأي شيء، لا للازدحام ولا الفوضى ولا الحوادث المميتة نتيجة ذلك، ببل إن الهمَّ الوحيدَ هو تسيير مصالح الشركات الكبرى والتجار الذين يستوردون السيارات، والترويج لها بكل أشكال الإغراء، بدءاً من التقسيط المريح، إلى الأساليب الإعلانية التي تخلق روح التباهي والغيرة بين المواطنين، وهنا يأتي دور الحلقة الأخطر التي تُظهر عمق الأزمة وضخامتها على حقيقتهما، فرَغم أن الشوارع ضيقة وغير مدروسة لتستوعب هذا الكم الهائل من السيارات، تقوم شركات تنفيذ المشاريع الخدمية بعملها في هذه الشوارع بشكل عشوائي، أيضاً دون تخطيط أو تنسيق مسبق بين مختلف الجهات، فمرة تقوم مؤسسة مياه الشرب بحفر الشوارع لتمديد شبكة المياه، في كل الطرق والحارات والشوارع الرئيسية دفعة واحدة، ولا تترك مجالاً لإيجاد البديل لمسار السيارات، ولا تضع الإشارات التي ترشد لتغيير الطريق كي لا تعلق السيارات في طريق مسدود. وبعد انتهاء المشروع الذي قد يمتد لأشهر يعاني فيها المواطنون ما يعانون من شعور القهر وَالقرف والسخط، قد تقوم البلدية بترقيع الزفت، وفي أحسن الحالات تغطي الشوارع بطبقة رقيقة من الزفت (قميص) يعيد للشوارع شكلها، ولكن ليس بالجودة المطلوبة.

بعد ذلك بفترة قليلة قد يخطر ببال شركة الكهرباء فجأة، أن تقوم بتمديد الخطوط الكهربائية الرئيسية تحت الأرض، (كما يحدث هذه الأيام في مدينة جرمانا)، فمن يدخل البلدة من المدخل الرئيسي لها من عند معمل الزيت يبدأ بالمعاناة منذ وصوله إلى منطقة القوس المحفورة من الجهة اليمنى للطريق مروراً بمنطقة حي النهضة، وصولاً إلى ساحة الرئيس، ثم تتجه الحفريات يميناً باتجاه طريق المطار.

هذه الحفريات مستمرة منذ أكثر من أسبوعين، وتتراكم على طول الطريق أكوام الحصى والرمل لتستخدم في ردم الحفريات بعد تمديد (الكابلات)، ما يجعل الأزمة خانقة ومستعصية أكثر، وازدحام السير قد يطول لساعات النهار وأطراف الليل دون انقطاع. ويشارك في تفاقم الأزمة الآلات التي تقوم بالحفر أو الردم وهي تجول بين أرتال السيارات المارة، وقد تسبب الحوادث لكثير منها، وخاصة أثناء فترات الذروة في الازدحام صباحاً وبعد الظهر وطيلة فترة المساء.

وفي كل عام هناك ثلاثة أو أربعة مواسم طويلة من هذه الحفريات، التي تنفذها الشركات المختلفة دون التخطيط أو التنسيق المسبق بين بعضها البعض، وغالباً ما نجد هذه المشاريع توافق عليها البلدية ويتم تنفيذها في موسم الوحل والأمطار، ما يزيد حياة الناس اضطراباً وسخطاً .

الكثير من هذه المشاريع تكون خدمية آنية لحل المشكلة مؤقتاً، ليس لها دراسات فنية أو اقتصادية بعيدة المدى، وليس من المعروف كم من المواطنين يجب أن تُخدِّم، وما هي الفترة اللازمة التي يجب أن يضمنها هذا المشروع، غير آخذين بعين الاعتبار التزايد السكاني وازدياد الطلب على كمية الخدمات، بل إن كل ما يفكر فيه أصحاب القرار من إداريين أو رجال الأعمال الذين ينفذون المشاريع، هو مجرد فتح مشروع جديد، باباً للنهب والفساد، بغض النظر عن جدواه وضرورته، لذلك نرى عند كل موسم وَحْلٍ مشروعاً جديداً وحفراً جديدة.



ما مبرر الصمت؟ هل هو تجاهل أم عدم اطلاع؟

◄ يوسف البني

نشرت قاسيون في عددها رقم /٤٣٢/ الصادر يوم السبت ٢٠٠٩/١٢/١٢ شكوى من أهالي طلاب ثانوية دير العصافير المختلطة، محددة برسم السيد وزير التربية، وقد تضمنت الشكوى وصفاً لممارسات إدارة الثانوية التي أكد المشتكون أنها مستبدة، وتصل في غالب الأحيان حد الأذى الجسدي والنفسي للطلاب، الأمر الذي شكل مانعاً قوياً لكثير من الطلاب من الانتساب للثانوية، وتسبب بتسرب جميع طلاب الحادي عشر العلمي في السنة الماضية منها، ما أدى لعدم وجود شعبة بكالوريا علمي في الثانوية هذه السنة. وجاء في الشكوى المذكورة أنه تم فرض عقوبة حسم ٥٪ بحق مدير الثانوية لمدة ستة أشهر بسبب الممارسات التعسفية والتجاوزات القانونية والإدارية المذكورة بقرار العقوبة، ثم كان هناك قرار لمديرية التربية في ريف دمشق بإنهاء تكليف المدرس «م.م.ح» بمهمة إدارة الثانوية للأسباب نفسها.



وكان أهالي الطلاب في ثانوية دير العصافير المختلطة يأملون من السيد وزير التربية اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية أبنائهم من الظلم والأذى الذي يتعرضون له، ولكن الذي حدث أن المدير المذكور، وبقوة صلاته بالمتنفذين الذين يحمونه ويشدون على يديَه، استطاع عن طريق الرقابة الداخلية في مديرية تربية ريف دمشق الحصول على القرار رقم /٣٢٤٤/ الذي يتضمن تخفيف العقوبة من ٥٪ إلى ٣٪، وإعطاءه فرصة جديدة، وربما مفتوحة، لإثبات جدارته.

قد لا نكون ضد هذه الخطوة، وقد يكون من حق أي كان أن يحصل على فرصة ثانية، ولكن الذي حصل أن هذا المدير استشرس أكثر من ذي قبل، وأخذ يزيد الأذى للطلاب بضربهم على ظاهر يدهم حتى تسيل منها الدماء، وقام بضرب الطالب (محمد علي الحمد) من الصف السابع وكسر له يده، وهدد أهله بفصله أو نقله إذا قدموا أية شكوى.

وعند فتح هذه القضية على صفحات «قاسيون» تجرأ عدد آخر من أهالي الطلاب وقدموا إلينا شكاوى جديدة عن ممارسات مدير الثانوية، كان أهمها أنه متطرف ومتشدد بالنسبة لصداقة زملاء الدراسة ضمن الثانوية، فكان يُشَهِّر بالبنات لمجرد الحديث مع زملاء لهن حول أمور الدراسة، وكان يتهم البنات بشرفهن زوراً وبهتاناً، الأمر الذي منع طلاب وطالبات القرى المجاورة من التسجيل في الثانوية.

أما في المخالفات الإدارية والمالية القانونية في الثانوية فمن المعروف عنه حسب الشهادات المقدمة، أنه لا يُرشِّح الطلاب لامتحانات الشهادة إلا بمقابل مبلغ مادي قيمته ألف ليرة سورية عن كل طالب، وعند النتائج يحدد رسوم توزيع الشهادة بـ٣٠٠ ليرة سورية.

إن الكثير من هذه الممارسات كانت معروفة لدى مديرية تربية ريف دمشق والوزارة، وقد فتح التحقيق حولها، وأسفر عن إنهاء تكليف أمينة السر (ف.ج) وإنهاء تكليف مديرة مدرسة البنات (ف.غ) لمجرد تكتمهم عن أعمال المدير والتغطية عليها، وإنكار التهم الموجهة إليه، وجاء بالقرار (بسبب الحلفان الكاذب).

كيف يتم إنهاء تكليف المتسترين على الأفعال، ولا يتم إنهاء تكليف القائم بالأفعال نفسه؟! سؤال يفتح العديد من إشارات الاستفهام، ولكن تشرحه وتجيب عنه الممارسات التي قام بها بعد ذلك، وتدل على استقوائه بمعارفه وأصدقائه المتنفذين، ظناً منه أنهم يؤيدون ما يقوم به ويدعمونه للحفاظ على منصبه حتى النهاية، وقد صرح بذلك علناً أمام مجلس المدرسين في الثانوية، وهو يستخدم الكثير من الألفاظ النابية والشتائم بحق المدرسين والمدرسات الذين يعارضون ممارساته وأسلوبه في إدارة المدرسة، وقال إن أتباعه خط أحمر لا يمكن المساس بهم، وحتى إذا نقل فسوف يبقى أتباعه ذوي ميزات إضافية في المدرسة، لأن له عيوناً في المدرسة ستبقى تحرسهم، أما الذين يحرضون الأهالي على الشكاوى فإنه يعرفهم، وإذا بقي في مكانه فإنه (رح يفرجيهم).. وقال بالحرف الواحد: (أنا بعرف مين يمين ومين يسار)!.

أخبرنا الأهالي أنه نمى إليهم خبر تثبيته في إدارة المدرسة بقرار من وزير التربية، بعد زيارة قام بها المدير إلى مكتب الوزير مع إحدى الشخصيات المتنفذة!

وهنا نتساءل: هل هذا صحيح يا سيادة الوزير؟! وإذا كان صحيحاً فكيف يتم تجاهل كل هذه الشكاوى من أهالي الطلاب؟! وإغفال كل التقارير والعقوبات المفروضة بحقه؟! وإذا لم يكن صحيحاً فكيف ما يزال هذا المدير على رأس عمله رغم وجود كتاب إنهاء تكليفه بمهمة إدارة الثانوية؟!

إن تربية الأجيال على أسس سوية يتطلب إجراءات حاسمة ضد ممارسات كهذه في حال ثبوتها، فالعنف لا يولّد إلا العنف والحقد والضياع، ومن واجب القائمين على العملية التعليمية والتربوية توفير الشروط الصحية والنفسية وكل سبل الراحة للطلاب، علّنا ننتج جيلاً قادراً على الدفاع عن كرامة الوطن والمواطن رغم كل الصعوبات.

youssef@kassioun.org

العكر والفساد في مياه دير الزور!؟

لعل مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي بدير الزور سجلت رقماً قياسياً في تغير المدراء العامين لها خلال فترة قليلة، ورغم ذلك فإنه في كل يوم يتم الكشف عن حالات فساد جديدة فيها، وخاصة أيام المدراء السابقين الذين تعاقبوا عليها ممن طالت فترتهم فيها، والسبب أن شبكة الفساد في هذه المؤسسة لا تزال موجودة رغم وجود عدة قرارات من المحافظ والوزير الجديدين بمحاسبة البعض منهم، وقد نشرنا أحد هذه القرارات تحت عنوان سري للغاية.

واليوم وصلتنا اثنتان وعشرون وثيقة عن بعض الممارسات غير القانونية قدمت نسخاً منها إلى رئيس فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بدير الزور وإلى الجهات الإدارية والسياسية، تتعلق بالمدير العام السابق (ه.ح) ومنذ كان مديراً للدراسات وكذلك مدير الرقابة الداخلية والمدير القانوني وغيرهم رغم أنّ أحد المفتشين قام بالتحقيق في قسم منها بناءً على شكوى مقدمة مع الوثائق والثبوتيات، لكن ما زالت الأمور على حالها!؟ وسنذكر بعضا منها عسى أن يقوم المدير العام الجديد بمتابعتها وكشف ملابساتها ومحاسبة المسؤولين عنها وإنصاف أصحاب الحقوق.. ومنها:

– قيام عدد من المهندسين والمراقبين الفنيين والعاملين في المؤسسة بتأجير سياراتهم للمتعهدين الملزمين بتقديم سيارة لجهاز الإشراف من ضمن شروط العقود، ومنهم (ر.م) مدير الرقابة الداخلية، وهذا مخالف للقوانين والتعاميم كما أنه يفسح مجالاً واسعاً للفساد والرشوة بين المتعهد والمهندسين المشرفين على المشاريع للتغاضي عن المخالفات على مبدأ (حكلي لأحك لك).

– قيام بعض المهندسين المكلفين بالإشراف على المشاريع بالتفرد بالسيارة ليلاً ونهاراً بدل إدخالها إلى المرآب في نهاية الدوام، والاستفادة من قيمة المحروقات المصروفة وقيمة أجور فحص العينات في مخابر الجامعة لأجل مطابقة المواصفات ميكانيكياً لقساطل البولي ايثيلين والاكسسوارات وغيرها .. وتورد بعض الأسماء بشكل متكرر، وعدم إشراك بقية أعضاء لجنة الإشراف بالمتابعة، والطلب منهم التوقيع على الكشوف دون رؤية ما أنجز بحجة أن رئيس لجنة الإشراف متابع للأمر، ومنهم من رفض ذلك وتقدم بشكوى إلى الرقابة الداخلية برقم ١٨٦٧/ تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢١، فتعرض للمضايقات والنقل، وبقيت شكواه حبيسة الأدراج، رغم أنها تتعلق بمشروع مد الخط الرئيس لمنطقة حمّار العلي للمتعهد (س.س) والمهندس (ب.ه).

– عدم إعطاء البعض من جهاز الإشراف والعاملين أذون سفر رغم أنهم يمارسون عملهم على امتداد مسافات تصل إلى نحو ١٠٠ كم، أي أكثر من خمسين كيلو متراً حسب ما ينص القانون، وعدم الاستجابة لعقوبات الحسم من المتعهدين التي فرضت من بعض المشرفين لعلاقة المتعهدين بالمفاصل، بل إنّ أحدهم (س.س) قال: ستون كتاب حسم ببصلة خربانة!.

– صرف كشوف لبعض المتعهدين لا تتناسب مع حجم الأعمال المنجزة رغم المخالفات لشروط العقد، ورغم عدم موافقة جميع أعضاء لجان الإشراف بسبب تفسير المدير القانوني والإداري (ح.ب) للمادة ٢٦ من القانون ٤٥٠ للعام ٢٠٠٤ بحصر الموافقة برئيس لجنة الإشراف فقط .

– نقل بعض العاملين الذين لا يسكتون على الممارسات الخاطئة إلى أماكن لا تتناسب مع اختصاصهم، ودون علم وموافقة مسؤولهم المباشر، ودون علم النقابة، ومن الأمثلة على ذلك نقل المراقب الفني أحمد الحافظ الحاصل على شهادة معهد صناعي حرفة ميكانيك والمعين رسمياً وفقها بالفئة الثانية إلى عامل وردية كالفئة الرابعة والخامسة بسبب مواقفه اتجاه الفساد والفاسدين، علماً أنه لا توجد بحقه أية عقوبة سابقة، ولم تذكر في سجله العملي أية إساءة!؟

– تزوير بعض الكتب، ومنها الكتاب الرسمي المتعلق بالسيارات رقم ٧١٧/ص تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٣ .

– معاملة بعض العاملين على أنّهم مراقبون فنيون وهم غير مختصين، وهذا ينعكس على متابعة الأعمال والمشاريع، كما أنّ المراقبين الفنيين لا يتقاضون أيّة تعويضات اختصاص رغم مطالبتهم المستمرة!؟

يتبين من خلال الوثائق المقدمة وبقاء بعض المسؤولين عنها كمدير الرقابة الداخلية والمدير الإداري والقانوني، ورغم كل الشكاوى المقدمة وكتاب المحافظ والوزير، أنّ هناك من يحمي الفساد والإهمال، وأنه أصبحت في المؤسسة شبكةً أو منظومةً فاسدة، فيها من يخطط، ومن ينفذ، ومن يحمي، ولم تعد المسألة مجرد حالات فردية تستفيد من البيروقراطية والمحسوبيات، وهذا ما أدى إلى انعكاس ذلك على عمل المؤسسة والخدمات التي تقدمها للمواطنين، بالإضافة إلى هدر أموال الشعب والوطن ونهبها من المتعهدين والمتنفذين والمتعاونين معهم، لأن أغلب المشاريع تنفذ مخالفة للمواصفات.



من هنا نتوجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير، والسيد المحافظ، والمدير العام الجديد، والمدير العام للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.. للمتابعة والمحاسبة، لأنّ حجم الفساد أصبح خطيراً، وخاصةً الكبير منه، وبات يحتاج إلى تكاتف جميع الشرفاء في الوطن، بل إلى حملة وطنية شعبية لمحاربته واستعادة كرامة الوطن والمواطن التي هي فوقَ كلّ اعتبار.

■ مراسل قاسيون

انهيار خزان في الغاب

انهار خزان مياه قرية جسر التوتة الواقعة في سهل الغاب على أربعة مفارق يوم الأحد الماضي ٢٠٠٩/١٢/٢٠، ولحسن الحظ لم تقع ضحايا، بل اقتصر الأمر على خسائر مادية، ولكنها خسائر جسيمة.

فقد تسبب سقوط الخزان بتشقق وتصدع في المنازل المجاورة، وعلى بعض أعمدة كهرباء التوتر المتوسطة، وقد نجا سكان أحد المنازل بأعجوبة! وقد حضر إلى مكان وقوع الحادث عناصر من الشرطة ومعاون مدير مؤسسة المياه في حماة وعدد من المهندسين والفنيين ليتفقدوا الموقع، وتم تنظيم ضبط شكلي بالأمر. وقام معاون مدير مؤسسة المياه بتفقد أعمدة الخزان المنهارة فوجد أن كمية الأسمنت الأسود كانت قليلة جداً ، وأن قضبان الحديد المسلح التي حملت الخزان وغمست بالأسمنت كانت كلها من عيار٨ مم إلى ١٠ مم فقط، واستغرب أحد المهندسين كيف بقي هذا الخزان صامداً مدة سبع سنوات، هي عمر الخزان، دون أن يسقط!! فقال له مختار القرية (عبد الفتاح) إن مديرية المياه لم تملأه بالمياه لعلمها مسبقاً أنه سوف ينهار، وإنما كانت تأتينا مياه الشرب بالإسالة من خزان قرية الحويز، وقد عمدت إلى تجربته أمام الناس فقط، فرد عليه معاون المدير: لو كان هذا الخزان يعمل لانهار منذ الأسبوع الأول لتدشينه.

غادرت الوفود ورجال الشرطة المكان ومازالت الطريق مقطوعة ويصعب المرور عليها نتيجة ركام الخزان المنهار على وسط الطريق.

الخزان كان يرتفع خمسة أدوار، أي أكثر من عشرين متراً، وكان يتسع لأكثر من مائة متر مكعب من المياه. أما الأهالي فيتساءلون مستغربين مصدومين، ويقولون طالما أن الذين شيدوا الخزان يعلمون أنه سوف ينهار، فلماذا لم يبلغونا؟ ولماذا لم تقم وحدة مياه الحويز بإزالته طالما انه معفي من الخدمة؟!

ويقولون أيضاً: لماذا لا يحاسَب المهندس المنفذ والمشرف والمراقب الفني لتسترهم على سرقة المتعهد لكميات الأسمنت المخصصة لبناء الخزان؟ هل أرواح المواطنين رخيصة إلى هذه الدرجة؟!

همس أحدهم في أذني قائلا: المتعهد اسمه (الحاج ص.ط) شقيق وزير سابق، وقد مات منذ زمن، ولم يستطيعوا محاسبته أو مساءلته وهو حي، فهل يحاسبونه في القبر؟!

يوجد عدد آخر من الخزانات في المنطقة لا تعمل، ومهددة بالسقوط مثل خزان (قرية الحاكورة وخزان قرية الشعير) وعلى الخط نفسه وللمتعهد ذاته، فهل يهتم المسؤولون بحياة الناس ويقومون بترميم ما سرقوه؟! وهل يجرؤ أحد على فتح ملفات التحقيق ومحاسبة الفاسدين؟! إن حياة بعض الأسر مهددة بخطر كبير فهل هناك من يضمن لهم الأمن والأمان؟!!!

■ فهد الحمدو

رئيس مجلس بلدة القدموس يرد: هل أصدر القرارات وحدي؟

ورد إلينا توضيح من رئيس مجلسٍ بلدة القدموس المهندس مجد الدللي، رداً على المقال المنشور في قاسيون عدد /٤٣٢/ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٤ بعنوان «استقالات الأعضاء بالجملة ورئيس المجلس باق»، يبين ما يلي:

«يحق لنا القول ونحن نعبر عن عمق الأسف، إن وطننا أجمل من أن تُشوَّه صورته الناصعة من أجل سبق صحفي وعناوين براقة، الغاية منها إفقاد المواطن ثقته بالمؤسسات وأدائها.

بداية، ما ورد كمقدمة على لسان المحرر (قد ارتأينا عرضه أمام قراء قاسيون لما يثبته من حقائق حول تردي عمل معظم مجالس البلدية في مختلف المحافظات بسبب المزاجية والإهمال) أية حقائق؟ هل يستطيع رئيس أي مجلس أن يقوم بإقرار خطط أو مناقلات مالية بدون أعضاء المجلس وموافقتهم؟ وهل اطلع المحرر على تاريخ الرخص المخالفة المشار إليها؟ وهل يعرف كاتب المقال أن رئيس المجلس عضو من بين عشرة أعضاء في اللجنة الإقليمية، وأن القرار يعود للأكثرية وليس لرئيس المجلس؟

نحن لا ندعي المثالية والكمال في عملنا، لكننا نجل أولئك الذين يقدمون للوطن جهدهم الفكري الخلاق وقطرات عرقهم المثمر، وإن الحفريات في بلدية القدموس دليل على نشاط منقطع النظير (مشروع توسيع الهاتف، كبل صوتي، كبل توتر عالي أرضي، صرف صحي، خط مياه).. إضافة لما تشهده البلدة من تطور مذهل في التوسع العمراني الشاقولي والأفقي. إنها بنية تحتية تؤسس لمستقبل جديد لمدينة القدموس، فهل المطلوب تنفيذ ثلث الشبكات دون حفريات ونحن نرى أن الخلافات وتباين الأفكار بين أعضاء مجلس بلدة القدموس دليل صحة وغنى، ولابد لنا من الإشارة إلى الدعم الذي تلقته البلدة من السيد محافظ طرطوس حيث بلغت قيمة الإعانات لعام ٢٠٠٩ بحدود /٢٥/ مليون ليرة سورية، إضافة لتكفل المحافظة بدراسة متكاملة شاملة للصرف الصحي والمطري ودعمها بضاغط قمامة ومؤازرتها في إنجاز المنطقة الصناعية، ونأمل نشر ردنا تحقيقاً لمبدأ الرأي والرأي الآخر ولعدالة العرض أمام القارئ»..

تعقيب هيئة التحرير

نشكر السيد رئيس مجلس بلدة القدموس على رده، وليعذرنا إذا وردت بعض الأخطاء في قراءتنا ونشرنا لهذا الرد، فقد وصل فاكسه باهتاً وصعب القراءة.. أما بعد..

إن المقال المذكور ليس مكتوباً باسم صحيفتنا أو محررينا، وإنما منقول حرفياً عن شكوى الأعضاء المستنكفين عن حضور جلسات المجلس، المرفوعة إلى محافظ طرطوس وجهات أخرى، وإن الرد الذي تفضل به، لم يأت على ذكر هذه المشكلة/ موضوع المقال، لا من قريب ولا بعيد.. فنرجو من سيادته أن يفيدنا في هذا الإطار، ونحن مستعدون للنشر، وتوضيح المشكلة للقراء..

مطبات

الرهان.. بردى

عاد بردى مبكراً هذا العام، عاد بردى كعاشق قديم ليفيض وسط دمشق، ويدغدغ أرواحنا العطشى للخصوبة، وأجسادنا المتشققة من الظمأ. عاد النهر الذي خسر رهان نهايته من لا يحبون الحياة لمدينة آوت الإنسان الأول.

بردى اليوم يمشي مختالاً وسط المدينة التي هدهدت خطواته الأولى، المدينة التي تغيرت وتغير معها كل شيء، البشر، النهر، الوجوه، البيوت، المعرض القديم، الزوار البسطاء الذين يفرشون طعامهم وشرابهم ودخانهم، زوار المصاطب التي ترقد بسلام على كتف النهر، تغيرت المدينة كلها.

من منبعه إلى مصبه أول البادية، هناك عند بحيرة (العتيبة) نهايات غوطة دمشق، كان النهر يمارس الحياة والتناسل، ويوزع على أهالي دمشق وريفها الخير، وولدت من نسله الغوطتان، في شرقه وغربه، وفي المنصف حيث العبور الحار ثمة مدينة تسمى دمشق، يسقيها ويوزعها ربوة وواد.

تغيرت المدينة.. وامتدت يد الناس إلى المحرمات الخضراء، وزرعوا على أطراف النهر مواخير لذتهم وحرامهم، وألقوا بغائهم بدل القرابين، واحتطبوا الشجر، وسالت إلى الماء العذب مخلفاتهم السوداء، وتحولت المصاطب الحرة إلى دكاكين، وسقطت عن حجارة الجبل المحيط عبارات الحب.

على امتداد الشجر الكثيف.. حيث يحب بردى الجري واللعب، زرعنا في طريق بهجته مزارع الجلد والرخام، ماتت رائحة الياسمين والورد الشامي والجوري، وصارت الدباغات رائحة النهر، تساقط البنفسج، وذبلت شقائق النعمان، وصار المشمش والرمان والخوخ مجرد تذكارات عن المكان الذاهب إلى النسيان.

في المدينة... كان النهر العزيز يشق الحواري والشوارع، ويسميه الناس بأسماء قادتهم وأماكنهم الغالية، كان النهر ذاكرة الشام وعروسها، من جسر الرئيس وعلى امتداد الشارع الطويل الذي يصل إلى ساحة الأمويين كان النهر يبعث الحياة والفرح، معرض دمشق الدولي وأيلول، آخر الصيف حيث الناس على موعد ليس على الشراء والفرجة، بل على موعد يشبه الذهاب للاغتسال من حر الصيف.. بلفحة برد معها رائحة شتاء قادم.. ونهر لا يخذل العاشقين.

منذ أن صار الحب هدية حمراء، وحمالة مفاتيح مذهبة، سهرة فاخرة، مواعدة ولهاثاً.. وصار بردى مجرد ماء تحت مقهى في الربوة، وحاوية لرمي بقايانا.. علب الكولا والريان والنطاف الطائشة.. صار بردى ساقية.. مشروع طريق، حديقة من بلاط.

منذ أن صرنا بلا أوقات للتنزه، وبلا روح، ومنذ أن تحولنا إلى كائنات تلهث وراء رغيف الخبز، وعمل آخر، وبائعي يانصيب ودخان وبوظة الصيف حول النهر، ومنذ أن نسيت أيدينا شعور البرد في عز آب، وضاعت بصمات أقدامنا في الماء البارد، ومنذ أن اختفت من شوارع دمشق سبل الماء، صار بردى علباً وزجاجات وعبوات تباع مثل سلعة في دكاكين الاستهلاك.

على هيئة فينيق يستفيق، وإله مذعور من رجسنا، وحسناء فاجأها حلم على شكل حبيب مات من الغيرة والقهر، يقوم بردى من سباته المزعوم، ويركل المراهنين على رحيله، كما كل المكنونات في أعماق هذا الشرق المضطرب، والتاريخ المدفون في أعماق ترابه، وما تبقى من تاريخ على ظهر يابسته.. النهر تاريخ.

يحفظ بردى عن ظهر قلب الصراع على هذا الجزء من العالم، والحضارات التي مرت، والموسيقى التي عزفت على ضفتيه، الريح التي لامست مياهه لحظة هبوب الشتاء، الشمس التي داعبت وجهه في الصيف، الأطفال الذين لعبوا حوله وفيه وصاروا كباراً فيما بعد.. أزواجاً، دهاة، لصوصاً، فقراء، أيتاماً، زعراناً، عاهرات، قوادين، رؤساء مخافر، بلديات، موظفين في القطاع العام، الخاص، ممرضات، أساتذة، كتاب تقارير، أمناء مستودعات، سجناء.. مواطنين يستحقون الدعم، لا يستحقون، محافظين، وزراء، أعضاء في مجلس الشعب.. الشعب.

يحفظنا بردى عن ظهر قلب، نحن الذين نتذكر ولا ننسى، نخبو مثله لكننا لا نستسلم، ننام على هيئة الموتى، لكننا لم نمت بعد، نحن سكان المكان الأقدم.. والنهر الذي لا رهان عليه.

■ **عبد الرزاق دياب**

حلقات التآمر تتكامل لإنهاء الشركة العامة للأسمدة..

◄ **نزار عادلة**

لم يعد سراً الخلل الكبير القائم في الشركات والمؤسسات والوزارات، وبات واضحاً أن الفساد والهدر والسمسرة والعمولات، أصبحت أموراً مشرعنة على حساب مؤسسات إنتاجية أُنشئت لتقوم بدورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكنها ما لبثت أن تعرضت منذ إنشائها إلى نهب منظم من مدراء وتجار وجهات قائمة على رعايتها، ثم جاءت الضربة القاضية لأبرز هذه المؤسسات ليس بالخصخصة أو الاستثمار فقط، بل ومن خلال خطط وقرارات تبدو مرتجلة، بينما هي في الحقيقة تمارس عن سابق قصد وتصميم.



الأهمية الاقتصادية لشركة الأسمدة

إن تحقيق قيمة مضافة على المواد المستخرجة محلياً مثل الفوسفات الخام والغاز الطبيعي، لا يتم إلا عبر الشركة العامة للأسمدة. وكذلك إقامة صناعة حقيقية في هذا المجال لا يمكن أن تتم إلا باستخدام المنتجات الثانوية لهذه الشركة، أما من الناحية الزراعية فإننا ندرك أهمية الشركة في توفير مستلزمات الفلاحين من الأسمدة لتأمين الأمن الغذائي. ولكنها عانت منذ عام ١٩٨٠ من الهدر والفساد وتدني الإنتاج وسوء الإدارة، وصرف الكثير من الأموال على قطع الغيار المتراكمة في المستودعات، وعلى مشاريع وهمية، لتذهب هذه الأموال إلى جيوب الفاسدين وتزيد من نفوذهم وسلطتهم. وقد شهدت التغيرات الإنتاجية للشركة أربع مراحل:

. **المرحلة الأولى** من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠، وطُبعت هذه المرحلة بخسارة إجمالية تقدر بحدود ستة مليارات ل.س، وغلب عليها شح المعلومات حول الشركة بسبب تكتم إدارتها عن مجريات الحركة الإنتاجية ونسبة تنفيذ المخطط منها.

. **المرحلة الثانية** من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٢ حيث تسلم حقيبة وزارة الصناعة أحد ذوي الخبرة العملية والعلمية في هذا المجال، فقام باختيار مدير عام للشركة، بعيداً عن الطرق التقليدية المتبعة بترشيح من الجهات الوصائية التي أفرزت الفساد، فقام المدير الجديد بتغييرات إدارية كبيرة شملت جميع مفاصل الشركة من مدراء ورؤساء أقسام فنية وإنتاجية، وبدأ ظهور تطور ملحوظ في الشركة، وتحسنت مؤشرات أدائها الاقتصادية بشكل كبير، وانخفض الهدر، وتم حل المشاكل الفنية والإنتاجية بالخبرات المحلية، وألغيت الكثير من المشاريع والمناقصات التي كانت الغاية منها صرف الأموال ونهبها، وانخفضت كلفة الإنتاج إلى ٤٧٪ من سعر مبيعه للمصرف الزراعي، ولكن بذلك انقطعت أرزاق الفاسدين فسرعان ما تم إعفاء المدير من إدارة الشركة!

. **المرحلة الثالثة** من عام ٢٠٠٣ وحتى بداية ٢٠٠٩ إذ بعد إعفاء المدير وتسليم الإدارة لمدير جديد، قام الأخير بإبعاد الخبرات الفاعلة عن أماكن العمل الرئيسية، فتراجعت المؤشرات الاقتصادية لأداء الشركة، وهُدمت جهود ما يزيد عن عامين ونصف لخيرة مهندسي وفنيي وعمال الشركة. وفي زيارة وزير الصناعة الحالي إلى الشركة قال حرفياً: «أوقفوا الخسارات في هذه الشركة، أوقفوا هذا الخراب، نعم يوجد فساد في ترسية العقود». وكانت الخسارة كبيرة، ففي ٤٥ يوماً خسرت الشركة ٣٠٠ مليون ل.س.

الآن وبعد ما يزيد عن خمس سنوات من التخريب والهدر والتزوير والمناقصات المعضلة تحركت الجهات الوصائية فقامت بعزل المدير العام بعد إدانته وإدارته من قبل التفتيش بعشرات الملايين، وقامت وزارة المالية بالحجز على أمواله المنقولة وغير المنقولة. غير أن بقية المدراء المتعاونين معه على التخريب وسرقة الأموال العامة في الشركة ظلوا في مواقعهم، وكبرت الفضائح، فاضطرت الجهات الوصائية إلى عزلهم من مناصبهم مع المحافظة عليهم في الشركة. وإن ما أدينت به هذه الإدارة لا يشكل إلا جزءاً لا يذكر مما هدر ونهب من الأموال العامة، علماً أن هناك قرارات تفتيشية نامت في أدراج بعض المتنفذين.

والسؤال الهام: ألم تتنبه الجهات الوصائية إلى الفساد والهدر إلا بعد خمس سنوات من التخريب؟!

علماً أنها كانت تمتلك كل البيانات وتقوم بتقييم وضع الشركة يومياً، فهل هناك من يتستر على الفساد والنهب لأنه يحقق له مصالح خاصة؟!

لاشك أن العديدين من المتبوئين مواقع هامة في هذه الجهات إما لا يمتلكون الخبرة لتقييم وضع الشركات العامة، أو كانوا يدفعون بعض الإدارات لممارسة النهب والتخريب خدمة لمصالحهم ومصالح شركائهم من التجار والسماسرة والوكلاء، لأن الجهات الوصائية تعتبر المسؤول الرئيسي عن تضليل أصحاب القرار، وعن نهب وتخريب هذه الشركة وشركات أخرى ووقف تطورها، وضياع الوقت والجهد، وهدر مئات الملايين من الليرات، وآلاف الأطنان من المواد الأولية والمساعدة، وتلويث البيئة ونشر ثقافة الفساد. ورغم ذلك فإن هذه الحلقة لم تُفضح ولم تُعاقَب، وهذا هو الأخطر!

. **المرحلة الرابعة** من بداية عام ٢٠٠٩ وحتى الآن: وفي هذه المرحلة أصبح الفساد مقونناً ومشرعناً علناً وليس من قبل مدراء فقط، وإنما من جهات أعلى، تنفيذاً لما قاله مديرٌ سابق للشركة: «الشركة العامة للأسمدة هي المصباح السحري للفاسدين لتحقيق الثراء الفاحش، ومقبرة لأصحاب الضمائر».

نهب علني بمذكرات رسمية

تم توجيه كتاب من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي إلى رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣/٧/٢٠٠٩ يطلب فيه تأمين السيولة المالية اللازمة والمقدرة بـ٥ مليارات ل.س لفتح الاعتمادات المستندية لرصيد التعاقدات من الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية، لزوم خطة الموسم الشتوي لموسم ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، ويقول: «إن التأخير في تأمين هذه السيولة يتسبب في عدم وصول الأسمدة اللازمة في الموعد المناسب، ما ينعكس سلباً على توفير مستلزمات الإنتاج الضرورية لتنفيذ أهداف الخطة الزراعية».

وقد رد مدير عام الشركة بكتاب إلى المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية يقول: «بخصوص طلب الوزير ٥ مليارات ل.س نبين ما يلي: قامت شركة الأسمدة بالإيفاء بالتزاماتها للموسم الشتوي ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ وهي: ٧٠٠٠٠ طن سماد فوسفاتي، ١٠٠٠٠٠ طن سماد يوريا، ٥٥٠٠٠ طن سماد كالنترو، باستثناء سماد البوتاس كون الشركة لا تقوم بإنتاجه. أما بالنسبة لاحتياج القطر من الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية، بما فيها سماد البوتاس والتي تم إقرارها في وزارة الزراعة لأهداف الخطة الإنتاجية الزراعية، فقد تم إقرار هذه الكميات قبل قرار تحرير أسعار الأسمدة، وبالتالي فأن المبالغ والكميات اللازمة لسد حاجة القطر للموسم الشتوي يعود تقديرها حالياً لوزارة الزراعة على ضوء المخزون الحالي في المصرف وحركة الطلب من قبل المزارعين.

وبالنسبة للإعلان عن الكميات الموصى باستيرادها للموسم الزراعي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ فإنه، وبعد تحرير أسعار الأسمدة والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد، يرتبط بمدى إمكانية تصريف الأسمدة المنتجة محلياً وانعكاس سعر الأسمدة التي سوف تورد للمصرف الزراعي، على سعر مبيع الأسمدة للمزارعين، بوجود منافسة للقطاع الخاص، علماً أن التزامات الشركة العامة للأسمدة للموسم الشتوي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ هي كما يلي: ٥٥٠٠٠ طن سماد كالنترو، ١٠٠٠٠ طن يوريا، ١٠٥٠٠٠٠ طن فوسفاتي».

مدير عام الشركة يقول: «فوجئنا برفع أسعار الأسمدة والغاز والفوسفات والسماد الفوسفاتي والكبريتي، والأمونيا والغاز هي المواد الأولية وتحتاج إلى مليون و٢٥٠ م٣، وهذا يعني رفع التكلفة كل يوم ١٠ ملايين ل.س ثمن غاز، المرحلة صعبة بعد تحرير سعر الأسمدة، المصرف الزراعي بدأ يتراجع عن استجرار الإنتاج وإنتاجنا محصور به ويقول إن المستودعات مليئة بالأسمدة، وإن في مستودعاته ١٦ ألف طن سماد يوريا، ولا شك أن المخزون يتأثر بالعوامل الطبيعية لأنه متراكم بطريقة غير صحيحة، لا نستطيع بيع إنتاجنا المتراكم للمزارعين وإذا سُمح لنا سوف نبيعه بسعر أقل، وقد جاءنا طلب لشراء كامل المخزون من قبل دولة شقيقة، ولا نستطيع البيع، وحالياً نحن نسد حاجة سورية بنسبة ٦٠ ـ ٦٥٪ والفوسفاتي نسده بالكامل. نقول للمصرف أن يستجر الإنتاج فيقول: «هناك باخرة تفرغ السماد للتجار». وبكل الأحوال إذا لم يأخذ المصرف الزراعي إنتاج الشركة فإن هناك كارثة قادمة.

هدف تخريبي للانفتاح

كانت محصلة الانفتاح والشراكات وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن الفلاح، وتطوير الشركات الإستراتيجية، إغراق السوق السورية بالأسمدة من التجار وتحكمهم بالأسعار وإحكام الطوق على شركة الأسمدة بعدم بيع الإنتاج إلا للمصرف الزراعي حصراً، والمصرف الزراعي يمتنع ويتوقف عن الاستجرار والمستودعات مليئة، علماً أن المصرف يأخذ طن السماد بـ١٢ ألف ل.س ويبيعه للجمعيات بـ١٨ ألف ل.س، والجمعيات تأخذ عمولة أيضاً، والشركة على استعداد لبيع طن السماد مباشرة للفلاحين بـ١٣ ألف ل.س، ولكن لا يسمح لها من أجل إبقاء الحلقات الوسيطة للسمسرة والفساد. ثم ماذا يعني أن يطلب وزير الزراعة تخصيص مبلغ ٥ مليارات ل.س لاستيراد الأسمدة والمستودعات مليئة في الشركة وفي المصرف الزراعي؟! وماذا يعني قول مدير المصرف الزراعي: «لا نستطيع استجرار إنتاج الشركة لأن الباخرة تفرغ السماد للتجار؟» وماذا يعني أن يكون سعر طن السماد في دول العالم ١٢٠ دولاراً، وفي سورية ٣٠٠ دولار؟! وماذا يعني أن تطالب شركة الأسمدة بديونها من المصرف الزراعي، والتي تبلغ ١,٥ مليار ل.س، ولا يلتزم المصرف بالدفع؟

كل الشبهات موجودة

قال وزير الزراعة في مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال إنه فيما يتعلق بموضوع بيع الأسمدة من خلال المصرف الزراعي كان يتم استيراد أكثر من ٧٠٪ من حاجتنا للأسمدة من الخارج، وفقاً للخطط السابقة، وبتكاليف أكبر من تكاليف شركة الأسمدة، مشيراً إلى أن الآلية السابقة اعتمدت على حساب تثقيل أسعار السماد المستورد والسماد المنتج محلياً والمأخوذ بأسعار اقل من التكلفة، وبذلك كانت الشركة تخسر القيمة الحقيقية للسماد بسبب بيعه بسعر متوسط بين المستورد والمحلي. وقال إنه عندما اتُخذ قرار تحرير أسعار السماد كانت الوزارة متعاقدة على كميات كبيرة من الأسمدة في الموسم الماضي، وهذا العام تم تخفيض الاستيراد مبيناً أن الأسعار في المصرف هي أسعار تثقيلية وليست أسعاراً حقيقية «سعر الكلفة + هامش ربح» وحالياً تم الاتفاق مع وزارة الزراعة على تسويق كامل إنتاج الشركة من المصرف الزراعي، ولاحقاً ستنتقل مستودعات المصرف الزراعي إلى مؤسسة إكثار البذار التي ستقوم بدورها بتوزيع السماد. وتابع الوزير حديثه بالقول إنه خلال الأشهر الثلاثة القادمة سيعاد النظر بأسعار الأسمدة، وسيتم تحرير السعر بحيث تقوم مؤسسة إكثار البذار ببيع السماد بسعر الكلفة + هامش ربح ١٠٪ فقط، ولا علاقة لها بصندوق الدعم ولا بدعم الأسمدة، وبالوقت نفسه تبيع شركة الأسمدة إنتاجها بأسعار الكلفة + هامش ربح ١٠٪، مشيراً إلى تراكم السماد في مستودعات الشركة بسبب عدم قدرة الوزارة على بيع الأسمدة الموجودة لديها نتيجة وجود أسعار أقل في السوق الحرة من قبل التجار، لافتاً إلى مصادر الفساد والهوامش الموضوعة على الاستيراد والتي كانت تعطي أكثر من ٣٠٪ زيادة في الكلف عن السعر الحقيقي الموجود في السوق.

وأردف الوزير أن الوزارة سمحت للقطاع الخاص باستيراد الأسمدة في حين أنها ستستورد فقط الهامش بين حاجة الموسم من الأسمدة والمتوفر في الشركة الذي يغطي ٧٥٪، وتدريجياً ستنخفض هذه النسبة إلى ٣٠٪، بمعنى أن الدولة ستؤمن فقط ٣٠٪ من حاجة السماد والباقي يؤمنه القطاع الخاص.

ما الذي خلف الأكمة؟

نقاط عديدة يمكن التعليق عليها، مدير عام شركة الأسمدة يقول إن الشركة تؤمن ٦٠ ـ ٦٥٪ من حاجة سورية للسماد، فلماذا إذاً استيراد أكثر من ٧٠٪ بتكاليف أكبر من شركة الأسمدة؟ وماذا يعني توفر الأسمدة في السوق بأسعار أقل؟

لقد ساهم هذا النهج وهذا النموذج مكن الإدارات وحماتهم والمتسترين عليهم في رفع أسعار الأسمدة بشكل خيالي لتغطية زيادة الكلفة في الإنتاج والناتجة عن عمليات الهدر والسرقة والسمسرة كما ساهمت في إعطائه لمستوردي الأسمدة لرفع أسعارهم بشكل كبير.

هذه ضربة موجهة للشركة ولإنتاجها، وقد بدأ فعلاً مع نهاية هذا العام، لأن إنتاج الشركة يغطي الآن ٦٥٪ من الحاجة، فهل سيتم اتخاذ قرار بإغلاق الشركة وتحويل أراضيها إلى مقاصف واستراحات، كما يحلم ويتمنى ويخطط وينفّذ الفريق الاقتصادي؟

■■

• سمحت وزارة الزراعة للقطاع الخاص باستيراد الأسمدة .. في حين أنها ستستورد فقط الهامش بين المستورد وحاجة الموسم من الأسمدة المتوفرة في الشركة

• الإنتاج يتراكم بالمليارات ووزارة الزراعة تطلب الاستيراد والمصرف يمتنع عن الاستجرار

«قاسيون» 2009 نضال بلا هوادة.. وانتصارات حاسمة.. واشتباكات مستمرة

استمرت قاسيون خلال العام ٢٠٠٩ في متابعة تنفيذ مهامها الإعلامية الحساسة التي تترجم رؤى ومواقف اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وتعبر عن هموم الكادحين السوريين وأمانيهم وتطلعاتهم الاقتصادية – الاجتماعية، والديمقراطية، والوطنية. وقد خاضت في هذا السياق، كما في الأعوام السابقة، كل المعارك الوطنية والطبقية المستمرة أو الناشئة بلا هوادة أو تلكؤ أو خوف، متسلحة بالفكر الماركسي- اللينيني في القراءة الموضوعية والتحليل والاستشراف والعمل المنهجي، والإيمان العميق بالوطن والناس، وحققت جملة من الانتصارات في العديد من هذه المعارك، وأدامت الاشتباك في بعضها الآخر غير المحسوم، انطلاقاً من إدراكها ووعيها لدورها الوظيفي في هذه المرحلة الصعبة من التاريخ، سواء على المستوى المحلي، أو على المستويين الإقليمي والعالمي..

وفيما يلي عرض موجز لبعض هذه المهام ومآلاتها بين حولين..



١- الشراكة الأوربية

وقفت قاسيون منذ البداية ضد الشراكة السورية –الأوربية رغم كل التطبيل والتزمير النيوليبرالي لها داخل الحكومة وخارجها، مثلما وقفت من قبل ضد كل مشاريع الشراكات الظالمة أو المغرضة وأفشلتها، وشيئاً فشيئاً امتلأت صفحاتها بالعديد من المقالات واللقاءات والتحليلات والزوايا التي تشرح مخاطر هذه الشراكة على سورية من مختلف النواحي، وخصوصاً من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. وكان للافتتاحيات الدور الأبرز في عرض وتحليل الآثار الكارثية لهذه الشراكة فيما لو تمت..

ففي العدد ٣٨٤ سألت الافتتاحية:

« .. ما هي الضمانة ألاّ تتحول هذه الاتفاقية مرةً أخرى إلى أداة للضغط الخارجي للوصول إلى سياسات محددة فيما يخص الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي، تؤدي إلى إنهاك الاقتصاد والمجتمع وجعله أكثر مطواعيةً موضوعياً لتقديم تنازلات على الصعيد السياسي، وخاصةً في قضايا المنطقة والمشاريع المختلفة التي تحاك ضدها من الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية خاصةً؟

أولم يحصل ذلك في المرة الأولى؟ ألم يستعجل البعض بعد التوقيع الأول في إعلان انتصار خطه الاقتصادي الليبرالي؟ ألم يجر تسريع تغيير السياسات الاقتصادية بحجة التكيف مع اتفاق الشراكة؟ وفي النهاية، ألم يتحقق المثل الشعبي «رضينا بالبين.. والبين ما رضي فينا »؟ وتحولت أوروبا إلى أداة أساسية لتحقيق القرارات الدولية السيئة الذكر الصادرة آنذاك عن مجلس الأمن؟»..

لتصل إلى الاستنتاج التالي: «جاءت الشروط الاقتصادية في الاتفاقية لأهداف اقتصادية وسياسية بغية الإضعاف التدريجي لمناعة الدولة والمجتمع، والآن يريدون إنجاز هذه الخلخلة ولو على المدى المتوسط من أجل الوصول إلى الأهداف السياسية الإستراتيجية التي سيسهل عندئذ إملاؤها .. وليس صحيحاً أن هذا الخيار هو الخيار الوحيد أمامنا للانفتاح على العالم، فالخيارات عديدة والبدائل كثيرة.. ويجب إحباط كل محاولة لمزيد من خلخلة البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية، لأن في ذلك ضمانة لصمود سورية سياسياً، وضمانة للحفاظ على كرامة الوطن والمواطن»..

وفي العدد ٤٢٤، أكدت الافتتاحية أنه « .. بعيداً عن القول بضرورة الانكفاء والانغلاق، يجب السير نحو إيجاد الظروف المثلى والأفضل للتعامل مع الخارج.. وهذه الشروط لا يمكن أن تتوفر دون دراسة هذه الشراكات وأهدافها وشروطها من جهة، ودراسة نقاط القوة والضعف لدينا في المجالات كافة، وخصوصاً في الاقتصاد السوري باتجاه تعظيم نقاط القوة وتحجيم نقاط الضعف من جهة ثانية.. وإلاّ لن تكون هذه الشراكات، وخاصةً الأوروبية منها، إلاّ طريقاً لمزيد من إضعاف الاقتصاد السوري، وبالتالي إضعاف الدولة السورية بمعناها الجغرافي- السياسي ودورها التاريخي في محيطها المعروف»..

وبعد ما تسرب عن ميل رسمي نحو التريث في توقيع الشراكة مع الاتحاد الأوربي جاءت افتتاحية العدد ٤٢٥ المتوجة بعنوان «حول الشراكة السورية – الأوربية ماذا بعد التريث؟» لتؤكد أنه « .. لكي تكون الشراكات بين أنداد وليس بين أتباع، فإنه من الضرورة بمكان ألا يكون إعلان التريث السوري إجراءً (تكتيكياً) عابراً، وإنما (ضرب فرامل) ولو فيما قبل اللحظة الأخيرة لتكريس دراسة ما أسميناه (الميزات المطلقة) للموارد السورية والاستفادة منها، أي تلك التي تتمتع بها سورية دون سواها من البلدان، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها بلد ذات اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى، وصناعي متواضع، وتجاري إلى حد كبير، مع تشوهات طفيلية مستشرية من الأنشطة الاستثمارية والخدمية غير منتجة بغالبيتها، من منظور مفاهيم الاقتصاد الوطني، ناهيك عن الفساد الذي (يشفط الأخضر واليابس)».

وبالفعل، لم تلبث القيادة السياسية بعد أقل من يومين أن استجابت للإرادة الشعبية الوطنية المعارضة للشراكة، فأعلنت (الفرملة) النهائية لها، وتحويلها إلى (تعاون)، وسط ذهول المروجين للانخراط فيها والمهرولين باتجاهها !!

٢- الصراع ضد الخصخصة

تابعت قاسيون طوال عام ٢٠٠٩ صراعها المضني ضد الخصخصة، ووقفت بحزم ضد نوايا وإجراءات وقرارات الفريق الاقتصادي في خصخصة كل ما يمكن خصخصته، مدعومة بمواقف حلفائها : الطبقة العاملة ونقابات العمال والشخصيات الوطنية في جهاز الدولة وخارجه وجميع المتضررين من عرض المنشآت والمؤسسات العامة للبيع والاستثمار، ونشرت في هذا المجال العديد من التحقيقات الميدانية والمقالات والمقابلات الصحفية مع النقابيين والاقتصاديين، التي لم تلبث أن أصبحت أوراق عمل في الاجتماعات العمالية مع ممثلي الحكومة، ومداخلات تلقى في المؤتمرات النقابية وفي جلسات مجلس الشعب. والحقيقة أن الصراع ما يزال مستمراً، فإن تمكنت القوى الداعية والراعية للخصخصة من إيقاف بعض المعامل والمواقع الإنتاجية والخدمية أو تأجيرها، فإن المعركة لم تحسم بعد، وكل المؤشرات الراهنة تدل أن البلاد استطاعت تجاوز ذروة الهجمة النيوليبرالية على الاقتصاد الوطني، ويمكن الآن الانتقال من الدفاع إلى الهجوم..

٣- الحرب ضد الفساد

أفردت «قاسيون» صفحات واسعة من أعدادها لفضح الفساد والفاسدين بغض النظر عن مواقعهم، واهتمت أكثر بالفساد الكبير ورموزه من المتنفذين والمسؤولين السابقين والحاليين وبعض أصحاب رؤوس الأموال المحليين والوافدين، ونشرت عشرات التحقيقات والاستطلاعات المعززة بالوثائق التي تبين بالوقائع والأرقام أبرز مطارح الفساد وحجمه فيها، وخصوصاً في قطاعات النفط والاتصالات والبلديات وأراضي أملاك الدولة وشركات ومؤسسات القطاع العام، وركّزت على التهرب الضريبي، كما فضحت المهربين والمعتدين على الثروات الوطنية والأموال العامة، ونتج عن الكثير مما نشر إجراء تحقيقات جدية وتشكيل لجان تفتيش، فأحيل العديد من الفاسدين إلى التحقيق والقضاء والسجن، أو عزلوا من مناصبهم.. وبالمقابل فقد رفع بعض الفاسدين دعاوى قضائية ضد الصحيفة وهيئة تحريرها، وبعض هذه القضايا كسبتها الصحيفة، والبعض الآخر ما يزال بانتظار البت فيه..

٤- شرح الأزمة العظمى للرأسمالية

تفرّدت قاسيون بين الصحف السورية والكثير من الصحف العربية وغير العربية، بأنها كانت من أوائل من استشرف الأزمة القائمة للرأسمالية العالمية مع مطلع الألفية الثالثة، في وقت كان يبدو للكثيرين، وخصوصاً في صفوف الأكاديميين والمثقفين وبعض القوى اليسارية، أن المعركة التاريخية حسمت لمصلحة الرأسمالية وأن ما يجري هو نهاية التاريخ، وحين بدأت نذر الأزمة تظهر أواخر العام المنصرم، أخذ الموضوعيون من هؤلاء يعترفون بفضل الصحيفة في نشر الوعي الجديد، الوعي المتفائل غير الغارق في اليأس، وفي الوقت نفسه، غير المندفع دونما بصيرة، بينما ظل بعض المكابرين يصرون أننا نهوّل، وأن ما يجري هو مجرد أزمة مالية لن تلبث أن تجد الرأسمالية مخارج لها، لكن تصاعد الأزمة باطراد، ووصولها مؤخراً إلى منطقتنا بصورة فاقعة وبطريقة مطابقة لما كانت قاسيون قد استشرفته وعبّرت عنه في العديد من المناسبات، وفي كثير من المقالات والترجمات، جعل الجميع، عدا جماعة (فالج لا تعالج) يقرون بصوابية رؤية الصحيفة، وسلامة منهجها، وموضوعية قراءتها وتحليلها..



تحقيقات قاسيون 2009.. دفاع مستميت عن كرامة الوطن والمواطن

عملت «قاسيون» منذ انطلاقتها الجديدة كلسان حال للشيوعيين السوريين، ومن ثم، كناطق باسم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، على الدفاع عن كرامة الوطن والمواطن في الداخل والخارج، وفي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلبية كافة، فكما أخذت على عاتقها النضال بلا هوادة ولا تردد ضد مخططات الرأسمالية والإمبريالية الأمريكية ـ الصهيونية، ودعت لاتخاذ شعار المقاومة خياراً وحيداً لتحرير الشعوب المضطهدة المناضلة وتحقيق حريتها وكرامتها، فقد حشدت أيضاً كل الجهود الممكنة للدفاع عن القضايا المطلبية ولقمة العيش اليومية لعموم المواطنين السوريين، ووقفت بجرأة وثبات ضد جميع سياسات الخصخصة والممارسات الليبرالية للحكومة الداعية إلى سحب دور الدولة من رعاية مواطنيها ودعمهم، وعملت قاسيون أيضاً على محاربة الفساد وفضح الفاسدين والمفسدين والمطالبة بمحاسبتهم وإحالتهم للقضاء بعد فتح الملفات والتفتيش والتحقيق بها.

في العام الذي نودع أيامه الأخيرة مع هذا العدد من «قاسيون» قدمت صحيفتنا على صفحة التحقيقات /٤٩/ ملفاً، الغالبية العظمى منها ما يتعلق بهموم المواطنين وقضاياهم المطلبية، وشكاواهم من الوضع الاقتصادي والمعيشي المتردي الذي أوصلتنا إليه سياسات الحكومة، التي ظهر أن هدفها الأول والأخير تجويع المواطن السوري وإذلاله. وفي هذا المجال كان لـ«قاسيون» جولات ميدانية ولقاءات مع شرائح مختلفة من المواطنين الذين عبروا بصدق وشفافية عن معاناتهم وآلامهم، من ارتفاع الأسعار الذي لا يحكمه سوى جشع التجار وطمعهم، وخاصة عند المناسبات العامة والمواسم الاستثنائية مثل أيام شهر رمضان أو الأعياد، كما تحدث المواطنون عن الطريقة المذلة التي تمارسها الحكومة في «إيصال الدعم لمستحقيه» والأسلوب الذي يدل على العجز الكامل وخلو خزينة الدولة من الموارد اللازمة لدعم المواطن، بعد أن نهبها الفاسدون الكبار والمتنفذون الأوصياء على المال العام.

كما كان لـ«قاسيون» وعلى صفحة التحقيقات أيضاً دور بارز في فضح بعض رموز الفساد الكبير، وتقديم الوثائق التي تشير إلى فسادهم، مطالبةً بفتح الملفات للتفتيش والتحقيق وإحالة الفاسدين إلى القضاء، وكان من أهم هذه الملفات: الفساد الكبير في المديرية العامة للمصالح العقارية، والفساد في مديرية الطيران المدني، وتزوير الكشوفات ومشاركة المتعهدين في مديرية الموارد المائية بدرعا، والإشارة إلى الفساد في بعض المديريات والمؤسسات والشركات العامة الأخرى.

في بعض التحقيقات كان لـ«قاسيون» إدانة واضحة لظاهرة التشبيح والاستقواء بالمنصب، والممارسات التي تصدر عن بعض ضعاف النفوس الذين تسول لهم نفوسهم أنهم فوق القانون، وأنه يجوز لهم الاعتداء على المواطنين المسالمين، إن كان بالإيذاء الجسدي أو الاعتداء على الممتلكات والحقوق الخاصة.

كما فتحت «قاسيون» ملفات حول التلوث البيئي في مختلف المناطق السورية، وأسبابه وآثاره السيئة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وفتحت ملفاً خاصاً للأمراض الاجتماعية المنتَجَة مجدداً، كالجريمة والدعارة والسرقة وتعاطي المخدرات والتسول، والأسباب التي تساهم في تفاقم وانتشار هذه الظواهر، والتقصير الظاهر من الحكومة للحفاظ على سلامة البيئة أو سلامة المجتمع وتماسكه وعدم انحرافه، بل المشاركة أحياناً في تعميق هذه الأزمات وتفاقمها .



هذا كان نهج قاسيون في العام ٢٠٠٩، والذي يعتبر استمراراً لنهج السنوات الطويلة من النضال ضد أعداء الوطن والمواطن في الداخل والخارج، وسيستمر هذا النهج وهذا النضال في السنوات القادمة، مجددين العهد بالوقوف بحزم للدفاع عن لقمة عيش المواطنين وقضاياهم المطلبية، ومحاربة كل سياسات الخصخصة، والدفاع عن مكاسب الطبقة العاملة والفلاحين، ومحاربة الفساد والمفسدين، آخذين على عاتقنا تنفيذ شعار كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

عن أيَّةِ انتفاضة يتحدَّثون؟!

◄ محمد العبد الله

(أيام) قليلة تفصلنا على نشر الحوار المطول (الأحد ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٩) الذي أجرته صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية مع محمود عباس في مقر المقاطعة، والتصريحات الصاخبة التي أدلى بها عزام الأحمد رئيس كتلة فتح البرلمانية، وعضو قيادتها. اللافت لنظر المتابعين والمهتمين في تطورات الأوضاع الفلسطينية الداخلية، كان الموقف من الانتفاضة، من حيث كونها أحد أشكال الاحتجاج الجماهيري الواسع على وجود الاحتلال وممارساته. فقد جاءت إجابة عباس على سؤال الصحفي أثناء اللقاء حول (وجود مخاوف من اندلاع انتفاضة ثالثة) لتؤكد للمرة الألف مواقفه من تحرك محتمل كهذا، إذ كرر قناعاته المعروفة (أرجو ألا يحصل وأنا لن أقبل به). لكن الأحمد دعا إلى (انتفاضة شعبية واسعة) ليس في مواجهة الاحتلال وعصابات المستعمرين وإجراءات تهويد القدس وصهينتها، بل (في قطاع غزة بقيادة حركة فتح ضد حماس)، لأن الأخيرة (أفشلت جهود المصالحة الوطنية بسبب الضغوط الإقليمية والخارجية).

لم يكن التناقض الشكلي الذي حدد موقف كل من الرجلين من الانتفاضة، سوى التوافق الفعلي على هدفها ووجهتها. فالانتفاضة الوطنية التي تأتي حصيلة تراكمات من النشاط الكفاحي الشعبي ضد المحتلين الغزاة، ليست على أجندتهما، بمقدار مايكون التخريب المجتمعي- المسمى زوراً «انتفاضة»- هو السبيل الوحيد لإغراق الشعب الفلسطيني في بحر دماء أبنائه. لأن إعادة بسط سيطرة ذلك النهج السياسي التفريطي على قطاع غزة، المتحرر راهناً من تلك السياسة، هو المهمة الأولى، المنسجمة والمتوافقة مع نتائج اتفاق أوسلو- نكبة الحركة الوطنية الفلسطينية، كما حدده بدقة الدكتور عزمي بشارة. لأن ماتضمنه ذلك الاتفاق الكارثي، تتوضح نتائجه على الأرض، بالتنسيق الأمني، الذي يعمل على تحويل أجهزة أمن السلطة إلى قوات بوليسية تقمع كل تحركات أبناء شعبها المعادية للاحتلال، عبر إعادة تصنيعها في معسكرات/ مختبرات التدريب الدايتونية داخل أراضي السلطة وخارجها، لولادة «الفلسطيني الجديد»!

لكن المفاجئ كان في سرعة رد «حماس» على الدعوة المشبوهة لـ«الأحمد». خاصة وأن تصريحات القيادي البارز فيها «يحيى موسى» جاءت لتعكس درجة الانفعال/ النزق على كلام التحريض الذي تحدث به المسؤول الفتحاوي. فالدعوة إلى (انتفاضة شعبية في الضفة الغربية ضد حكومة سلطة «فتح» بسبب ما يعانيه أبناء الشعب الفلسطيني من جراء ممارسات أجهزة «سلطة عباس» وبمساعدة وإشراف وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «سي آي ايه» وقوات الاحتلال المتمثلة في حملات الاعتقال والتعذيب)، أعادت إنتاج مفردات اللغة التحريضية التي استخدمها «الأحمد» باتجاه آخر. كان من الأجدر أن يأتي رد حماس بصيغة أكثر عقلانية، حيث يدحض ويفند الأسس التي ارتكز عليها خطاب التحريض الموتور، ويعيد التأكيد على نهج ومشروع المقاومة الوطنية في مواجهة الاحتلال ومخططاته وعملائه. إن إعادة تفعيل النضال الجماهيري الوطني بمختلف أشكاله وفي مقدمتها المقاومة المسلحة، في التصدي لقوات العدو العسكرية ومستعمراته وقطعان عصاباته المنفلتة في أحياء القدس وياسوف وجنين ونابلس، هي التي تعري مواقف السلطة وتكشف تواطؤها مع المحتل. فالعمل الدؤوب، التراكمي، في مواجهة سياسات الاعتقال الواسعة، ومصادرة الأراضي، وطرد المواطنين من بيوتهم وممتلكاتهم سيكون الشرارة التي تتضافر مع العامل الذاتي- القوى السياسية والمجتمعية المنظمة- لتجدد لهب الانتفاضة.

كما ترافقت مع حملة الرد الإعلامي، جملة إجراءات احترازية/ استباقية أمنية في قطاع غزة، بهدف تطويق وإجهاض أية خطوات يمكن أن تقوم بها تنظيمات وأجهزة «فتح» بالقطاع. وهذا سلوك سيجد تبريره عند مناقشة دعوة الأحمد التحريضية. أما في الضفة المحتلة فالأجهزة الأمنية فيها، تعمل منذ أشهر عديدة على اعتقال ومطاردة كل أعضاء المقاومة المسلحة، كجزء من استحقاقات اتفاق أوسلو والتزامات خطة «خارطة الطريق».

لقد أدت ممارسات أجهزة الأمن في تطبيقاتها لمهمات التنسيق الأمني، وعمليات التخريب التي أحدثتها المنظمات غير الحكومية (منظمات الأنجزة) وقوى التخريب السياسية/ الاجتماعية في بنية وثقافة المجتمع، إلى الإساءة لفكر المقاومة ووظيفتها في إبقاء القضية الفلسطينية حاضرة في عقل ووجدان أبناء الأمة وأحرار العالم، من خلال حملات منهجية منظمة على صعيد وسائل الإعلام المتعددة، لتعميم صفات «العنف والإرهاب والطخطخة» على نشاط المقاومة المسلحة ضد المحتل. كما ساهمت سياسات الرشى المالية الواسعة، لوجود شرائح اجتماعية وسياسية لها مصلحة كاملة في تعميم سياسة الإفساد، مما أدى لاتساع الخراب الذي ظهرت تعبيراته في انعدام الفعل الكفاحي المباشر في الضفة المحتلة أثناء العدوان الوحشي على قطاع غزة قبل عام، وضعف الرد على المحاولات المستمرة لاقتحام المسجد الأقصى والأحياء والبيوت العربية في القدس المحتلة.

إن التمسك بمضمون البرنامج السياسي الكفاحي للشعب الفلسطيني، والعمل على نشر ثقافة المقاومة، وإدامة فترة الاشتباك مع جيش العدو ومؤسساته الاحتلالية المدنية والعسكرية على كامل التراب الوطني المنكوب باحتلالي عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، هو الذي يعيد للحالة الشعبية حيويتها وتألقها، ويُسَرّع حالة الفرز الحقيقية حول الأهداف الوطنية، بعيداً عن الانشغالات المرحلية/ العابرة التي تسعى قوى ومكونات برنامج «المفاوضات حياة» أن تجعل من مفرداتها مادة الاهتمام اليومية للقوى السياسية، ولعموم المتابعات الشعبية.

■■

جدار العار!!



◄ إبراهيم البدراوي – القاهرة

أهي مأساة أم ملهاة، تلك الحالة التي نعيشها في مصر تحت حكم سلطة فاقدة للشرعية؟ إذ أن أية سلطة تكتسب شرعيتها فقط بأداء مسؤولياتها إزاء الوطن والمواطنين. وهذا لا يحدث. في الحقبة البائسة الراهنة تجري عملية واسعة من التزييف بإفراغ كل قيمة ايجابية من جوهرها الحقيقي وإعادة حشوها بمضامين أخرى زائفة ومناقضة للحقيقة. ذلك الأمر الشائن هو من مكونات عصر السوق، وهو بالدقة «سوق للنخاسة». هو محاولة يائسة للسيطرة على العقل وتغييبه لتتحقق لهؤلاء النخاسين إمكانية الاستمرار.

في هذا السياق الكئيب تجري في مصر محاولات تزييف جوهر «الأمن القومي» و«السيادة الوطنية»... الخ.

إذا كان الأمن القومي يتحدد بـ«عناصر القوة الشاملة» للبلاد، أي قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والدور الإقليمي والدولي... الخ، فلعل ما حاق بكل هذه العناصر من ضمور واضمحلال (باستثناء المؤسسة العسكرية التي تعتبر العمود الفقري لبقاء كيان الوطن) كفيل في الواقع العملي بتقويض هذه المقولة. وحدث هذا الضمور والاضمحلال بفعل التخريب المتعمد للاقتصاد تحت شعار الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق والخصخصة وتدمير الأصول الإنتاجية و«دفن» التخطيط والتخلي عن التنمية الاقتصادية المستقلة (حتى وان كانت نسبية) وما أنتجه ذلك من فقر وبطالة واسعة وانتشار للفساد الهائل والجريمة والتفكك الأسري... الخ. وهيمنة اللصوص المحليين والأجانب على كل شيء في البلاد، وتراجع واضمحلال الحياة السياسية وكل ما تبقى من عناصر القوة الشاملة. وإن كل ذلك يعني أن الأمن القومي للبلاد قد تراجع بشكل مفزع عمداً ومع سبق الإصرار والترصد.

قوة الأمن القومي (أو ضعفه) تتجلى في السيادة الوطنية ومدى تحققها على أرض الواقع. ذلك أن السيادة الوطنية هي انعكاس مباشر، هي الوجه الآخر، لتحقق الأمن القومي. إذ أنهما مرتبطان جدلياً بعلاقة لا يمكن أن تنفصم. أي أن السيادة لا يمكن لها أن تكون كاملة سوى بالاستناد إلى القوة الشاملة (أي الأمن القومي).

في سياق عمليات التضليل والتزييف يدعي الليبراليون الجدد في مصر والعالم ويروجون لمفاهيم التبعية والهيمنة الامبريالية والصهيونية عبر أكذوبة التطور الذي أدخلته «العولمة الرأسمالية» على مفهوم السيادة الوطنية، بانتهاء المفاهيم القديمة لها، وأن الكوكب قد تحول إلى قرية صغيرة واحدة، ويتجاهلون أن هذه القرية تعاني من تناقضات عميقة غير مسبوقة. وأن العولمة الرأسمالية هي الهيمنة الامبريالية والصهيونية، وأن هؤلاء الامبرياليين (الأمريكيون نموذجاً) يعملون باستخدام الحديد والنار لمد (سيادتهم الوطنية) على الجميع خارج أراضيهم، وهو ما نراه ونعاني منه كل يوم.

ولتبرير سقوطها المزري، تعمد السلطة المصرية لافتعال واختلاق أزمات مصحوبة بصراخ غوغائي عن تهديد الأمن القومي والسيادة الوطنية لمصر. من ذلك نموذج افتعال أزمة ما سمى «خلية حزب الله»، تحت وابل من القصف الإعلامي، والعناوين المهيجة للمشاعر في الصحف من قبيل «قضية حزب الله توحد بين (الوطني) والمعارضة والأخوان في مجلس الشعب.. وتجمعهم على قلب (الأمن القومي)». وهو ما حدث للأسف من النخبة السياسية المهترئة. ثم «مسخرة» ما حدث قبل وبعد مباريات كرة القدم بين مصر والجزائر!!

لكن الأفدح هو افتعال خطر موهوم من الأشقاء الفلسطينيين المحاصرين في قطاع غزة. وبدء بناء جدار فولاذي هو الأول من نوعه (منعة وإحكاماً وقوة) بحجة مغلوطة وزائفة عن السيادة الوطنية، في حين تؤكد كل المؤشرات والدلائل الملموسة أن هذا الجدار يجري بناؤه بأوامر أمريكية لخدمة الكيان الصهيوني. فأية سيادة وطنية تلك التي تستهدف سجن مليون ونصف من الأشقاء؟ وهل يعتبر إحكام الحصار بحجة تهريب الطعام والدواء ومقومات الحياة عبر أنفاق هو من أعمال السيادة في حين أسقطت كل البلدان العربية فعلياً (باستثناءات قليلة ربما) المقاطعة العربية للكيان الصهيوني؟

هل هناك خطر على مصر من جراء حصول قوى المقاومة الفلسطينية كلها على أحدث أنواع الأسلحة؟ ألا تعتبر كل بندقية موجهة إلى العدو الصهيوني والأمريكي هي حماية لكل مصري وكل عربي؟ وأنهم يقاومون فعليا بالنيابة عنا جميعاً؟

هل من السيادة استمرار سيناء منزوعة السلاح؟ وكذا بيع الغاز المصري بأسعار تفضيلية للعدو في حين يتقاتل المصريون في طوابير طويلة للحصول على اسطوانة غاز بأسعار مضاعفة؟ وهل من السيادة غض الطرف عن هجمة الصهاينة لشراء عقارات في وسط القاهرة وغيرها مع مساحات من الأراضي الزراعية والصحراوية بما يهدد بظهور مستوطنات يهودية في قلب مصر...؟

يشي بناء هذا الجدار– بل ويؤكد– أن العدو الصهيوني بصدد القيام بعدوان لإبادة أهلنا في قطاع غزة، أو على الأقل قتلهم ببطء جوعاً ومرضاً. وفي الأمرين كليهما فإن إقامة هذا الجدار هو عار على من يقيمونه.

الخطر على الأمن القومي والسيادة الوطنية لا يأتينا من قوى المقاومة والممانعة المعادية للامبريالية والصهيونية. وإنما يأتينا الخطر– ونعيشه على مدار الساعة– من العدو الصهيوني والأمريكي وعملائهما المحليين في مصر والعالم العربي أساساً. وأي نوع من حصار المقاومة أو إضعافها أو عدم تقديم أقصى العون لها هو خطر يهدد أمن مصر وسيادتها، وهو خيانة وطنية.

الجدار (العار) لا يحقق لمصر سيادة وأمناً. لكن السيادة والأمن الحقيقيين يبدأ بناؤهما باقتلاع هذه السلطة بأي وسيلة وليس بمجرد الوسائل التقليدية التي نلوكها منذ ثلاثين عاماً دون نتيجة. وهذا استحقاق على كل من يريد استمرار الوطن.

■■

جدار بارليف الجديد... مصريّ الهوية.. أمريكي النفقات

◄ جهاد أبو غياضة

في أول اعتراف رسمي مصري بوجود الجدار الفولاذي على الحدود مع قطاع غزة، أكد وزير الخارجية المصري «أحمد أبو الغيط» على ما أسماه حق بلاده في فرض سيطرتها على حدودها بأية وسيلة تراها مناسبة.

المشروع كما اتضحت معالمه، يجيء في سياق الدعم والحماية غير المحدودين، والمساعدات العسكرية والتكنولوجية من الإدارة الأمريكية لكيان الاحتلال. فمؤخراً قام الكونغرس الأمريكي بمنح مصر مبلغ ٥٠ مليون دولار لتنفيذ خطط أمنية من شأنها كبح جماح التهريب عبر الأنفاق من مصر إلى قطاع غزة. وقد تم تنفيذ الخطة الأولى على مرحلتين، اشتملت الأولى على تركيب أجهزة للكشف عن الأنفاق، وهي أجهزة جيولوجية ذات تقنيات عالية في الكشف عن الصوت والحركة في باطن الأرض وعلى أعماق كبيرة، وبدأ العمل فيها منذ عام تقريباً وأوشكت على الانتهاء. وهي عبارة عن وضع حساسات عالية الدقة لا تزيد في حجمها عن قبضة اليد يتم زرعها في باطن الأرض بطول المنطقة الحدودية عن طريق كابل الكتروني يرتبط بلوحة الكترونية وجهاز كمبيوتر، وفي حال حدوث أي صوت أو حركة داخل نفق يتم تسجيل إحداثياتها على شاشة الكمبيوتر وطبع تقرير تفصيلي عن مصدر الصوت والحركة الواردة بدقة كبيرة، ويتابع عمليات رصد ونتائج هذه الأجهزة ٤ مهندسين عسكريين أمريكيين يقومون على الفور بإبلاغ الجانب الإسرائيلي بإحداثية النفق ومكانه، وتوقيت عمليات التهريب بداخله.

أما المرحلة الثانية والأهم، فهي عملية بناء الجدار الفولاذي بطول المنطقة الحدودية لعرقلة حفر الأنفاق عند نقطة معينة تم دراستها بعناية. مدة تنفيذها عام ونصف. والمشروع تم البدء فيه منذ ٦ أشهر عبر تركيب ألواح فولاذية طول الواحد منها نحو ١٨ مترا وعرضه ٥٠ سم وسماكة ٥ سم، ومصمم الجوانب بطريقة فنية بحيث يتم تركيبها بنظرية المفتاح والقفل التي تستخدم في بناء الجدار، والألواح صنعت في أمريكا وأجريت لها عدة اختبارات ناجحة على مدى صلابتها واحتمالها، وهي مصممة ضد أية اختراقات معدنية (صهر) أو تفجيرية بالديناميت. ووصلت إلى مصر عن طريق ميناء بورسعيد، ونقلت في شاحنات مغطاة إلى رفح. وقد بني منه حتى الآن جزء غطى منطقة حي السلام الحدودية، وجار استكمال الباقي بمناطق حي البرازيل وصلاح الدين وحي البراهمة والجبور. على أنّ تكون المسافة بين المنطقة القائم فيها الجدار الحديدي والجدار الخرساني (الحدودي) من ٧٠ إلى ١٠٠ متر، والتي أصبحت منطقة مكشوفة للأمن المصري، وفي حالة ظهور أية فتحة في النفق قبل الجدار الحديدي ستكون في قبضة الأمن المصري.

الغريب في الأمر هو حملة التأييد الشعواء التي تشنها الصحف والقنوات المصرية لدعم بناء الجدار، وتبرره تحت مسميات وحجج واهية كـ«تستطيع حماس أن تفتح المعابر الستة غداً لو احترمت الاتفاقية المنظمة للمعابر والموقعة من قبل السلطة الفلسطينية والتي تطالب بوجود مراقبين أوروبيين وإشراف من السلطة الشرعية في رام الله». و«إن الكثيرين يتناسون أن معاناة غزة سببها التطرف الديني والسياسي لحماس والمصالح الضيقة. لقد كانت المعابر مفتوحة لعشرات السنين والجديد في المعادلة هي حماس و أعمالها العبثية».

والأدهى ما جاء في افتتاحية صحيفة «الجمهورية» المصرية: «إن دولة كبيرة مثل مصر يجب أن تحمي حدودها من التهريب خاصة مخاطر تهريب السلاح التي قد تذهب في أية لحظة بالاتجاه المعاكس- من غزة إلى الإخوان المسلمين والجماعات المتطرفة في مصر». حيث يصورون غزة وقد غدت غابات ومستودعات للسلاح وتصدر للعالم. أما البعض الساذج من الصحفيين والسياسيين المصريين فقد فسر الأمر على أنه ربما يكون ورقة للضغط على حماس للقبول بالمصالحة الفلسطينية خصوصاً بعد رفضها للورقة المصرية.

والغريب أن الجميع لا يتنبه بأن هناك ظروفاً تم تضخيمها لحجب الرؤية عن المصريين. فاستغلال خسارة مباراة الخرطوم أمام منتخب الجزائر لتوجيه أنظار المصريين وعواطفهم بعيداً عما يجري بالداخل، والنفخ باستمرار في عقدة العظمة الفرعونية والفردانية المصرية وعقدة الأخ الأكبر، كل ذلك يتم تمهيداً للتوريث المنتظر قبل كل شيء. والسؤال: هل من كرامة المصري أن يكون نظامه الحامي الأول للكيان الصهيوني في المنطقة والعدو الأول للفلسطينيين؟

يعتمد ٦٠٪ من الاقتصاد الفلسطيني في غزة المحاصرة براً وبحراً وجواً ومنذ عام ٢٠٠٧ على الأنفاق التي يتم استخدامها في تهريب السلع الأساسية (مواد تموينية وغذائية وخدمية) من مصر إلى القطاع. فالفلسطينيون لا يسعون لتهريب الأسلحة، وإنما يدخلون ما يحتاج إليه سكان غزة المحاصرين من مواد تمكنهم من الحياة.

ولئن كان خنق القطاع برمته يمثل وصمة عار كبيرة في جبين العالم اليوم، فإن استكمال خنقه لا يعني سوى الوصول إلى أعلى مراتب توحش السياسة! وإلا بماذا يمكن أن يُوصف بناء هذا الجدار المزعوم إلا لتجويع مليون ونصف مليون فلسطيني وتدمير حياتهم الاقتصادية ومعيشتهم وتعزيز كل مظاهر التوتر والتطرف بين ظهرانيهم، وفي أية مصلحة إقليمية يصب؟ وإلى أي حد يتماشى خنق القطاع وسكانه مع الدور الإقليمي المصري؟

قبل سنتين تقريباً، هدم الفلسطينيون بجرافاتهم جداراً حديدياً عازلاً كانت قد أنشأته إسرائيل خلال وجودها في قطاع غزة، على طول الحدود التي تفصل مصر عن غزة، واليوم لن يقف في وجههم خط بارليف الجديد، «سور مبارك الفولاذي العظيم»..

■■

ضلال مقولة «الخير ضد الشر» في أفغانستان

◄ وليام بفاف / ترجمة: أ.ج



عندما سمعوا باراك أوباما يلقي خطاب استلامه جائزة نوبل للسلام، سرت رعشة الدهشة وسط صفوف المحافظين في الولايات المتحدة من أن هذا الرجل، الذي يعتبرونه ليبرالياً صرفاً، كاد أن يشير صراحة إلى وجود الشرّ. أظن ذلك لأنه من البديهي افتراض أن الليبراليين ينأون بالمجتمع عن ذكر الشر، ويعتبرون أن الكلمة بحد ذاتها مصطلح بائد لا يستخدمه إلا أناس مثل الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش وأتباع حقه «المسيحي المقدس».

وكذلك أدهشهم اكتشافهم أن أوباما «مسيحي الديانة» أيضاً. وكانت علاقته مع المبشر المسيحي الذي هداه إلى الدين عنواناً رئيسياً في نشرات الأخبار وموضوع التعليقات خلال حملته الانتخابية التمهيدية في عام ٢٠٠٨. وبالطبع من الصعب أن تصبح مؤمناً من دون أن تسمع شيئاً ما عن الآثمين، وعن الشر.

عكست تعابير جورج بوش الدينية، على الدوام، إيمانه بأن الخير يتمثّل بالولايات المتحدة الأمريكية، وأن الشر يتمثل بأعدائها. وهو القائل في خطابه الأخير الموجه للشعب: «يتوجب على أمريكا أن تحافظ على صفائها الأخلاقي. لطالما حدثتكم عن الخير والشر، مما أثار حفيظة بعضهم. غير أن الخير والشر موجودان في العالم، ولا يمكن قيام تسوية بينهما»!

هذا صحيح بما يكفي من حيث أساس المعتقد، إنما هنا نستشف أمراً يتعلق بأي منهما هو المسيحي الجيد المقصود في حكاية الرجل المُرائي والرجل الفقير؟ تقول الحكاية إن الرجل الفقير احتل مكانه في مؤخرة صفوف الكنيس، واعترف للرب بأنه كان آثماً وطلب المغفرة. بينما جلس المرائي في الصف الأمامي وذكّر الرب بكل الأعمال الخيّرة التي أداها، وأُعطياته الثمينة للمعبد، شاكراً الرب على أنه ليس مثل باقي الناس!

كل منهما، أوباما وبوش، كان يقول على طريقته إننا نحن الأمريكيين أخيار، فيما حركة طالبان والجهاديون هم الأشرار. نحن أخيار بسبب كوننا من نحن عليه، ومعاقبتنا لهم مبررة لأنهم ما هم عليه. سوى أن المسألة في الواقع مختلفة بعض الشيء. فالأمريكيون هم المنتقمون من حركة طالبان التي استضافت، قبل عام ٢٠٠١، أسامة بن لادن وجماعته بعدما أبعدتهم الحكومة السودانية عن السودان استجابة لطلب أمريكي.

ولم تشتك حكومة طالبان في كابول من ضيم الولايات المتحدة إلا بعدما هاجمت واشنطن أفغانستان في عام ٢٠٠١، لأن طالبان كانت تزهو بتوكيلها تأمين الحماية وحسن الضيافة، ما اعتبرته دليل تشريف لها. أما اليوم فتحاول استعادة السيطرة على بلدها من أيدي الطاجيك (جماعة التحالف الشمالي القديم)، الذين تلقوا أفغانستان هدية من الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢، لمساعدتهم في إسقاط حكم طالبان آنذاك.

باراك أوباما لا يحب جماعة طالبان لأنهم يضطهدون النساء ويهاجمون الغزاة الأمريكيين!! لست أدري أين يجد اللاهوتيون العدالة في كل هذا، إنما يذهلني ما لا أعتبره حرباً بين خير وشرّ، بل صداماً هائلاً بين جماعتين، على السواء، جاهلتين، خاويتين ثقافياً، معتدّتين بالذات، متعصبتين قومياً وإيديولوجياً.

كتب دافيد بروكس في صحيفة «ذا نيويورك تايمز» عن أوباما منعش أفكار الواقعي المسيحي الحديث رينولد نيبور، الذي انتشل الكنيسة البروتستانتية الأمريكية، فترة الثلاثينيات وحتى الخمسينيات، من التشويش الناجم عن وجود عظات إنجيلية مسالمة (أدر له الخد الآخر) بالتزامن مع ضرورة الحرب على الحركات الاستبدادية (استلّ سيفك).

الخطيئة المعاصرة أكثر بساطة، تلك «تبع» المرائي المتكبر. نحن الأمريكيون نشن «حروباً عادلة» لكوننا أناساً أخياراً وصالحين، ولذلك يحق لنا استخدام جيوشنا الجرارة بقاذفاتها وصواريخها وألغامها وطياراتها الموجهة، لقصف وترويع الشعوب، وغزو بلدان كل من نعرف أنهم سيئون بدليل أنهم يرتكبون العصيان المسلح والتآمر والإرهاب لمقاومتنا، ويواصلون إقامة شعائر دينية لا تعجبنا.

مشكلات الحرب العادلة ليست حديثة العهد. فهي تعود في التقليد المسيحي الغربي إلى اللاهوتيين أكيناس وسواريز اللذين يذكران أنه لكي تكون الحرب عادلة، يجب أن يكون سببها جريمة واضحة مبررة لا يشوب وضوحها أدنى شك بنظر العالم كله؛ وتقوم بعد فشل كافة الوسائل السلمية (المفاوضات)؛ ولكي يُنجَز الخير يجب قياسه مع الشر الذي تنجزه الحرب؛ ولابد من توفر حد معقول من الأمل بأن الحرب ستصل إلى تحقيق العدالة لكلا الطرفين؛ وتستخدم في الحرب الوسائل المحللة (الأسلحة محدودة وشرعية)؛ ومقيدة بالقانون الدولي.

بهذا المعنى، لست أرى حرباً عادلة في أي مكان هذه الأيام. ■■

المناخ رأسمالي.. ولكن!

◄ عبادة بوظو



وضع «العرس المناخي» في كوبنهاغن «أوزاره»، بعدما حصل على نصيب كبير من الجرعات المخصصة له في نشرات الأخبار الإذاعية والتلفزيونية وعلى صفحات المجلات والصحف والجرائد الورقية والمواقع الالكترونية، وخلص «الطبل والزمر» و«التناطح» بين مؤيد ومعارض، ومهول ومخفف، ومكترث وغير مبال، ومحتج ومتآمر...

وإن كان لا يمكن في كل الأحوال أن يكون المقصود من ذلك وضع إشارات مساواة بين الطرفين، إلا أن ذلك لم يغير من جوهر المسألة مثلما لم، ولا يغيره تراشق المسؤوليات بين الدول المتطورة والدول النامية، وتحويل الأولى لبضع عشرات من مليارات الدولارات ورفض الثانية لهذا الابتذال والاختزال! فالمشكلة لم تنته خلال «كوبنهاغن» وبعده، **ولا يبدو أنها ستنتهي مادام المناخ رأسمالياً..**

قليلة كانت في الواقع تلك المواد والأصوات التي ركزت على الموضوع من هذه الزاوية بتلك الدرجة أو تلك، بمعنى **حقيقة الارتباط العضوي بين ظاهرة التغير المناخي، تدهوراً، والظاهرة الرأسمالية، بمعنى أن زوال الأولى مقترن بزوال الثانية وهذه الندرة مرتبطة أساساً بالوعي ومنطلقات التفسير والتحليل بما فيها منظور المصلحة الطبقية** (وتجدر الإشارة هنا، على سبيل المثال لا الحصر، إلى مواقف وتحليلات رؤساء فنزويلا وبوليفيا وجزر المالديف مع بعض علماء المناخ ومحللي علوم الاقتصاد والاجتماع).

إن أية مقاربة للمسألة دون إقرار هذه الحقيقة معناها استمرار مسببات الوضع الراهن، أي أنه ما لم يضع المتضررون بمختلف أطيافهم- وهم الغالبية العظمى من سكان الأرض- هدف إسقاط الرأسمالية على أجندتهم، فإنه مع تفاقم مشكلة التغير المناخي، ستبقى ردود المضرين والمتضررين محصورة بدفاع كل طرف عن مصالحه بشكل تضليلي منحرف عن بوصلته، في حين سيبقى رد الطبيعة انتقامياً على الاستغلال الرأسمالي الجائر لها، وهنا فإن الرأسمال بطبيعته لن يفعل شيئاً سوى مواصلة حكاية «ضرب القسم الخاص به من السفينة» بما يهدد بإغراقها بقضها وقضيضها، وبكل من عليها من ضرر ومضرين ومتضررين. وهذا بحد ذاته من جانب آخر، هو مؤشر لزوال الرأسمالية كنظام، مقابل بقاء الطبيعة كحاضن وبنية وبيئة ونمط إنتاج وتوزيع مختلف، على اعتبار أن ما يجري هو صراع رأسمالي على حساب الطبيعة، وعلى حساب «الدراويش» ذوي «الغازات» القليلة، إنتاجاً مباشراً أم مسؤولية عن إنتاج غير مباشر على أرض ثانية وثالثة ورابعة.. وأينما امتدت أذرع الإخطبوط الرأسمالي!

ومن زاوية أخرى فإن الموضوع مرتبط بحقيقة أخرى مفادها أن **النمط التكنولوجي للرأسمالية لم يعد قابلاً للاستمرار**، لأن الاستجرار والاستنزاف الجائر للثروات الطبيعية والغابات ومصادر الطاقة غير المتجددة، أو التي تأخذ وقتاً طويلاً في إعادة تجديد ذاتها (الفحم والنفط والمواد المشعة النادرة أو ذات الطاقة العالية)، وتبديد هذه الثروات والطاقات تسويقاً على أدوات ووسائل استهلاكها كالكتل الأسمنتية والسيارة والطيارة والصاروخ ومكوك الفضاء وأسلحة الدقة العالية والتدمير الشامل، أصبح مرفوضاً من وجهة نظر الطبيعة. وهذا بحد ذاته أيضاً أصبح سبباً آخر للإطاحة بالرأسمالية ونمطها التكنولوجي، ونظام توزيع الثروة المبني على منطقها، على اعتبار أن **التطور التكنولوجي المستند إلى ذهنية «الربح» سيقدم تكنولوجيا «ربحية» محددة حسمت الطبيعة رأيها فيها بأنها «ضارة»، وهي بحد ذاتها مصدر طاقة غير متجددة، ولكن ينبغي الخلاص منها**، إن أُريد للبشرية الخلاص.

ببعض التفصيل، نرى أن **مُدخلات الظاهرة الرأسمالية تقوم على استنزاف المصادر الطبيعية غير المتجددة**، في حين أن **مخرجاتها هي نفايات يصعب على الطبيعة هضمها تنعكس بأزمات بيئية ومناخية. وإن هذا الاستنزاف الجائر مع ما يتضمنه من مصادرة كميات عمل، وثروات الأجيال الحالية واللاحقة** سمح للرأسمالية في مراحلها المختلفة بإحداث تطور حقيقي كان تراكمه الأولي على حساب المستعمرات والثاني على حساب الطبيعة. ولكن مع استنزاف هذا التراكم لذاته في ظل أزمة الرأسمالية، والكارثة المناخية، وانتقام الطبيعة، ونهوض مقاومات الشعوب ووعيها مجدداً، لن يتبقى أمام الرأسمالية من مخرج سوى محاولة إحداث عملية تراكم ثالثة أساسها تصعيد سياسات «المالتوسية الجديدة» فتكاً بأكبر عدد ممكن من سكان المعمورة، وفتكاً بالطبيعة مجدداً لتزداد حدة الدوامة وتحقق الرأسمالية بمنطقها ونمطها التكنولوجي مقولة ماركس حول حفر قبرها بنفسها، وإلا ستتحول قضية الرأسمالية من وجهة نظر القائلين بأبديتها مثل «الدولار» في نشرة أسعار صرف العملات في مسرحية «العقل زينة» لزياد رحباني: «أما بخصوص الدولار فطاير بالباروك بالعالي، بعد ما وصفولوا المناطق العالية مشان مناخها ... ما ناخها و« .....» معها ..»!

o.bozo@kassioun.org

الولايات المتحدة..
خراب مالي ودمار عاطفي في صفوف العمال وعائلاتهم

◄ ترجمة حسين علي

قاسيون- بوسطن



أحدثت الأزمة الاقتصادية والزيادة المستمرة في معدلات البطالة خراباً مالياً وعاطفياً في حياة الكثير من العمال الأمريكيين، وفقاً لاستطلاع أجرته نيويورك تايمز/ سي بي اس، وأدى ذلك إلى تغييرات حياتية كبيرة، ومشاكل تتعلق بالصحة العقلية ومعاناة حتى على مستوى تأمين الضروريات الأساسية للحياة.

استدان أكثر من نصف العاطلين عن العمل نقوداً من أصدقاء أو أقرباء لهم منذ خسارتهم لعملهم وعدد مماثل أنقصوا عدد زياراتهم إلى الطبيب أو تلقي العلاجات الصحية نتيجة فقدانهم العمل. يعاني نصف الأمريكيين العاطلين عن العمل من الكآبة والقلق.. لاحظ حوالي أربعة من عشرة آباء تغييرات في سلوك أولادهم عزوها إلى المصاعب في إيجاد عمل.

كشف الاستطلاع عن عمق الصدمة التي يعانيها الملايين من الأمريكيين بينما لاتزال الأزمة الاقتصادية تلقي بالمزيد من العمال إلى براثن البطالة حيث يتأرجح معدلها حول ١٠٪.

قال حوالي نصف المشاركين بالاستطلاع إن حدة الركود أدت إلى تغييرات أساسية في حياتهم وأنهم يعانون تأثيرات مالية وعاطفية حادة «فقدت عملي في آذار، ومنذ ذلك الحين بدأ كل شيء بالتدهور،» قالت فيكي نيوتن، ٣٨ عاماً، عاملة في شركة تأمين في ولاية ميشيغن. «بعد المعاناة الطويلة والعجز عن دفع أقساط البيت وتكاليف المعيشة الأخرى، ابتلعت أخيراً كبريائي وحصلت على مساعدات غذائية لتساعدني في إطعام ابنتي». هجرت السيدة نيوتن منزلها خلال فصل الصيف بعد تلقيها إشعاراً من البنك بالإخلاء لعدم دفعها الأقساط المتراكمة، وهي تعيش الآن في بيت للأجرة يملكه والدها.

يزداد إخلاء البيوت المرهونة للبنوك مع ارتفاع معدلات البطالة، قال ربع المشاركين بالاستطلاع إنهم فقدوا بيوتهم أو تم إخطارهم بمذكرات إخلاء بسبب عدم دفع الأقساط الشهرية أو الإيجار. حوالي الربع تلقوا معونات غذائية. أكثر من النصف قالوا إنهم خفضوا مصروفاتهم إلى الحد الضروري والأساسي. سبعة من عشرة أشخاص صنفوا الأوضاع المالية لعائلاتهم بالسيئة جداً.

لكن لم تقف التأثيرات على حياتهم عند حدود صعوبة دفع الفواتير حيث قال نصفهم تقريبا بأن البطالة أدت إلى المزيد من النزاعات والمشاكل مع أفراد العائلة أو مع الأصدقاء، ٥٥٪ منهم عانوا من الأرق. «كل شيء تأثر» قالت كولين كليم، ٥١ عاماً، بعدما فقدت عملها في شهر تشرين الثاني الماضي «كل علاقاتك تأثرت، أنت لم تعد الإنسان الطبيعي السعيد المحظوظ نفسه، تفقد هدوءك واحترامك لنفسك».

ربع الذين عانوا من القلق والتوتر النفسي أو من الكآبة قالوا إنهم زاروا عيادات مختصين بالصحة العقلية. تامي لينفيلي، ٢٩ عاماً، من ولاية كينتاكي قالت إنها فقدت عملها كموظفة في مكتب للإحصاء منذ سنة ونصف مضت. بدأت تتلقى علاجاً نفسياً كل أسبوع بسبب الكآبة، لكنها حديثا لم تعد قادرة على الذهاب إلى الطبيب لأن سيارتها قد تعطلت ولاتستطيع دفع تكاليف إصلاحها، يعمل زوجها بشكل متقطع وبأوقات غير منتظمة في أحد معامل «فورد» في المنطقة، ولديهما طفلان. قالت السيدة لينفيلي إن الأوضاع وصلت بها إلى جمع «الأرباع من أجل شراء حفاضات الأطفال. كلما أفكر حول النقود لتدبير أمور حياتنا، تغلق كل الأبواب أمامي، لأنه لايوجد أي مصدر لها، أصاب بنوبة هلع، إنني لا أعرف ماذا سنفعل».

أظهرت نتائج الاستطلاع أن هناك شعوراً عاماً بأن الحلم الأمريكي قد انتهى بالنسبة إلى الكثيرين، حوالي نصف الذين شاركوا بالاستطلاع قالوا إنهم يشعرون بالخطر وهم يرون مستوى معيشتهم بانحدار مستمر وأنهم مكشوفون دون أية حماية. نصف المشاركين قالوا إنهم فقدوا التأمين الصحي بفقدانهم لأعمالهم وأنهم غير قادرين على دفع تكاليف العناية الطبية الأساسية لأنها تكاليف مرهقة.

سلط الاستطلاع أيضاً الضوء على شبكة الأمن الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية التي يعتمد عليها هؤلاء العاطلين عن العمل حيث عبّر ٧٥٪ منهم عن قلقهم من انتهاء معونات البطالة قبل إيجادهم عملاً جديداً وقال ٦١٪ بأن مايتلقونه من هذه الإعانات لاتكفي لتغطية أساسيات الحياة الضرورية. بينما النسبة الخمس إنهم تلقوا إعانات غذائية من منظمات غير حكومية ومؤسسات خيرية. لم ينج حتى أولئك الذين لايزالون على رأس عملهم من لسعات وضربات الركود حيث قال ثلاثة من بين كل عشرة أشخاص إن رواتبهم انخفضت نتيجة الوضع الاقتصادي السيئ.

يجهل الأمريكيون مايخبئه المستقبل بالنسبة إلى سوق العمل وتنقسم آراء أولئك العاطلين عن العمل حوله: توقع ٣٩٪ تحسناً، و٣٦٪ بأنه سيبقى على حاله، وقال ٢٢٪ بأنه سيزداد سوءاً.

■ «**نيويورك تايمز**»

رغم عناوين الصحف:
الاتحاد الأوربي يعامل «إسرائيل» كعضو كامل

◄ ديفيد كرونين

بروكسل- لو جاز الحكم على الأمور بمجرد الإطلاع على عناوين الصحف، لجاز القول إن العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوربي كانت متوترة على مدى غالبية عام ٢٠٠٩. لكن الواقع ليس كذلك.

صحيح أن محكمة بريطانية وقعت مؤخراً تحت سيل من الانتقادات العنيفة من الساسة الإسرائيليين، لإصدارها مذكرة توقيف ضد وزيرة خارجية إسرائيل السابقة إثر شكاوي ترخيصها ارتكاب جرائم حرب في غزة.

وصحيح أن شركتي «إيكيا» و«فولفو» وغيرهما من شركات السويد التي تترأس الاتحاد الأوربي بالتناوب، قد وقعت منذ بضعة أشهر، ضحية حملة مقاطعة من المستهلكين الإسرائيليين بسبب المقالة التي نشرتها جريدة سويدية عن سرقة أعضاء من جثث فلسطينيين قتلتهم القوات الإسرائيلية.

وصحيح أيضاً أن إسرائيل حظرت وزراء خارجية دول عدة أعضاء في الاتحاد الأوربي كفرنسا وايرلندا من دخول غزة.

كل هذا شغل عناوين الصحف ومقالاتها. لكن الواقع هو أن كل هذه التوترات كانت سطحية.

فقد ازدادت الروابط السياسية والاقتصادية بين الاتحاد الأوربي وإسرائيل وثوقاً وتعززاً في الأعوام الأخيرة إلى حد قول ممثل العلاقات الخارجية الأوربية خافيير سولانا، في نوفمبر الماضي، بأن إسرائيل هي دولة عضو في الاتحاد الأوربي في كل شيء ما عدا الاسم.

وربما كان أحدث الأدلة الواضحة على تمتين هذه العلاقات، التوقيع في نوفمبر على اتفاقية زراعية تقضي بإلغاء الضرائب والرسوم على ٨٠ في المائة من المنتجات الطازجة و٩٥ في المائة من المنتجات الغذائية المصنعة التي تصدرها إسرائيل إلى دول الاتحاد الأوربي.

كما تم الانتهاء من إعداد اتفاقية تعاون بين مكتب الشرطة الأوربي «يوروبول» وإسرائيل، على الرغم من التقارير العديدة الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان حول ممارسات التعذيب المتواصلة ضد المعتقلين الفلسطينيين في إسرائيل.

كذلك، يتزامن اندماج إسرائيل الفعلي في الاتحاد الأوربي مع التردد الملحوظ من أوربا في إدانة ممارسات الاعتداء على الفلسطينيين.

فعلى الرغم من حالات منفردة لممثلين عن الاتحاد الأوربي أدانوا حصار غزة بأنه «عقاب جماعي" ضد ١,٥ مليون مواطن مدني، لم تصدر عن الاتحاد الأوربي، ككتلة، أية بيانات رسمية بانتقاد الحصار باعتباره انتهاكا للقوانين الإنسانية العالمية.

يضاف إلى ذلك أن الدول الأوربية ذات التعداد السكاني الأكبر (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، أسبانيا، بولندا) اعترضت على تقرير غولدستون أو امتنعت عن التصويت عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر الماضي.

صرح درايز فون أغت، رئيس وزراء هولندا السابق من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٢، أنه يشعر «بالعار» من تجاهل أوربا للقانون الدولي، وأكد أنها فاشلة فشلاً ذريعاً في سياستها الإسرائيلية-الفلسطينية، حيث «تكتسب الأسواق الأوربية الكبيرة المفتوحة أهمية حيوية للاقتصاد الإسرائيلي. فلماذا لا ينظر الاتحاد الأوربي في إمكان استخدام هذه القوة للضغط على إسرائيل؟».

وأدلي فون أغت بهذه التصريحات في أثناء اجتماع لمحكمة راسل عن فلسطين، وهي المحكمة التي تأسست إثر تحقيقات أطلقها المفكر البريطاني المعروف برتراند راسل في الستينات عن حرب فيتنام، والتي تنظر الآن في ممارسات إسرائيل خلال حربها الأخيرة على غزة.

■ نشرة «**آي بي إس**»

الرئيس هوغو تشافيز في مؤتمر المناخ بـ«كوبنهاغن»:
أيُّها الرأسماليون أنتم تدمرون الكوكب.. لو كان المناخ بنكاً لأنقذتموه!

◄ **ترجمة: موفق اسماعيل - خاص قاسيون**

ألقى الرئيس الفنزويللي هوغو تشافيز في السابع عشر من كانون الأول الجاري كلمة هامة في مؤتمر المناخ بـ«كوبنهاغن»، أورد فيها العديد من الحقائق والأرقام المنسية، التي تدين الرأسمالية بصفتها المسؤول الأول عن الكوارث البيئية التي لا تهدد الوجود البشري فحسب، بل تهدد بقاء الكوكب.. وقد قوطعت الكلمة مرات كثيرة بالتصفيق الحاد.. وفيما يلي نصها الكامل..

تسقط الديكتاتورية الإمبريالية!

«السيد الرئيس، السادة السفراء، السيدات والسادة، أيها الأصدقاء..

أعدكم ألا أتحدث أكثر مما تحدث سابقيّ. واسمحوا لي أن أستهل كلامي بتأييد ما تضمنته مداخلات وفود البرازيل والصين والهند وبوليفيا. طلبنا أن تتاح لنا فرصة التحدث، ولم تتح لنا.

ذكرت مندوبة بوليفيا... تحيتي للرفيق إيفو موراليس، رئيس جمهورية بوليفيا الموجود بيننا. (تصفيق). ذكرت المندوبة البوليفية «إن النص المطروح ليس ديمقراطياً، ولا يشمل الجميع»، كنا قد وصلنا للتو ونهمّ بالجلوس، عندما سمعنا إعلان رئيس الجلسة السابقة عن صدور وثيقة ما، لا أحد يعرف عنها شيئاً، فطلبتها ولم أحصل عليها، وأعتقد أن لا أحد يعرف شيئاً عن تلك الوثيقة السرية جداً!

نعم بالتأكيد، كما قالت الرفيقة البوليفية، هذا ليس تصرفاً ديمقراطياً، ولا يشمل الجميع. لكن أليست هذه هي بالضبط حقيقة العالم؟ أنعيش في عالم ديمقراطي؟ وهل النظام العالمي شامل؟ أتأمل بالحصول على أمر ما، ديمقراطي وشامل، من النظام العالمي القائم؟

إن ما نعايشه في هذا العالم هو ديكتاتورية الإمبريالية، ومن هذا المنبر نجدد إدانتها. فلتسقط الديكتاتورية الإمبريالية! ولتحيا الشعوب والديمقراطية والعدالة في هذا الكوكب!

ما نشهده هنا ليس إلا تعبيراً عن الاستبعاد والإقصاء.. تعتبر مجموعة من الدول نفسها متفوقة علينا، وأنها أعلى منا، نحن أهل الجنوب، أو العالم الثالث، أو البلدان النامية، أو كما وصفها صديقنا الجليل إدواردو غاليانو: البلدان المسحوقة كأن قطاراً مرّ فوقنا، تاريخياً.

على ضوء هذا، لا مفاجأة في انعدام ديمقراطية العالم، وها نحن مرة أخرى نقف في مواجهة الديكتاتورية الإمبريالية. هناك العديد من الناس في الخارج، ولكن وجودهم هنا في القاعة غير لائق! يتواجد هناك الكثير من الناس. لقد سمعت أنباء الاعتقالات، والمظاهرات الاحتجاجية والصدام في شوارع كوبنهاغن، أوجه تحيتي لكل أولئك الناس الموجودين خارج القاعة، وخاصة الشباب الكثر منهم.

من الطبيعي أن يشعر الشباب باهتمام أكبر من اهتمامنا بمستقبل العالم. لقد غربت شمس معظمنا، بينما هم يقابلون شروق شمسهم بقلق شديد.

«لا تغيروا المناخ.. غيّروا النظام»

سيادة الرئيس، بإمكان المرء أن يقول إن شبحاً يحوم فوق كوبنهاغن، وأعيد هنا صياغة عبارة كارل ماركس، العظيم كارل ماركس، شبحٌ يطوف شوارع كوبنهاغن، وأراه ينسل خلسة بيننا عبر هذه القاعة، يجول بيننا عبر الأروقة، خارج القاعة ينهض من القبو، شبحٌ مرعبٌ يتحاشى الجميع ذكره! الرأسمالية شبح لا يرغب أحد ذكرَه.

الناس هناك في الخارج يصيحون إنها الرأسمالية، فاسمعوهم.

قرأت بعض اللافتات المنشورة في الشوارع، وأظن أن شعارات أولئك الشبان المحتجين تشبه بعض تلك التي سمعتها في فترة شبابي، وتوقفت في زحمة الشعارات، عند شعارين يضجان بالحيوية، الأول ترفعه امرأتان: «لا تغيروا المناخ.. غيّروا النظام».

وها أنا ذا أحمله إلينا. فلنغير النظام لا المناخ! بهذه الطريقة ننقذ الكوكب. لأن الرأسمالية نموذج نمو مدمر يفتك بالحياة؛ ويهدد بإنهاء وجود الجنس البشري كلياً.

أما الشعار الثاني فيدعونا إلى التأمل، إذ يأتي متسقاً مع أزمة البنوك التي اجتاحت العالم وما زالت آثارها تظهر، ومع تقديم بلدان الشمال الغنية المساعدة للمصرفيين والبنوك الكبيرة. الولايات المتحدة وحدها قدمت مبالغ فلكية لإنقاذ البنوك (لم أعد أذكر الرقم بدقة). وفي الشارع يقولون: «لو كان المناخ بنكاً لأنقذتموه»! وهذا صحيح، فلو كان المناخ واحداً من كبرى بنوك الرأسمالية، لأنقذته حكومات الدول الغنية.

أظن أن أوباما لم يصل بعد! لقد تلقى جائزة نوبل للسلام، في اليوم ذاته لإرساله ثلاثين ألف جندي إضافي لقتل المزيد من الأبرياء في أفغانستان، ليأتينا الآن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويقف بيننا حاملاً جائزة نوبله للسلام!

تملك الولايات المتحدة آلة صك الأَموال، طباعة الدولارات، وقد أنقذت، أو تعتقد أنها أنقذت البنوك والنظام الرأسمالي... حسناً، هذا جزء من الملاحظة التي ذكرت مسبقاً أنني أريد تقديمها. لقد رفعنا أيدينا طالبين منحنا فرصة الكلام لتأييد الموقف الهام للبرازيل والهند وبوليفيا والصين، الذي تشاركهم به فنزويلا وأسرة بلدان التحالف البوليفاري، ولكن انظر يا سيادة الرئيس، منعونا ولم يسمحوا لنا بالكلام، لذلك من فضلك لا تحتسب هذه الدقائق من وقتي!.

أسعدني التعرف خارج قاعات المؤتمر على الكاتب الفرنسي «هيرفيه كيمف». وأود التوصية بكتابه «كيف يدمر الأغنياء الكوكب». هيرفيه كيمف يقول: كيف يدمر الأغنياء الكوكب! أما السيد المسيح فيقول: أهون على الجمل الدخول في ثقب إبرة، من دخول الغني إلى الجنة. هذا ما قاله السيد المسيح.

الأغنياء يدمرون الكوكب. أيعتقدون أن بمقدورهم الذهاب إلى كوكب آخر بعد تدميرهم هذا الكوكب؟ ألديهم خطة للذهاب إلى كوكب آخر؟ محالٌ في أفق هذه المجرة.

سأقرأ فقرة هامة وردت في الكتاب الذي أعطاني إياه إغناسيو رامونت الموجود في ركن ما من هذه القاعة، يقول كيمف في نهاية تمهيده للكتاب أو مقدمته: «ليس بمقدورنا تخفيض الاستهلاك المادي العالمي ما لم ندفع الأقوياء نحو تقديم التنازلات على عدة مستويات، وما لم نقاوم التفاوت الكبير. من الضروري، حيوياً، أثناء اكتسابنا وعياً أن نفكر عالمياً، وننشط محلياً»، إضافة المبدأ الذي يطرحه أمامنا الوضع القائم: أن «نستهلك أقل ونتشارك أكثر».

أعتقد أنها نصيحة ثمينة يقدمها لنا هذا الكاتب الفرنسي.

بين الأغنياء والفقراء

التغير المناخي هو المشكلة الأكثر تدميراً للبيئة في هذا القرن. فيضانات، جفاف، عواصف شديدة، براكين، جبال جليدية منصهرة، ارتفاع منسوب مياه البحار، محيطات حمضية، موجات حر، كلها تزيد من قسوة آثار الأزمة العالمية المطبقة علينا.

يتخطى النشاط البشري القائم حدود الاستمرارية، ويعرّض الحياة على سطح الكوكب للخطر، وحتى في هذه المسألة لسنا متساويين. وأود التذكير هنا أن أغنى ٥٠٠ مليون إنسان، أي ٧٪ من سكان العالم. هؤلاء السبعة بالمائة، الخمسمائة مليون الأغنى، مسؤولون عن ٥٠٪ من الانبعاثات الغازية، بينما الخمسون بالمائة الأفقر مسؤولون عن ٧٪ فقط من الانبعاثات.

لذلك يذهلني، إلى أقصى حدود الاستغراب، التعامل مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية بالمستوى نفسه. يكاد عدد سكان الولايات المتحدة يصل إلى ٣٠٠ مليون نسمة، بينما عدد سكان الصين يبلغ خمسة أضعاف سكان الولايات المتحدة التي تستهلك ما يزيد عن عشرين مليون برميل نفط يومياً، بينما لا تستهلك الصين سوى ٥-٦ مليون برميل يومياً، لذلك لا يمكن مطالبة الصين بمثل ما نطالب به الولايات المتحدة.

توجد قضايا تحتاج إلى نقاش، أتمنى أن نتمكن، نحن رؤساء الدول والحكومات، من الجلوس ومناقشة الحقيقة، حقيقة هذه القضايا فعلياً.

تضرر ٦٠٪ من المنظومات البيئية للكوكب، وتفسّخ ٢٠٪ من القشرة الأرضية، وكنا مجرد شهود سلبيين على زوال الغابات، وانتهاك الأراضي، والتصحر، وتدهور موارد المياه العذبة، وفرط استثمار الثروات البحرية، والتلوث، وتدهور التنوع الحيوي.

يتجاوز استغلال الأرض قابلية تجديدها بنسبة ٣٠٪. ويفقد الكوكب ما يسميه الخبراء «القدرة على الضبط التلقائي». ويومياً يتم تخليف نفايات أكثر مما يمكن معالجته. أصبح استمرار جنسنا البشري مؤرقاً لوعي الإنسانية. ورغم الضرورة الملحة، مر عامان من التفاوض لتجديد الالتزام باتفاقية كيوتو، وها نحن نجتمع هنا، دون أي اتفاق جدي وحقيقي.

أما بالنسبة للوثيقة المتسربة من السماء الزرقاء، حسبما وصفتموها، فتعلن فنزويلا، وبلدان مجموعة التحالف البوليفاري «ألبا»، ما أعلناه سابقاً عن أننا لن نوافق إلا على نصوص الوثائق التي تردنا من مجموعات العمل المنبثقة عن بروتوكول كيوتو واتفاقيته. ولا نعترف بشرعية غيرها، فهي النصوص التي انكببنا على مناقشتها بجد طيلة سنوات.



وفي هذه الساعات الأخيرة، أعتقد أنكم لم تنالوا قسطاً من النوم، إضافة إلى أنكم لم تتناولوا الطعام حتى، لا يبدو لي منطقياً أن يأتينا فجأة أحد ما «ناكشاً وثيقة من تحت أظافره»، حسب تعبيركم.. لقد أصبح واضحاً في هذه اللحظة أن تحقيق الهدف العلمي المادي المتمثل بتخفيض انبعاث الغازات الملوثة، والتوصل إلى اتفاق تعاون طويل الأمد، قد أخفق إخفاقاً ذريعاً حتى الآن.. فما السبب؟

لا شك لدينا بأن السبب هو موقف الدول العالمية الأقوى غير المسؤول، وفقدانها الإرادة السياسية. ولا ينزعجنّ أحد! أذكر مقولة خوسيه جيرفاسيو أرتيغاس: «مع الحقيقة، لا إزعاج ولا خوف». لكنه واقعياً موقف غير مسؤول، معطِّل، إقصائي، وتعاطٍ نخبوي مع مشكلة تخصنا جميعاً، وبمقدورنا حلها سوية.

تنمّ الرجعية السياسية وأنانية أكبر المستهلكين، الدول الأغنى، عن تبلد حسها وعدم تضامنها مع الفقراء، والجائعين، الأكثر عرضة للأمراض والكوارث الطبيعية. الأمر الجوهري هنا هو التوصل إلى اتفاق واحد جديد، ملائم لجميع الأطراف غير المتكافئة على الإطلاق، كلّ حسب قدراته التقنية والمالية والاقتصادية، اتفاق يقوم على أساس الاحترام غير المشروط للمبادئ المتضمنة في الاتفاقية.

ولذلك يتعين على الدول المتقدمة أن تلتزم بتخفيض حقيقي وكبير لانبعاثات الغازات في بلدانها، وأن تأخذ على عاتقها تقديم المساعدات المالية والتقنية للدول الفقيرة لتمكينها من التغلب على الآثار المدمرة للتغير المناخي. وبهذا الشأن يجب الاهتمام بشكل خاص بالدول-الجُزر المنفردة، والدول الأقل نمواً.

أرقام وحقائق كارثية

تغير المناخ ليس المعضلة الوحيدة التي تواجه الإنسانية، إذ تؤرقنا عذابات ومظالم أخرى، فرغم قرارات قمة مونتيري وغيرها من القمم التي عُقدت، يكشف اتساع الهوة الفاصلة بين الدول الغنية والفقيرة الغطاء عن الحقيقة، ومثلما ذكر رئيس السنغال: لا نرى سوى وعود ونكث بها، ومازال العالم يواصل مسيرة التدمير.

الدخل الإجمالي لأغنى خمسمائة شخص في العالم أعلى من دخل أفقر ٤١٦ مليون إنسان. أما الـ ٢,٨ مليار فقير ممن يعيشون على دخل أقل من دولارين يومياً، فيمثلون ٤٠٪ من سكان الكوكب، ولا يتلقون سوى ٥٪ من إجمالي الدخل العالمي.

وكل عام يموت ٩,٢ مليون طفل قبل بلوغهم العام الخامس، ٩٩,٩ من هذه الوفيات من نصيب أطفال الدول الأكثر فقراً.

كما يبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع ٤٧ من كل ألف مولود حي، بينما يبلغ في الدول الغنية ٥ من كل ألف مولود. وسطي عمر الإنسان في العالم ٦٧ عاماً، ويصل في البلدان الغنية إلى ٧٩ عاماً، لكنه في بعض الدول الفقيرة لا يتجاوز حد الأربعين عاماً.

إضافة إلى ذلك، يوجد مليار ومائة مليون إنسان محرومون من مياه الشرب. ملياران وستمائة مليون إنسان محرومون من الرعاية الصحية، وأكثر من ٨٠٠ مليون أمّي، و١,٠٢ مليار جائع، هذا هو السيناريو العالمي.

ونصل إلى السبب، ما السبب؟

عندما نتحدث عن الأسباب، دعونا لا نتجاوز تحديد المسؤوليات، ومدى عمق المشكلة. وبالعودة إلى الموضوعة الرئيسية في مجمل هذه البانوراما الكارثية، السبب بلا شك هو تدميرية البنية العضوية لرأس المال، ونموذجها المتجسد مادياً: الرأسمالية.

بين يدي اقتباس لأحد لاهوتيي التحرير أود قراءته مختصراً، يقول ليوناردو بوف البرازيلي من «أمريكانا»، كما تعرفون، ما يلي:

«ما السبب؟ آه، إنه حلم الوصول إلى السعادة من خلال التراكم المادي الناتج عن نمو لا نهائي، باستخدام العلم والتكنولوجيا التي تمكّنهم من الاستغلال غير المحدود لكل موارد الأرض». ثم يستشهد بتشارلز داروين واصطفائه الطبيعي، البقاء للأكثر تأقلماً وتكيفاً، لكننا نعلم أن الأقوى يبقى ويستمر على رفات الأضعف.

أما جان جاك روسو الذي يتوجب علينا تذكره باستمرار فقال إنه بين القوي والضعيف، تُقمَع الحرية. لذلك تتحدث الإمبراطورية عن الحرية؛ حرية أن تقهر، أن تغزو، أن تقتل، أن تبيد، وحرية أن تستغل. هذه هي حريتهم، بينما يضيف روسو «القانون وحده هو الذي يحرر».

هناك دول تأمل في عدم صدور وثيقة عن هذا المؤتمر لأنها لا تريد قانوناً، لا تريد معياراً، لأن غياب القوانين يسمح لها بممارسة حريتها الاستغلالية، حريتها الطاحنة.

يتعين علينا بذل الجهد ومواصلة الضغط، هنا وفي الشوارع، كي نستصدر هذا التعهد، الوثيقة الملزمة لأعتى بلدان المعمورة.

حسناً، سيادة الرئيس، يسأل ليوناردو بوف.... هل التقيت يوماً بليوناردو؟ لا أعرف ما إذا كان سيأتي، التقيته مؤخراً في الباراغواي، ونحن نقرأ دوماً ما يكتبه.

أيمكن لأرض متناهية ومحدودة أن تحتمل مشروعاً لا متناهياً؟

لنعترف أن أطروحة الرأسمالية، أي النمو اللا متناهي، هي نمط تدميري.

ثم يسألنا ليوناردو، ما الذي نتوقعه من كوبنهاغن؟

نتوقع على الأقل هذا الاعتراف البسيط: ليس بمقدورنا الاستمرار على المنوال ذاته. وتقديم اقتراح بسيط بالمقابل: تغيير السلوك والدرب. دعونا نقوم بذلك، إنما بلا شؤم، بلا رياء، بلا ازدواجية برامج، وبدون وثائق تهبط علينا من السماء، بل مع الحقيقة مشرعة في وجه زرقة السماء.

إلى متى؟

نحن نسأل من فنزويلا يا سيادة الرئيس، أيها السيدات والسادة، إلى متى سنظل نسمح بهذا الجور والتفاوت؟ إلى متى سنظل نتحمل النظام الاقتصادي العالمي الحالي وآليات السوق السائدة؟ إلى متى سندع الأوبئة الفظيعة، كالإيدز، تفتك بشعوب كاملة؟ إلى متى سنظل نسمح بعدم إطعام الجائعين، وعدم تمكينهم من إطعام أطفالهم؟ إلى متى سنسمح بموت ملايين الأطفال من أمراض قابلة للعلاج؟ إلى متى سنستمر بالسماح للصراعات المسلحة أن تسفك دماء ملايين الناس الأبرياء بهدف استيلاء الدول القوية على الموارد الطبيعية للشعوب الأخرى؟

كفوا عن العدوان وشن الحروب!

نحن شعوب العالم نطالب الإمبراطوريات، وكل أولئك الذين يسعون لإنجاز هيمنتهم على العالم واستغلالنا، لا نريد مزيداً من القواعد العسكرية الإمبريالية أو من الانقلابات العسكرية! لنبن نظاماً اجتماعياً واقتصادياً أكثر عدلاً وإنصافاً، لنستأصل الفقرَ، ولنوقف حالاً رفع مستوى الانبعاثات الغازية، لنوقف تخريب البيئة ونتجنب كارثة التغير المناخي المهولة، ولننذر أنفسنا لهدف سام أن يصبح كل فرد منا أكثر حرية واتحاداً مع الآخرين.

سيادة الرئيس، قبل نحو قرنين من الزمن، فنزويلي ذو بعد كوني، محرِّر أمم، وسلف خلّف الحكمة لليسار الواعي، عبر أجيال متعاقبة قال: «إذا ما الطبيعة واجهتنا، فلنصارعها ونطوعها». إنه سيمون بوليفار، المحرِّر.

من فنزويلا البوليفارية حيث، في مثل هذا اليوم قبل عشر سنوات، عشر بالضبط، حلت بنا أكبر مأساة مناخية في تاريخ بلدنا (سميت مأساة فارغاس)، من فنزويلا التي تكافح ثورتها لأجل إحقاق العدالة لكل الناس، نقول إنها ممكنة فقط من خلال الاشتراكية.

الاشتراكية، هي الطيف الآخر الذي تحدث عنه كارل ماركس، والذي يتجول هنا أيضاً، كطيف مقاوم. الاشتراكية هي الاتجاه، هي درب إنقاذ الكوكب، دون أدنى شك لدي. بينما الرأسمالية هي الطريق إلى الجحيم، إلى تدمير العالم. نعلنها من فنزويلا التي تواجه تهديدات الإمبراطورية الأمريكية، فقط لأنها تبنت خيار الاشتراكية.

من بلدان مجموعة «ألبا»، التحالف البوليفاري، نعلن، مع الاحترام ومن القلب، أريد أن أتوجه باسم الكثيرين من أبناء هذا الكوكب، إلى حكومات وشعوب الأرض، بصياغة جديدة لمقولة المحرر سيمون بوليفار: إذا ما واجهتنا الطبيعة التدميرية للرأسمالية، فلنواجهها ونطوّعها. لنغادر حالة التراخي بانتظار هلاك البشرية.

التاريخ يدعونا إلى الاتحاد والنضال.

إذا امتنعت الرأسمالية، فنحن مجبرون على القتال ضدها وفتح طريق خلاص الجنس البشري. الأمر عائد لنا، رافعين رايات المسيح، ومحمد، المساواة، الحب، العدالة، الإنسانية، الإنسانية الحقيقية العميقة. وإذا لم نقم بذلك، فسوف يندثر أروع مخلوقات الكون. الكائن البشري، سوف يختفي!

يبلغ عمر هذا الكوكب مليارات السنين، وقد بقي هذا الكوكب موجوداً عبر مليارات السنين من دون الجنس البشري، أي أنه لا يحتاج إلينا كي يكون. لكن من دون الأرض نحن لن نكون، نحن ندمر «باتشاماما» (أُمّنا الطبيعة) كما يقول شقيقنا إيفو، سليل سكان أمريكا الجنوبية الأصليين.

في الختام، سيادة الرئيس، لنستمع إلى كلمات فيدل كاسترو حين قال: «الجنس الوحيد المعرض للانقراض هو البشرية».

لنسمع قول روزا لوكسمبورغ: «الاشتراكية أو البربرية».

ولنصغ لقول المسيح المخلّص: «طوبى للفقراء الذين لهم ملكوت الفَردوس».

السيد الرئيس، السيدات والسادة، بإمكاننا منع تحويل الأرض إلى مقبرة للإنسانية. ولنحوّل الأرض إلى جنة، جنان حياة وسلام لكل الجنس البشري. سلام وأخوة جميع الناس.

«الاشتراكية، هي الطيف الآخر الذي تحدث عنه كارل ماركس، والذي يتجول هنا كطيف مقاوم.. الاشتراكية هي الاتجاه، هي درب إنقاذ الكوكب.. بينما الرأسمالية هي الطريق إلى الجحيم، إلى تدمير العالم».

«يتعين على الدول المتقدمة أن تلتزم بتخفيض حقيقي وكبير لانبعاثات الغازات في بلدانها، وأن تأخذ على عاتقها تقديم المساعدات المالية والتقنية للدول الفقيرة لتمكينها من التغلب على الآثار المدمرة للتغير المناخي».

قاسيون - العدد 434 السبت 26 كانون الأول 2009

جردة حساب لاحتفالية القدس عاصمة للثقافة العربية 2009



◄ جهاد أبو غياضة

شهدت بداية العام ٢٠٠٩ انتقالاً عاثراً لشعلة احتفالية عاصمة الثقافة العربية من دمشق إلى القدس بوصفها العاصمة لهذا العام. وكان وزراء الثقافة العرب قد أقروا خلال اجتماعهم في مسقط ٢٠٠٦ أنّ القدسٍ عاصمة للثقافة العربية للعام ٢٠٠٩ بدلاً عن بغداد التي اعتذرت نتيجة سوء الوضع الأمني فيها، على أن تتقاسم الدول العربية فعاليات ونشاطات الاحتفالية، وتقام في جميع الدول العربية كما في القدس وسائر الأراضي الفلسطينية.

وبعد تأجيل قسري لثلاثة أشهر انطلقت مراسم الاحتفالية المكلومة أولاً لغياب الراحل الكبير محمود درويش الذي كان من المقرر أن يرأس المكتب التنفيذي للاحتفالية، ثم استقالة د. حنان عشراوي بعد فترة وجيزة من تعيينها لرئاسة المكتب التنفيذي، وثالثاً استقالة باسم مصري المفاجئة وغير المفهومة حتى الآن، بعد قرابة تسعة أشهر من توليه رئاسة المكتب التنفيذي، ليُترك الأمر لديوان الرئاسة ورئيسه وفيق الحسيني، وكأن الأمر مؤتمر صحفي أو ندوة يقيمها محمود عباس!!

كان لابد للوضع السياسي الفلسطيني، جدلياً، أن يرخي بثقله المنقسم والمتناحر على الاحتفالية، فكان هناك مكتبان تنفيذيان متعارضان سياسياً، واحد تابع لـ«مكتب الرئاسة» في رام الله، و آخر لـ«الحكومة المقالة» في غزة، وشعاران للاحتفالية وإن اشتركا بالخلل البنيوي الأساسي وهو كلمة القدس المكتوبة بالانكليزية al-QUDS ، والتي لا ترد في أي قاموس غربي، ولا يتعرف عليها الكمبيوتر للدلالة على المدينة التي اسمها باللغة الانكليزية Jerusalem.

أما برنامج الاحتفالية فقد كان طموحاً جداً، لكن على الورق فقط. فقد اعتقد المنظمون من الجانبين، كلٌّ حسب أجندته وأهدافه، أن الندوات الثقافية باسم القدس على امتداد الوطن العربي تضع المدينة المقدسة مجدداً على جدول أعمال العرب والعالم. لأنهم كانوا يدركون جيداً أن سلطات الاحتلال ستمنع جميع الاحتفالات في المدينة. والحق أنه لم يكن من الصواب في شيء الاحتفاء داخل المدينة بقدر ما كان المطلوب تفعيل قضيتها، وبالتالي القضية الفلسطينية، ووضع الثقافة في خضم معركة الوجود، خصوصاً وأن المعركة ثقافية بالدرجة الأولى.

ودون دخول في احتساب الأخطاء الكثيرة، وهي الصفة التي اكتنفت عمل المؤسسات الرسمية والأهلية المشاركة في فعاليات الاحتفالية.. من غياب الخطة المدروسة الجدوى، إلى الارتجال وربما التجريب، إلى استثناء وتجاهل المئات من مثقفي وكتاب وفناني فلسطين نتيجة للمحاباة التنظيمية والحزبية. سنجد أن غالبية الفعاليات فيما يبدو تصطدم بالواقع السياسي العربي، وهو ما يحولها مهرجانات خطابية إنشائية توزع الاتهامات والجوائز، وتعيد ما حفظناه عبر سنين نكبتنا، من الإنشاء و الشعارات و التميع السياسي، وحتى التحلل الأخلاقي الذي رافق مأساة القدس، وهو ما يضاعف اجترار الحديث عن المدينة المقدسة، ويزيد إفساد الاحتفالية التي لا تضيف لها ولا لسكانها المصلوبين شيئاً. وهاهو العام يشرف على نهاياته، ولم نشهد بعد نشاطاً ثقافياً يليق بمكانة القدس في الثقافة العربية والإنسانية.

الاحتفاء (الإسرائيلي) بالقدس عاصمة للثقافة:

كل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة جعلت من مدينة القدس خط التماس الأول في معركتها مع الشعب الفلسطيني والعالم العربي والإسلامي، وإن كان مخطط تهويد القدس لا يبدأ منذ سقوطها الكلي في العام ١٩٦٧ بل يعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى. فقد بنيت الجامعة العبرية بالقدس عام ١٩٢٥م، ومستشفى «هداسا» عام ١٩٣٩م.

وتواجه مدينة القدس ضمن سياق مخطط القدس الكبرى الإحلالي إجراءات عدوانية مستمرة امتدت لتطال الحجر والبشر، كإبعاد ٢٥ ألف مقدسي من أراضيهم بفعل بناء الجدار العنصري، ومصادرة آلاف الدونمات الزراعية، وتوسيع وزيادة عدد قاطني المستوطنات الـ٢٩ في القدس، وتقييد التمدد العمراني العربي فيها، وممارسة سياسة العزل والترهيب للمقدسيين عبر تهديد التجمعات العربية بالإزالة، واحتلال البيوت بالقوة والذرائع الواهية، ودعم اعتداءات المستوطنين وإمدادهم بالسلاح، وجعل شعور فقدان الهوية لدى المقدسيين هو الحاضر في المقام الأول داخل المدينة. بالإضافة لإغراق الأحياء العربية بالمخدرات لتدمير الشباب. وإغلاق أكثر من ٥٠ مؤسسة ثقافية، والاستيلاء على الأوقاف المسيحية والإسلامية لطمس معالم المدينة.

وفي الأمس القريب أقرت الحكومة الإسرائيلية في موازنتها العام القادم ١,٥ مليار دولار لإحاطة المدينة بكتل استيطانية تتصل مع المستوطنات الكبرى بشبكة طرق تحتضنها بنية تحتية ضخمة تسهم بإخراج القدس من دائرة الحل عبر فرض وقائع لا يمكن تغيرها على الأرض. وآخر الاحتفاءات ما كشفت عنه صحيفة «هآرتس» بأن سلطات الاحتلال تنفذ، بوتيرة متصاعدة، عمليات سحب هويات المقدسيين التي بلغت خلال عام ٢٠٠٩ فقط ٤٥٧٧ هوية مقدسي وهو الرقم الأعلى منذ احتلال المدينة.

الدولة العبرية التي أعلنت ضم القدس الشرقية سنة ١٩٨٠ بعد أن كانت قد احتلتها في ١٩٦٧، ما زالت ترفض الاعتراف بـ١٩ قراراً دولياً يعتبر القدس أرضاً محتلة. وقد فرض الإسرائيليون بقرار صدر عن الكنيست في أواخر ٢٠٠٧ عدم التنازل عن القدس الشرقية في أي حل تتوصل له حكوماتهم، إلا إذا حصل على غالبية ثلثي أعضاء الكنيست.

القدس معركة ثقافية حضارية وتاريخية وسياسية وإعلامية:

هكذا تتعدد مخططات تهويد القدس وتتزايد خطورة ما يجري على أرضها الآن وأكثر من أي وقت مضى، بينما نحن كأمة نمارس احتفالات تقليدية بالقدس عاصمة للثقافة العربية في إطار فهم ناقص ومبتور، احتفالات أجهزة ثقافية مصحوبة بالبهرجة الإعلامية، بينما المسؤولية الحقيقية تقع على جموع المثقفين والمؤرخين والجغرافيين والقانونيين والعلماء..

ينتهي عام الاحتفالية ولا تنتهي قضية القدس بانتهائه. وما حدث من ركود إبداعي في برامج الاحتفالية يعبر عن حالة ضعف مريرة في الثقافة العربية عموماً. الاحتفالية فشلت في استغلال هذه المناسبة لإخراج التظاهرة من البوتقة العربية حتى يمكن تأمين اهتمام دولي بالمناسبة ممكن أن ننتقل فيه من الثقافي إلى السياسي وطرح القضية ببعدها الحقيقي والعميق؟ فهل نحن مقتنعون بأن ما قدمناه من عمل للقدس يكافئ حجم العدوان عليها ويقدر على صده في الوجدان على أضعف الإيمان؟ وهل يكافئ إمكاناتنا الضخمة ثقافياً وإعلامياً وبشرياً؟

القدس فاتحةٌ لجبهة المعركة الثقافية مع النقيض، مع الهزيمة والتطبيع والتفريط بالحقوق والثوابت، وتحتاج لانطلاقة احتفالية جديدة، وعمل جاد ودؤوب من أهل الثقافة يسد غياب أهل السياسة الذين لم يتمكنوا من تحقيق وحدة موقف قوية ضد سياسة التهويد، والعمل الثقافي يمتلك من حرية الحركة ما يؤهله لتقديم بدائل ليست قليلة الأهمية.

■■



ربما..!

صوتنا المكسور

مع عزف الرجل الغجريّ على مزماره (الزمر بالتسمية الشعبية) خرج كلّ الأشخاص الذين عرفتهم دفعة واحدةً، وكأنهم ينسلّون من ثقوب الآلة الخشبية. رأيتُ (زوربا) متربّعاً بهدوء وسط (الديوانية) على غير عادته في الضجيج الذي صوّره به كازانتزاكيس.. الشيخ حسني (كما جسّده محمود عبد العزيز في فيلم «الكيت كات» لداوود عبد السيّد).. فلورنتينو إرثا بطل «الحب في زمن الكوليرا» مدجّجاً بغرام نصف قرن ونيّف وأيام.. شخصيات الروايات جميعها، بطلات وأبطال الأفلام، الأصدقاء من كل المراحل بدءاً من رفاق الحارة وحتى آخر شخص صاحبته على الإنترنت، شخصيات الحواري الخلفية، طرفاء العائلة وغلاظها .. كلهم كلهم.. تقريباً الناس، كل النّاس، توافدوا من ثقوب (الزَمّر) حين تجوّل عازفه سماعيّاً بين «الرست» و«البيات»، وجلب البرية طازجة لتقعد على ركبتيه.

ورغم خليط المشاعر الضارية والتهيّؤات الجنونية المستطيرة استطاع العقل أن ينهض بسؤاله: ماذا جرى للأغاني والموسيقى الشعبيتين؟؟ أليس مريباً أن تتحوّل الربابات والمجاوز والشبّابات إلى أزرار كيبورد في حفلات خلبيّة يسوقها الأورغ؟؟

ثمة انكسار عنيف في وجداننا الجمعيّ نراه واضحاً وصريحاً في الثقافة الفطرية التي دونت معارفها وخبراتها وتواريخها على شكل أغانٍ وعتابا ومواويل وندب وموسيقى!!

ثمة عناصر كثيرة تموت، على رأسها الروح..

دعونا نتذكّر أن البزق صار إلى ما نعرفه كآلة لا محدودة الإمكانات بفضل أميره محمد عبد الكريم، فمعه تطورت الآلة ذات الوترين المتواضعين إلى منجم نغميّ لا حدود لسحرها. الأمر نفسه حدث لليرغول (المجوز الطويل) على حنجرة خالد سليمان طحيمر، ذلك الفلسطيني المجهول الآن وسابقاً، لأن الشهرة كانت من نصيب معزوفات يرغوله التي كانت تضجّ بها إذاعتا «دمشق» و«صوت العرب» كما لو كانت بركاناً عاطفياً لا مهرب من حمم مقاماته. ولنسأل كذلك: أين هو الشاعر الشعبي الذي يمكنه قول المكان والزمان كما فعل الشيخ عبد اللّه الفاضل الذي اجترح فن العتابا بالشكل الذي باتت معروفة به في وقتنا الحاضر، حين كتب عذابات المرض والهجران ووحدته مع كلبه (شير).

واحدة من مآسينا العظمى أن الموسيقى الشعبية مهدّدة بالانقراض، ناسين كليّاً أنها إحدى أهم مكونات هويتنا الثقافية الأساسيّة.. فكيف لثقافة أن تكون وقد تخلّت عن خصوصيتها؟؟

ليس في هذا حنين إلى ماض ذهبيّ، ولا محاربةً لفكرة التقدّم، فقد كان يمكن للفنون القديمة أن تستمر إلى جوار الجديدة (أو في جرار جديدة) لولا أن الصوت، صوتنا، نفسه قد انكسر، وبَصَمَتُه امّحت.. لذا لا تلوموا الروح وهي تطلق صراخها، في محاولةٍ لاستعادة الصوت، ضد كل من يروم تزييفها..

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

ركن الوراقين

تأخير الغروب



«تأخير الغروب» كتاب موجه لـ«امرأة كل يوم، لامرأة بلادي، وامراة العالم» كما تقول المقدمة... يحمل هذا الكتاب عنواناً فرعياً هو: «التقديس والتأثيم - بحث في ازدواجية العقل النسوي العربي» حيث تذهب المؤلفة السورية كلاديس مطر إلى مراجعة شاملة للنسوية العربية التي تناقشها تحت عناوين: نظرية الجنس اللطيف، مرحلة المرآة، ناقصات العقل، مخاوف العقل الأنثوي، الجنس، ثقافة العنف المشروع، الماضي المقدس والإبداع المعارض.. تقول الكاتبة في مقدمتها: «إنه حديث لا يُختزل بامراة واحدة، ولا يسعى للثأر، ثم ينشغل بالمجاملات، وإنما يرى بعين التكامل مع وجدان الرجل كل النساء: تلك التي تفور بأنوثتها الوجدانية المتحققة، وتلك التي تعاني من أنوثة معطلة».

«تأخير الغروب» من إصدارات «دار التكوين» بدمشق ٢٠٠٩.

في غيبوبة الذكرى



عنوان حمله الكتاب الدوري الصادر مؤخراً عن مجلة «دبي»، وهو من تأليف الناقد العراقي المعروف حاتم الصكر، حيث يقدم لنا مجموعة من الدراسات في قصيدة الحداثة متناولاً أبرز إشكالاتها وتجاربها، متجولاً بنا على دروب الشعر المتنوعة، تلك التي عبدها لصوص النار في توقهم إلى مناخ شعري عربي جديد. من الدراسات التي يحتويها الكتاب: قصيدة الحدث بين الموضوع والفن، القصيدة السياسية والقصيدة الوطنية، قصيدة النثر وحجاب التلقي، مداخلات مقترحة لقراءة شعر محمود درويش، أجراس السياب، الجواهري قصيدة الأنا المنفعلة، قصيدة الجسد، قصيدة المدن، قصائد الغياب..

يذكر أن الصكر من مواليد بغداد ويعمل أستاذاً في جامعة صنعاء منذ عام ١٩٩٥، ولديه العديد من الدراسات النقدية الهامة.

■■

خالد الهبر:

أغنِّي للمُهمَّشين.. ولم.. ولن أخرجَ من جلدي



إعداد وحوار:
رائد وحش - جهاد أسعد محمد

شارك الفنان اللبناني الملتزم خالد الهبر في إحياء الاحتفال بالذكرى الـ٨٥ لتأسيس الحزب الشيوعي السوري الذي دعت إليه اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، والحزبان الشيوعيان السوري واللبناني، التقته «قاسيون» عقب الاحتفال، وكان الحوار التالي:

• الأستاذ خالد الهبر، ما الضمان الذي صانك من الانزلاق إلى مواقع أخرى وهو ما حدث مع بعض الفنانين اللبنانيين، الذين عادوا إلى مربعاتهم المجتمعية الضيقة بعدما عرفوا في فترات سابقة كفنانين ملتزمين يساريّ الهوى؟؟

أظن أنه الوعي السياسي أولاً، ثم تربيتي وتنشئتي في المقام الثاني، فلقد تربيت في أسرة شيوعية نشرت المحبة في البيت، وعلمتنا السلوك النظيف خارج الطوائف والمذاهب.. لقد صانني هذان الأمران من الانزلاق، وجعلاني أبقى صامداً ولا أخرج من جلدي.

• هل لذلك علاقة ببقائك بعيداً عن الأضواء لفترة طويلة؟؟

الصمت بحد ذاته موقف. صمتت في التسعينيات، وهذا أفضل من أن تعمل من أجل أن تعمل. فضيلة الصمت أنه يجعل الفنان يخرج بجديد.

• ما الجديد في ألبوم «هيدا زمانك» في مقياس تجربتك العريضة؟؟

لا نستطيع أن نقول إنه ثمة جديد من ناحية المضمون، فأنا أنطلق من الجذور نفسها وأمضي في الاتجاه ذاته، لكن «هيدا زمانك» يمثل حالة كنت أعيشها قبل أسطوانة «مع الوقت بتنسى».. إذ يوجد فيه الكثير من الغضب والمباشرة نتيجة الأوضاع المقرفة التي نعيشها. المغني الملتزم مثلي من المفترض أن يذهب إلى موضوعه كما هو، وشخصيا أحب هذا الغضب.

• هل هو استعادة للغضب الذي رصدته وعبّرت عنه في السبعينيات؟؟

صحيح، هناك استعادة للوعي السياسي الواضح والأحلام القديمة التي تخلينا عنها في فترة ظلام عالمي، وأعني (لبنانيا) الفترة ما بين اتفاق الطائف وعام ٢٠٠٠، وهي الفترة التي اعتقد فيها الناس أن الحروب انتهت والقضايا حسمت، وأن مهرجان الفرح قد بدأ ولذا يجب نسيان الماضي، وقتها اشتغلت «مع الوقت بتنسى»، كي أقول للجميع إنه لا يمكن النسيان، هل ما جرى سهل إلى هذا الحدّ؟؟ من ينسى كيف ذهبت حياتنا في الحروب؟؟ ثم على ماذا تراهنون الآن؟

من حيث الإطار الفني هل ما تزال المغني الذي يحمل قيثارته ولا يؤمن بالتوزيع؟؟

أظن أن التوزيع الذي أعمله كاف للنوع الذي أغنيه، فالأغاني القصيرة تصل إلى القلب مباشرة بفضل شكلها ومضمونها، وهذا هو رهاني.

يقال إن ميلك نحو التبسيط يجعل الآخرين متفوقين عليك، فأنت أردت أغانيك بسيطة ومفهومة لأنك تغني للبسطاء ما أثّر على جودة اللحن والأغنية ككل، فيما ذهب الآخرون إلى إلباسها نوعا من التعقيد، فتميزوا؟؟

لا أرى ذلك صحيحا.. والتبسيط عندي لم يؤثر على الجودة لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون.. فحتى لو عملت أغنية كاملة على آلة واحدة تصل الرسالة، السر ليس في الكم والشكل فقط بل في النوع أساسا. هناك أغان مهما عملت لها تبقى أجمل على آلة واحدة، وهنا لا تنفع كل البهرجات. آأسف كثيرا على من يفاخر بأنه عمل مع ستين عازفا بهدف تزييني..

• من أين جاءت السهولة والبساطة إلى جملتك الموسيقية؟؟

أنا ابن مدرسة موسيقية متعددة الوجوه، فمن جهة أدين للمدرسة الرحبانية، ولا تنس أن أهم قيم فن الرحابنة هي البساطة.. وكذلك أنا ابن المدرسة الفرنسية التي تتميز بالأمر نفسه، وكذلك المدرسة الانكليزية والأمريكية اللاتينية..والمدرسة المصرية، خصوصا الشيخ إمام، كلّ هؤلاء كانوا بمثابة خلطة ربتني على شيء نتاجه ما قدمته.

• أنت كغالبية الفنانين لديك مشكلة في الإنتاج، وربما تتفاقم المشكلة عندك أكثر كونك مغنيا ملتزما.

• أولا لست غزير الإنتاج.. مثلاً مجموعة «هيدا زمانك» بدأت بها في العام ١٩٩٢ وانتهيت منها في ٢٠٠٣.. لست أرضى عن أغنية بسهولة..

لكن مشكلات الإنتاج موجودة دائما، ويعاني منها الجميع، أنا محظوظ حاليا كوني تعرفت على شركة إنتاج قررت أن تنتج لي كل أعمالي من الآن فصاعدا وهي شركة «ساوند ديجتال». التسويق صعب بسبب القرصنة، خاصة وأننا نعتمد على المبيع في الخارج.

• هل تعتقد أن وجود الجهة المنتجة سيجعلك أكثر غزارة؟؟

نعم.. أحيانا أنجز أغنية ولأنني لا أسجلها أقف عندها ولا أفكر بشيء جديد.. هذا يعيق كثيراً..

• على المستوى الشخصي ما اهتماماتك ما هواجسك؟؟

هواجسي سياسية كأغانيَّ، وأكثر ما أهجس به هو تحصين النفس من أجل الاستمرار بالنَفس نفسه، حتى من الناحية الصحية.. الآن للأسف ربما لا أحد غيري يعمل هذا النوع من الفن.. كان من المفترض بعد ثلاثين سنة من تجربة الأغنية الملتزمة بقضايا الناس وهمومهم، أن يخرج جيل جديد يتبناها... لكن العكس هو ما يحصل الآن..

• أنت غنيت الفصحى والعامية عندما تكون أمام نص كيف تشعر بأن هذا النص لك، وأنك يجب أن تغنيه؟

أي شيء يعجبني يمسكني.. يؤثر فيّ.. أحبّ الصدمة.. أحب أن أصدم الجمهور، ولكن أولا يجب أن تصدمني الكلمة..

• هل تذمرت من الجمهور؟؟

لا.. إلا مرة واحدة فقط في مدرسة لبنانية للجالية الأمريكية، غنيت لهم ثم اكتشفت أن لا أحد منهم يتكلم اللغة العربية!.

• لا تزال مؤمنا بالمقاومة والرفض وبالفقراء والمهمشين ألم تتعرض لإغراءات تريد أخذك إلى الجانب الآخر؟؟

الإغراءات كانت دائما موجودة.. وهي موجودة الآن وستبقى.. ولكن وعيي، كما أسلفت، هو بمثابة البوصلة، وهو ما يشكّلُ لي الحماية من ارتكاب الأخطاء..

• تمر في أغانيك جمل عاطفية كيف يتم ذلك مع شحنة الغضب؟؟

أجمل شيء هو التنوع على مبدأ وحدة وصراع الأضداد،... بين الفكرة العامة وكيفية تمريرها، وهذا ما يساعد على الصدمة، لأنك تجمع بين الحنان والصخب..

• ما رأيك بالتجارب الملتزمة الآن؟؟

غير موجودة.. أنا لا أسمع بها..

• سميح شقير مثلاً؟؟

سميح جميل.. الآخرون توقفوا..

• هناك أغنية ملتزمة جديدة تغني لأشياء إنسانية دون مباشرة ألم يحن الوقت لكي تتطوّر الأغنية الملتزمة؟؟

الأغنية الملتزمة متطورة بأغراضها ومواضيعها وبطريقة توزيعها، أكثر من سواها، هي سابقة زمانها..

■

«قاسيون» تزور «ضيعة ضايعة»:

ثقة أكبر، ومضامين أكثر جراةً ومسؤولية



◄ **عتاب لباد**

تجري الآن في قرية (السمرا) عمليات تصوير الجزء الثاني من مسلسل «ضيعة ضايعة». «قاسيون» كانت في موقع التصوير، والتقت عدداً من المشاركين في العمل:

باسم ياخور أكد أنه لا يوجد تطور في مسار الشخصية التي يؤديها في العمل، لأنها الشخصية نفسها الموجودة في الجزء الأول وليست شخصية جديدة.

وعن ظروف التصوير القاسية، وتأثيرها على مزاج الممثل، قال ياخور: لا علاقة للظروف الصعبة بمزاج الممثل، فنحن مجموعة من الزملاء والأصدقاء الذين تجمعهم معرفة وتفاهم على الشكل الفني، وهذا ينعكس على أجواء العمل.

نضال سيجري قال: نحن مستمتعون بالعمل تماما، وأعتقد أن هذه المتعة ستنعكس على المشاهدين.

وعن تطور الشخصية التي يؤديها قال سيجري: سأستمر بتجسيد الشخصية نفسها، دون تغيير جوهري في منحاها.

تولاي هارون قالت لنا: الشخصية التي أؤديها امتداد للجزء الأول.

وعن ظروف التصوير القاسية قالت هارون: مع هذا الحماس الكبير الذي يبديه فريق العمل، يخجل الفنان أن يشتكي من البرد والمطر. وعن توقعاتها حول نجاح هذا الجزء قالت: مع كل هذا الجهد المبذول أشعر أن هذا الجزء سيتفوق كثيرا على الجزء الأول.

الفنانة آمال سعد الدين: رغم كل الظروف التي مررنا بها، نحن مصرون على إنجاز هذا العمل، والكل سعيد بالفعل. لم يطرأ تغيير أساسي على الشخصيات، ولكنها باتت أكثر عمقا ونضجا.

فادي صبيح: تطورت الشخصية التي أؤديها، والعمل ككل، وهناك تطور على مستوى أفكار ومواضيع الحلقات، وهذا الجزء فيه مجموعة من الرسائل المبطنة، عبر حكايات تخاطب كل شرائح المجتمع.

وعن ظروف العمل قال صبيح: عندما ينتمي الشخص لمشروع ويؤمن به لا تهمه صعوبة الظروف.

وعن المقارنة بين الجزأين قال: قرار تصوير الجزء الثاني لم يتخذ إلا بعد تفكير طويل، وهذا ما حمّلنا مسؤولية كبيرة، والكل اعتذر عن عدة التزامات من أجل هذا العمل.

المخرج **الليث حجو**: كان هناك تخوّف من هذا الجزء الذي يعد استمرارا للجزء الأول، والخوف كان من ضعف مستوى بعض الحلقات، ولكن بعد قراءة النص، رأينا أن هناك تطورا كبيرا في مستواه. وقد رأي الكاتب الشخصيات على الشاشة وكتب بناء على ما شاهده، وصارت لديه ثقة أكبر بعد الأصداء الجيدة التي حققها العمل، هذه الثقة جعلتنا نحمّل العمل مضامين أكثر جرأة وأكثر مسؤولية.

وأضاف حجو: حلقات الجزء الأول لا تخلو من الرسائل الموجهة، ولكن هذه الرسائل موجودة في الجزء الثاني بشكل أوضح.

وعن المقارنة بين الجزأين قال حجو: محبة الناس حمّلتني مسؤولية أكبر، ومن الصعب تقدير مزاج الجمهور، ولكن أستطيع القول بشكل شخصي أن عملنا الآن أكثر احترافية، ولكن هذا ليس مؤشرا لتوقع ردة فعل الجمهور على العمل.

■

السيطرة على الشاشة

◄ **نبيل محمد**

عندما نمسك جهاز التحكم ونبدأ بالتقليب بين الفضائيات العربية ، لا بد من الخروج بنتيجة مفادها أن للعمل الدرامي السوري وجودا واسعا في أغلب الفضائيات، مما يمكن المشاهد من الإحاطة بانوراميا بالدراما السورية من خلال متابعات بسيطة.. ما يدل على سيطرة هذا الفن على البث.

ومن وجهة أخرى يمكن أن نرصد سيطرة الدراما على الشاشة من خلال ما يمكن أن ندعوه توابع الدراما ، فأغلب البرامج الفنية المنوعة تستضيف فنانين سوريين، كما أن البرامج الحوارية تستضيفهم أيضا ليتحدثوا عن آرائهم في مختلف قضايا الحياة.

وهنالك أيضا المتابعات الفنية التي تشمل موضوع الدراما ، وهي التغطيات التي تحيط بالمهرجانات والمنتديات وحفلات توزيع الجوائز وما إلى ذلك. وقد يتواجد الدرامي «الفنان السوري» كمقدم برامج على فضائية لبنانية ما ، متفوقا بذلك على السياسي اللبناني، بحكم أن الممثل السوري يتحدث في مشكلة الداخل اللبناني إلا أن السياسي اللبناني لا يتحدث بالدراما السورية!!

تمعن الفضائيات وفق هذا المنظور في تعزيز حالة معينة تحمل في طياتها سلبيات كثيرة تتجاوز إيجابياتها الفنية والموضوعية من خلال تكريس الفنان لا الفن، وترسيخ الصورة أكثر من الموضوع، بالإضافة إلى تعزيز مسألة توجيه الذائقة الفنية باتجاه واحد ، وتدجين المواطن العربي أمام شاشة تقدم له دراما الحياة دون محاولة منها لإطلاقه بعيداً عن الشاشة لرؤية الحياة وفق منظور واقعي مختلف عن منظور الدراما السورية، أو حتى لرؤيتها من خلال فنون أخرى هي أكثر ارتباطاً بالحياة من كاميرا الدراما .

هذه السلعة التي تدعى «دراما » لا تختلف من منظور السوق عن مادة أخرى تقدم للبائع مردوداً مالياً كبيرا بحيث أن تعزيز وجودها وتقديمها بكثافة سوف يزيد من أرباح البائع، وبالتالي اللوم لا يقع على عاتق المرسل الفضائي العربي فقط، بل تتوزع المسؤوليات لتشمل كل من له ارتباط بالإنتاج والبث ووضع القانون، من حيث أن المواطن كان ضحية لإهمال كل من هو قائم على الإعلام والثقافة فكانت النتيجة إمكانية السيطرة عليه من خلال أية رسالة فنية تقدمها أية فضائية.